

ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة التاسعة (اليوم الرابع)

من الدورة العادية الرابعة لمجس الأمة الثاني عشر المنعقدة في ١٧/شعبان/١٤١٧ هجرية الموافق ١٩٩٦/١٢/٢٨ ميلادية.

الجلد (٣٤)

العدد (٩)

الصفحة

جدول الاعمال

١- تلاوة ملخص محضر الجلسة السابقة.

٢- تلاوة الاجازات والاعتذارات.

٣- استكمال بحث في قرار اللجنة المالية رقم (٢) والمتضمن مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٧.

أ - وتحدث النواب التالية اسماؤهم:

١- سعادة الدكتور فرح الربضي.

٢- سعادة السيدة توجان فيصل:.

٣- سعادة السيد ذيب انيس:.

٤- معالي الدكتور راتب السعود.

٥- سعادة السيد سالم الزوايده.

٦- سعادة السيد بسام حدادين.

٧- معالي المهندس منصور بن طريف.

ب- رد معالي وزير المالية على السادة النواب المحترمين.

جـ- رد دولة رئيس الوزراء على السادة النواب المحترمين.

٤- تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

لم تحدد.

محضر الجلسة

في تمام الساعة (العاشرة) من صباح يوم (السبت) الموافق ١٩٩٦/١٢/٢٨ ميلادية.

عقد مجلس النواب جلسته (التاسعة) من الدورة (العادية الرابعة) برئاسة (معالي المهندس سعد هايل السرور) وحضور أمين عام مجلس النواب الدكتور: (محمد المصالحه)

وتغيب باجازة من الاعضاء السادة: سميح الفرح، احمد الكساسبه، بدر الرياطي.

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة: د. ذيب عبدالله، السيد عبدالمنعم ابوزنط، السيد خليل حدادين.

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة: معالي المهندس سمير الحباشنه.

وحضر من الحكومة :

١- **دولة السيد عبدالكريم الكباريتي:** رئيس الوزراء وزير الخارجية ووزير الدفاع.

٢- **معالي الدكتور عبدالله النسور:** وزير التعليم العالي.

٣ - **معالي الدكتور عوض خليفات:** وزير الداخلية.

٤- **معالي المهندس عبدالهادي المجالي:** وزير الاشغال العامة والاسكان.

٥- **معالي السيد عبدالكريم الدغمي:** وزير العدل.

٦- **معالي السيد جمال الصرايره:** وزير البريد والاتصالات.

٧- **معالي المهندس سمير قعوار:** وزير المياه والري.

٨- **معالي المهندس علي ابوالراغب:** وزير الصناعة والتجارة.

٩- **معالي الدكتور صالح ارشيدات:** وزير السياحة والآثار.

١٠- **معالي الدكتور عبدالرزاق طبيشات:** وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة.

١١- **معالي الدكتور عارف البطاينه:** وزير الصحة.

١٢- **معالي الدكتور عبدالسلام العبادي:** وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية.

١٣- **معالي الدكتورة ريما خلف:** وزير التخطيط.

١٤- **معالي الدكتور هاشم الدباس:** وزير الطاقة والثروة المعدنية.

١٥- **معالي السيد محمد الذويب:** وزير دولة للشؤون البرلمانية.

١٦- **معالي السيد هشام التل:** وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء.

١٧- **معالي المهندس حماد ابوجاموس:** وزير التنمية الاجتماعية.

١٨- **معالي المهندس منير صوبر:** وزير التموين.

١٩- **معالي الدكتور عبدالحافظ الشخانبه:** وزير العمل.

٢٠- **معالي السيد مفلح الرحيمي:** وزير دولة.

٢١- **معالي الدكتور احمد القضاة:** وزير الثقافة.

٢٢- **معالي الدكتور مصطفى شنيكات:** وزير الزراعة.

٢٣- **معالي السيد محمود الهويمل:** وزير دولة.

٢٤- **معالي السيد محمد داوديه:** وزير الشباب.

٢٥- **معالي السيد محمد عودة نجادات:** وزيردولة.

٢٦- **معالي السيد مروان عوض:** وزير المالية.

٢٧- **معالي الدكتور مروان المعشر:** وزير الاعلام.

٢٨- **معالي الدكتور كمال ناصر:** وزير التنمية الادارية.

٢٩- **معالي المهندس ناصر اللوزي:** وزير النقل.

وحضر من الامانة العامة: السيد نذير عطيات، السيد علي الحسبان، السيد محمد الرديني، السيد غسان النجداوي.

معالي رئيس المجلس:



بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني اعلن استئناف الجلسة، كما ذكرت في الجلسة السابقة بقي لدي عدد من الزملاء المتحدثين وابدأ بداية الدكتور فرح الربضي ثم الزميلة توجان فيصل.

الدكتور فرح الربضي:

المجد لله في الاعالي وعلى الارض السلام وفي الناس المسرة

نتوجه اليوم في عيد ميلاد رسول المحبة والسلام كما نتوجه كل يوم بالدعاء لتعمر المحبة على القلوب ويسود السلام كل الشعوب. فبدون السلام لن يكون هنالك أمن واستقرار. وبدون الأمن والاستقرار لن يكون هناك استثمار واقتصاد. وبدون استثمار واقتصاد فعالين لن تكون هنالك حياة كريمة لابني البشر.

هذا بعض ما يجول بخاطرنا ونحن نتأمل هذه الموازنة التي نعتقد أنها موازنة نفقات أكثر منها موازنة استثمارات. ومن هنا بالذات جاءت خشيتنا من أن يظل اقتصادنا في حالة من السكون وعدم الحراك. فبدون الاستثمار لن يتقدم اقتصادنا ولن تتغير حالنا. ولكي يتم الاستثمار ويتم في اردننا الغالي لا بد وان يتوفر المال من الداخل ولا بد من استقدامه من الخارج. ولكي يتأتى لنا ذلك لا بد من توفير الأمن والاستقرار. والأمن والاستقرار متوفران في الاردن والحمد لله.

ولكي يكون هذان العنصران فعالين في تحقيق الأهداف المبتغاة وجب ان يلازمهما أمن

واستقرار في كل الدول المحيطة بنا. ومن هنا كانت الحاجة الى شمولية الحل السلمي لكافة الأقطار المحيطة بنا. فالسلام هو حجر الزاوية في البناء الاستثماري. وما لم تكن الأجواء المحيطة بنا مفتوحة وما لم يعم السلام كل المنطقة لن يكتب النجاح لأية مشروعات استثمارية فيها.

وازاء هذا الواقع الذي نعيش وجب على الاردنيين أنفسهم أن يتحملوا العبء الرئيس في خلق الاستثمارات المرغوبة، وخاصة من هاجر منهم وجمع ما يسره الله لهم من الأموال. وان من الطبيعي أن يبحث هؤلاء عن مصلحتهم الشخصية أولاً، وهذا حق لهم. غير ان من حق الوطن عليهم أن يجمعوا ما بين مصلحتهم الخاصة ومصلحة الوطن في وقت واحد.

ومن هنا بالذات فأنني أتوجه بالرجاء لأجهزتنا الاعلامية كي ترتب أمورها بما يساعدها على جعل المعلومات التي تنشر عن الاردن ذات أثر ايجابي في استقدام الأموال اللازمة للاستثمار. كما يتوجب على مؤسساتنا السياحية والاقتصادية وأجهزتنا الأمنية ان تعمل على توفير الأجواء المناسبة لاستقبال المستثمرين :

وفي هذا المجال فان أول ما يجب علينا العمل على رأب الصدع العربي بصورة عامة، وفتح السوق العراقي السوري الخليجي بصورة خاصة. فلذلكنا راغبين في تصحيح اقتصادنا وجب علينا قبل كل شيء أن نتوجه للسوق العربي وخاصة سوق العراق. فالعراق هو عمقنا الاقتصادي.. والعراق هو السوق الوحيد الذي يستقبل كل ما ينتجه الأردن. ومن هنا وجب علينا أن نلح بالمطالبة برفع الحصار عن شعبنا العربي في العراق ورفع الظلم عن أخوتنا العراقيين لأن في ذلك مصلحتنا في الوقت ذاته.

معالي الرئيس:، حضرات الزملاء

من حق الحكومة علينا ونحن نناقش هذه الموازنة ان نحفظ لها ايجابياتها. ومن حقنا في الوقت ذاته ان نشير الى سلبياتها بهدف التعاون على القضاء عليها ولكن بكلام موضوعي بعيد عن التجريح والشتيمة. فسيدنا المسيح يوصينا قائلاً:

"لا شتامون يرثون ملكوت الله". ومن هذه السلبيات ما يلي:

١. مشكلة البطالة والفقر :

لازالت هاتان المشكلتان ماثلتين في الاردن، لابل يتزايد حجمها يوماً بعد يوم، وتعملان على تعطيل طاقات شعبنا. وفي راينا فأن التغلب على هاتين المشكلتين يكمن في توفير أمرين أساسيين هما: أولاً: توسيع مظلة الضمان الاجتماعي. ثانياً: شمولية التأمين الصحي. فالمواطن الأردني يسعي للعمل في وظائف الدولة لما في ذلك من تأمين صحي له ولأفراد أسرته بالاضافة الى التقاعد الذي يوفر لهم ضماناً اجتماعياً في الكبر. ومن هنا جاء عزوفهم عن العمل في القطاع الخاص. فاذا ما أمنا للمواطن التأمين الصحي والضمان الاجتماعي فأن الاقبال على القطاع

الخاص سوف يتعاظم، وبالتالي ستقل البطالة ويقل الفقر. فلماذا لا يدفع المواطن قدراً من المال مثلاً ليشمل التأمين الصحي كل الناس؟ ولماذا تحرم الأنظمة والتعليمات زوج الموظفة من التأمين الصحي؟ أليست هذه مخالفة صريحة للدستور الأردني الذي يساوي بين المواطنين؟

٢. التعيينات في الوظائف الحكومية :

لم تتضمن الموازنة العدد الكافي من الوظائف القادر على مواجهة الالتزامات المترتبة على الوزارات والمؤسسات المختلفة. فعلى سبيل المثال لا الحصر، تقوم وزارة الصحة باعداد وتدريب حوالي (٣٨٠) طبيباً وممرضة لتعيينهم عام ١٩٩٧ بينما لم ترصد الموازنة لهذا العام الا حوالي (٢٥٠) وظيفة لهؤلاء فكيف ستحل وزارة الصحة هذه المشكلة؟؟

ثم أن الأسس المعتمدة في التعيين لا تحقق عدالة بين المواطنين. فالخريج يتراجع ترتيبه في ديوان الخدمة المدنية سنة بعد سنة، ويأخذ خريج هذا العام حق من سبقه في التخرج بعدة سنوات. فلماذا لا نأخذ بمبدأ الأقدمية في التخرج الذي تعمل به الدول المجاورة لنا؟ ان الخريج من هذه الدول المجاورة يعلم الشهر والسنة الذي سيتم تعيينه فيه.

والتعيينات في الأردن لا تخضع لمعيار واحد، وإنما يحكمها المزاج والمصلحة. وعلى سبيل المثال جاءت نسبة التعيينات في الوظائف الحكومية لمحافظتي عجلون وجرش للعام ١٩٩٦ بحدود ٢٪ فقط بينما كانت ١٢٪ فما فوق في المحافظات الاخرى، لابل كانت ١٠٠٪ في بعض المحافظات. فأي عدالة تنطوي عليها هذه التعيينات!! وأي عدالة مع وضع ابن الأغوار الشمالية مثلا في ترتيب تنافسي مع أبناء مدينة اربد!! ان العدل يقضي بأن يتنافس أبناء اللواء مع بعضهم وليس أبناء المحافظة.

إننا لا نلقي اللوم هنا على ديوان الخدمة المدنية في ذلك، بل نلوم انفسنا كنواب ونلوم الأسس التي وضعتها الحكومة لغاية التعيين. وينصب لومنا على إخواتنا من الوزراء الذين يعتبرون أنفسهم وزراء محافظات لا وزراء وطن فتجيء تعييناتهم محصورة بابناء مناطقهم الانتخابية.

٣. تحسين أوضاع القضاة:

لكي يؤدي القضاء مهمته بكل نزاهة وموضوعية لابد وأن يتمتع القضاء باستقلالية حقيقة، ولكي يتحقق مثل هذا الاستقلال الحقيقي لابد وأن يتمتع رجال القضاء بالامتيازات المادية والمعنوية التي يتمتع بها أعضاء السلطتين التنفيذية والتشريعية حتى تحميهم من الهبوط وتحافظ على كرامتهم وتبقيهم على خط الحق والعدل في اصدار الاحكام.

وقد دأب مجلس النواب في كل جلسات الثقة بالحكومات المتعاقبة وفي كل مناقشات الموازنة على المطالبة بتحقيق أمور حيوية للقضاة وخاصة قضاة محكمتي التمييز والعدل العليا ومن هم في وضعهم الوظيفي. ومن هذه الأمور اعفاء سياراتهم من الرسوم الجمركية وهذا ما يساعد على استمرار ذوي الخبرة الطويلة منهم في وظائفهم، وهي خبرة غنية ومطلوبة واساسية

لاستقرار القضاء، وخاصة حين نعلم أن الرواتب التقاعدية لهؤلاء القضاة لا تزيد على رواتبهم وهم على رأس عملهم.

لذا نطالب بضرورة اعفاء سياراتهم من الرسوم الجمركية أسوة بأعضاء مجلسي الأعيان والنواب والكثيرين من المواطنين الذين يتمتعون بهذا الامتياز.

واريد هنا ان أسرد حادثة، حدثت اثناء الحرب العالمية الثانية، كان الطيران الالماني يقصف بريطانيا وكان تشرشل وطاقمه الوزاري في غرفة العمليات، فسأل تشرشل وزير العدل لم يسأل وزير التربية، لم يسأل وزير الداخلية، لم يسأل وزير الحربية عن الأمور .بل سأل وزير العدل عن العدل، وعندما اجابه وزير العدل/ بأن العدل قائم، عندها تنفس الصعداء وحمد الله وقال سننتصر، فاذا لم يكن العدل بخير فأن الحياة كلها الى دمار.

٤. مشكلة التعليم في المناطق النائية :

تعاني المناطق النائية من نقص في كادر جهاز التعليم أو من ضعفه او من كليهما معا. وقد قامت الحكومة مشكورة بمنح العاملين في هذه المدارس النائية علاوة مقدارها ٢٠٪ من الراتب الأساسي. غير أن هذه الزيادة لا تحفز طالبي التوظيف على العمل في تلك المناطق النائية. ولكي يقبل المواطنون على العمل في هذه المدارس يجب الا تقل الزيادة عن ١٠٠٪ من الراتب الأساسي. وبدون هذا الحافز لن يتغير حال هذه المدارس.

وتحت عنوان "المدارس الأقل حظاً" ترتكب كل عام مخالفات كثيرة في القبول للدراسة الجامعية. مبدأ لا يستند على أسس علمية مقبولة شجرة حور مثلاً تفصل بين مدارس متقدمة ومدارس أقل حظاً. آن لنا أن نحترم قواعد العلم والعدالة ونضع الأسس الموضوعية والصادقة لترتيب بيتنا فيما يخص هذا الجانب.

٥. البعثات العلمية :

تكشف لنا الموازنة الحالية عن عجز في مخصصات البعثات الجامعية لعام ١٩٩٦ مقداره نصف مليون دينار ويضاف اليه عجز مقداره نصف مليون دينار للعام ١٩٩٧م. وهذا يعني أنه لابعثات هذا العام. وهذه، في رأينا كارثة تحيق بأبناء الطبقة الفقيرة من وطننا. فكيف سيلتحق الفقراء بالجامعات في ظل غياب البعثات؟

إنني أقرع ناقوس الخطر بأن الجامعات ستصبح لأبناء الأغنياء في السنوات القليلة القادمة وخاصة في ظل قوانين استقلال الجامعات ورفع الرسوم الجامعية.

٦. مشكلة المياه :

يعاني بلدنا من شح مياه الشرب والري. وفي كل عام تذهب مليارات الامتار المكعبة من مياه المطر دون الافادة منها. والمطلوب إقامة السدود وخاصة الترابية منها حتى نحتفظ بالمياه التي تذهب هدراً ومثل هذه السدود الترابية لاتكلف كثيراً وخاصة عندما تتعاون في إقامتها آلات القوات المسلحة والأمن العام والقطاع العام والقطاع الخاص.

وفي هذا المجال نقترح على وزارة التنمية والشؤون الأجتماعية أن تمنح قروضا لأبناء القرى والريف وخاصة الفقراء منهم ليعملوا على حفر آبار الجمع ويؤمنوا ما يحتاجون اليه من مياه الأمطار.

٧. إعفاء صغار المقترضين من فوائد مؤسسة الاقراض الزراعي :

في عام ١٩٩٤ تقدم الاخوة النواب بكامل عددهم بطلب الى الحكومة لاعفاء صغار المزارعين المقترضين من مؤسسة الاقراض الزراعي من الفوائد المترتبة عليهم. ومن المؤسف حقاً أن المؤسسة عملت بهذا المبدأ لعام واحد فقط علماً بأن المطلوب كان الاعفاء الكامل على مدار سداد القروض. واكثر من هذا أعفت المؤسسة من يدفع الاقساط بانتظام ولم تعف المقصرين في الدفع. وكان الأولى أن تعفى المتصرين لأنهم غير قادرين على التسديد.

حتى المساعدات التي أرسلتها الدول الصديقة لنا عام ١٩٩٣ بسبب الخراب الذي ألحقته الثلوج إحتسبته المؤسسة قروضاً على المزارعين علماً بأنه جاء مساعدات وتعويضاً لهم عن خسارتهم.

أنني أطالب بضرورة إحترام إرادة ثمانين نائبا في هذا المجلس طلبوا ويطالبون بأعفاء صغار المزارعين من الفوائد المترتبة عليهم لمؤسسة الاقراض الزراعي.

وفيما يخص حاجات محافظة عجلون التي أتشرف بتمثيلها فانني -وتخفيفاً على مسامعكم- ساسلم كشفاً بها للأمانة العامة. وهو كشف بما هو ممكن ويقع ضمن قدرات الدولة. وأود في هذا المجال أن أتوجه بالشكر لدولة رئيس الوزراء على نصحه لنا بأن نستضيف الأخوة الوزراء في محافظة عجلون كلاً على إنفراد حتى تكون دراسة الحاجات دراسة ميدانية وحتى تأتي الحلول مبنية على واقع الحال. كما نشكر الاخوة الوزراء الذين إستجابوا لهذه الآلية وأدوا الأمانة وهيأوا لمحافظة عجلون في موازنة قطاعاتهم ما يلقى الرضا والقناعة. ونخص بالشكر هنا لمعالي وزير الاشغال العامة والاسكان المهندس عبدالهادي المجالي وقد كان لتعليماتهُ الواضحة اثرها الفعال في الخدمات التي تقوم الان في محافظة عجلون ونشكر معالي وزير السياحة المهندس الدكتور صالح ارشيدات ونشكر ايضاً معالي وزير الشباب الاستاذ محمد داودية.

حفظ الله أردننا الغالي بقيادة مليكنا الملك الحسين المعظم.

وسلام لكم

معالي رئيس المجلس:

المتحدثة الزميلة توجان فيصل والمتحدث الذي يليها الزميل ذيب انيس

السيدة توجان فيصل:

معالي الرئيس: زملائي الكرام

كان من الممكن ان ابحث اليوم في تفاصيل سياسية وارقام لهذه الموازنة واطالب بكل التغييرات او التعديلات الممكنة، وحتى ان

اطالب برد قانون الموازنة للحكومة لاعادة صياغته، لو ان الامر متعلق بالسياسات والارقام المعلنة، او لو أن أية إعادة صياغة للسياسات أو توزيع للأرقام يحفظ حقوق الأمة ويحقق ما تصبوا اليه من حل أو اقتراب من حل مشاكلها المالية والاقتصادية.. ولكن الامر ليس كذلك والداء أعمق من بعض عوارضه الظاهرة على سطح جلد هذه الموازنة. فهذه العوارض كالآثار المتأخرة للسرطان لا تبدو للعين الا بعد ان يكون الجسد قد تآكل من الداخل بفعل الورم المتطفل عليه..

فلا جدوى من الحديث عما اذا كانت الموازنة تقشفية أم لا، وبنود الاتفاق الجاري والانفاق المسمى بالرأسمالي والذي هو ايضاً هدر لا يؤدي الى انتاج، كلها زادت بدليل ظاهر الارقام.. ناهيك عن باطنها.

ولامجال لبحث ما اذا ما تمت محاصرة الغلاء وما اذا كان الرقم المعلن بارتفاع تكاليف المعيشة وهو الرقم المقدس المكرر كالصلاة في كافة موازنات وبيانات الحكومات التي عاصرتها في هذا المجلس، ويراوح هذا الرقم المقدس حول (٤٪) لا مجال للحديث في صدق او زيف هذا الرقم وقد شهدت بعيني البضائع الاساسية المعروضة في المؤسسة الاستهلاكية المدنية، والتي تمثل جل ما يستهلكه الفقير، ترفع أسعارها وتغير ملصقات السعر عليها وهي بأيدي المواطنين وفي سلالهم قبل يوم واحد فقط من عرض هذه الموازنة للمناقشة والقاء بيانها الوزاري الرنان. ولا ادري اية سلع كمالية فارهة تم خفض أسعارها بخفض جماركها ضمن القوانين الاقتصادية الاخيرة المسمات "اصلاحية" وفي مقدمتها قانون ضريبة المبيعات، ومجموعة الانظمة والتعليمات والاجراءات التي تصدرها وتطبقها الحكومة تبعاً لتلك القوانين او حتى في معزل عنها. لا ادري اية سلع كمالية تم خفضها ليقال بان الغلاء قد ضبط بمحدود ٤٪ فهذه السلع قوائمها لدى رجال المال والأعمال من اعضاء هذه الحكومة وشركاءهم وأقرباءهم، ولا نكتشف نحن بقية هذا الشعب وسواده ان نحطم ما يطرأ على أسعار هذه المواد والسلع الا اذا تعاملنا معها بالصدفة او سرب ناصح أمين معلومة لنا كانت الحكومة تخفيها بعناية.

ولا مجال للحديث عما خصصته الحكومة كتمويل مباشر لمعالجة الفقر والذي يفترض أنه حكر على الفقراء المعدمين بالذات، كموازنة صندوق المعونة الوطنية وصندوق التنمية والتشغيل، في حين أنه ثبت، وفي تقارير ديوان المحاسبة وتقارير وزارة التنمية أن الأثرياء هم المستفيدون الاوائل من هذه المعونات والقروض ومع ذلك لم يجر تحقيق في كيفية تزوير وثائق لهؤلاء التي أوصلتهم لاختلاس المال العام المخصص للفقراء.. ولم يجر حساب او عقاب أو حتى استرداد المال ممن قبضه ولم تجر محاسبة الموظفين الرسميين الضلعيين في هذا التزوير والذين مازالوا يقبضون رواتبهم ورشاويهم مقابل فساد ومارسوه ويمارسونه

وليس مجرد رواتب مقابل خدمة الفقراء والمعوزين. ان فضيحة مالية مثل هذه كفيلة بان تسقط حكومات وتطيح رؤوس في أي بلد ديمقراطي فعلاً، ولكن مواصفات الرؤوس عندنا اختلت الى حد أن مجرد القبول برفع اليد للتصويت بالثقة على الحكومة تؤهل النائب للوزارة، بينما السؤال والتدقيق والتحميص بشان هذه الثقة ومحاسبة الحكومات قبل وبعد انتزاعها الثقة بكافة الوسائل هو ما يمكن أن يضرب بسببه نائب في قلب مسجد او تلفق له التهم ويفسد القضاء ويسخر عبر الفاسدين والفاسدات والمنحرفين والمنحرفات ممن ملأت فضائحهم الصحف وامتلأت بها ملفات المؤسسات التي تعلموا وتوظفوا ولا أقول عملوا فللعمل قدسيته فيها على حساب مال الشعب.. وثمن افساد وتوظيف وتسييس القضاء ذاته هنا مزيد من الرشاوي عبر المال العام، الظاهر وحده منها تعيينات بمناصب ورواتب وزاوية او تقارب الوزارية لابطال وبطلات قصص الفضائح الرسمية التي تمتد شبكاتها الى اكثر من مؤسسة كان يجب ان تترفع او ترفع عن مثل هذا وبمناسبة الحديث عن الرواتب والوظائف ما جدوى كل ما جرى ويجري من حديث عن البطالة وعن ديوان الخدمة وعن الدور في التعيين الذي اصبح مهزلة لكثرة ما لا كته الالسن وما مشروعية اقرار أي رقم لموازنة الحكومة هذه تحت بند الرواتب، ونحن نعلم اين تذهب هذه الاموال وعلى سبيل العينه والمثال يقبص شقيق وزيره في هذه الوزارة خمسة آلاف دينار شهرياً وكلها علاوات لم يسمح بمثلها من قبل، مع ان الراتب الاساسي الذي عين به خلافا لانظمة ديوان الخدمة المدنية، هو واحد وتسعون ديناراً، والوظيفة التي اخترعت له هي مستشار اقتصادي في سفارتنا في دولة العدو الصهيوني. وانتم زملائي الكرام تعلمون ان كل ما يمكن ان ندعيه من استفادة اقتصادية عبر تعاملنا وحتى انبطاحنا امام عدو الأمة لا يعوض هذه الألاف الخمسة الشهرية. فاين المشورة المعجزة والآية المنزلة لهذا المستشار العبقري والذي لم تفلح كل احتجاجات النواب في وقف استحواذه غير المشروع كل مال للأمة يكفي لسد جوع خمسين أسرة افرادها جميعاً عاطلون عن العمل ومثل هذا العديد، ولعل أغربه ان يعين خمسون موظفا على حساب المخابرات العامة هربا من الرضوخ لتعليمات ديوان الخدمة المدنية، وجميعهم من ابناء المتنفذين ومنهم للأسف عدد من النواب، ويزيد على هذا بنقل بعضهم -وهم خريجون جدد وشبابا أغرار بلا خبرة- ليعملوا مستشارين في رئاسة الوزراء وانتم تعرفون رواتب وامتيازات وتقاعدات المستشارين الضخمة ولكن الاهم من هذا هو فيم يستشار هؤلاء الاغرار في حين ان آباءهم لا يستشارون ولا يتطوعون بمشورة، بل يسعون جل وقتهم نحو واسطة هم في غنى عن مذلتها..

وهل يجدي الحديث عن مخصصات الدوائر الرسمية والمؤسسات الخدمية برمتها في هذه

الموازنة ما دام الموظفون العامون القائمون على هذه المؤسسات وبهذه الخدمات يعينون بهذه الطريقة التي لا مكان للكفاءة فيها ولا يحاسبون حتى بعد ان يراكموا على فساد تعيينهم فساد اداءهم؟ وتكثر الامثلة ولا يكفي باقي العمر، الذي قصره الهم والمقت مما نرى من فساد وتفريط، لتعداده والقناعة التي يوصل اليها مثل هذا البحث في العناوين التي نعرف جميعا حقيقة فحواها وتفاصيلها، وفي الارقام التي نعرف جميعا حقيقة تقسيماتها هذه القناعة تقول لكل ذي عقل وضمير ان لا جدوى من بحث هذه الموازنة او أية موازنة او اجراء مع هذه الحكومة ويكفي ان نذكر الشعب وممثليه الكرام، أن حجة كل إثم اقترفته هذه الحكومة او تابعت ما اقترفته سابقاتها وأوغلت فيه بدءاً بمفاوضات مدريد هذا اذا جاز لنا ان نسميها مفاوضات وليس املاءات واتفاقية الاستسلام في وادي عربة وانتهاء بسلسلة مصائب ما سمي ببرنامج التصحيح زوراً وبهتاناً هو تحقيق الرفاه والعيش الكريم لمواطننا فما الذي تصحح وما الذي تحقق من اهداف هذا البرنامج؟ اعتمادنا على الخارج يزداد واقتراضنا يزداد بأكثر مما نشطب ولا أقول نسدد، ونحن نعرف ثمن الشطب السياسي والاقتصادي في ظل ما يجري.. وفقراؤنا يزدادون فقراً واغنياؤنا يزدادون غنى، وكأن الحديث عن زيادة الناتج القومي حديث عن ناتج لفئة وليس للقوم جميعهم وكي لا يقال أننا نقفو بما ليس لنا به وأننا نفتري على الحكومة، فأنني اذكر بأنه رغم شهادات حسن السلوك التي ادعت الحكومة أخذها عن طريق تجويع الشعب وتركيعه من صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الدوليه، فان تصريحات المستثمرين الموعودين، والذين لم نرى قرشاً من أي منهم بعد، في قمة عمان الاقتصادية وفي ورشة العمل التي عقدتها مؤسسة تشجيع الاستثمار قبل أيام فقط وفي ٩٦/١٢/١٨ بالذات، هذه التصريحات عددت عوائق الاستثمار والتي بدأت بالفساد المالي الواسع والذي اصبح مؤسسياً ومرتبطاً بصانعي القرارات حسبما صرحت بالتحديد السيدة (سبيرو) مساعدة وزير الخارجية الامريكية في قمة عمان الاقتصادية وبعدم الاستقرار السياسي والمخاطر السياسية التي تصل حد التخوف من قيام حرب، وبضعف الموقع الجغرافي للاردن ثم مروراً بكافة المعطيات الاقتصادية والتي ادعى ما سمي ببرنامج التصحيح انجازها، فجاء تقرير خبراء الاستثمار الغربيين ليبين ان عكسها هو القائم عندنا حتى قبل ايام من عرض هذه الموازنة. ومنها على سبيل المثال لا الحصر عدم استقرار العملة والبيروقراطية الحكومية ونواقص البنية التحتية.. الخ. فاذا كانت اتفاقية الاستسلام لم تعطنا حتى الاستقرار السياسي والامن، واذا كانت علاقات حكومتنا بالوسط العربي ومجمل سياساتها الخارجية قد أفقدتنا حتى أهمية موقعنا

الجغرافي وعزلتنا عن هذا المحيط العربي الذي كنا بوابته وكان عمقنا الاستراتيجي. واذا كانت كافة القوانين والاجراءات التي قررتها هذه الحكومة بالذات بحجة تحسين ظروف الاستثمار لم تفلح، حتى بعد تدعيمها بالشهادات الدولية، الا في زيادة تنفير المستثمر. فما الذي نفعله وهل يجدي الاستمرار في هذا النهج التجويعي التركيعي، وهل يعقل ان نقبل بعرابية ووكلاءه صانعي قرار سياسي واقتصادي بيننا؟

ان كل ما يصفنا به العالم من بيروقراطية وترهل حكومي ونقص او قصور في البنية التحتية وحتى علاقاتنا العربية والخارجية هي جميعاً فساد او نتاج فساد، ولا تعدو الارصدة الخيالية لكبار مسؤولينا في الخارج والتي اشار اليها هؤلاء المستثمرون والمقرضون الا ان تكون تجلياتها النهائية ودليلها الواضح وحين تواجه حكومتنا بهذا الفساد، فانها بدلاً من اصلاحه تعمد الى توظيفه لاحكام قبضتها الامنية الشرسة بحيث لا يعود يجرؤ احد على محاسبتها. والخطة التي اتبعتها هذه الحكومة هي، اكمال وتطوير لما بدأته سابقاتها وهذه الحكومات بالمناسبة شريكة بعضها البعض في كل ما يقترف تغير الاسماء فيها ولا يغير الاداء، وحتى الاسماء الجديدة تدل بوضوح على صلات القربى وصلات البزنس مع سابقاتها، حتى أصبح الشعب وماله إرثاً وموجودات يتوارثها ويتناقلها اعضاء شركة مساهمة محدودة نعرفهم جميعاً بالاسم.

بداية الخطة لاستثمار الفساد والتعذر باصلاحه لاحكام القبضة الامنية كان بانشاء لجنة الامن الاقتصادي والتي بادعاءها حماية الاقتصاد الوطني اصبحت عنق الزجاجة التي لا يمر منها أي مشروع دون دفع المعلوم، واصبحت وسيلة لاضطهاد المعارضة او حتى الشرفاء ممن يرفضون الخضوع لمعادلة الفساد واحتكاراته السائدة، وذلك بتلبيسهم تهم فساد واضرار بالامن الاقتصادي للبلد. كان ذلك زمن الاحكام العرفية، وحين جاءت الديمقراطية حصنت الحكومة /الحكومات نفسها من سيادة القانون والمحاسبية والشفافية التي يفترض ان تتبع الديمقراطية بإنشاء محكمة أمن الدولة التي اقترف المجلس السابق جريمة اقرار قانونها. واصبحت تهم الخيانة والعمالة والانقلابات والاغتيالات وحتى التهم الاقتصادية وتهم الفساد، تكال لكل الوطنيين الشرفاء، وبعد اضطهاد وتعذيب وشرشحة تستمر سنوات، لا يحصلون سوى براءه من محكمة التمييز لا تعوضهم عن شيء مما لحق بهم ولا يحاسب مرتكبي هذه الجرائم والافتراءات بحقهم.

ومجرد تبرئتهم بعد هذا التعذيب والاذلال اصبح لا يعجب الاجهزة الامنية التي كانت وراء الاتهام والتعذيب، فدخلنا بالتالي في سلسلة اختراق القضاء والتضييق عليه والذي أدى الى استقالة او اقالة اربع قضاة تمييز، فقط عند النظر في قضية واحدة هي قضية مؤتة والخطة الاحدث لهذه الحكومة لتفادي أية سيادة للقانون

وأية شفافية وأية فرصة لقيام مؤسسات الدولة المدنية الصالحة، كان إنشاء ما سمي بدائرة مكافحة الفساد في ذات الدوائر الامنية التي تدير البلد عبر محكمة امن الدولة، وعبر اعتقالات وتوقيفات لاسند قانوني لها حتى شكلاً وعبر التدخل في أهم حقوق المواطن من اعطاءه جواز سفر او دخوله او خروجه من البلد، أو توظيفه او ترفيعه او حتى اعطاءه رخصة مهنة.. كل ذلك لاستغلال سذاجة البسطاء من الناس الذين فاض كيلهم وعيل صبرهم مثلنا على الفساد المستشري، لاستغلالهم للتمهيد لعودة القبضة العرفية المخابراتية ثم شي حتى في عهد الديمقراطية، وذلك بتجميل وجه الاجهزة الامنية المخابراتية واعطاءها صفة المنقذ بينما يجري اختراق وتطويع السلطة المحاسبية ممثلة بالبرلمان والسلطة القضائية المدنية في الوقت ذاته وعما قريب، وبعد اعطاء الساذجين منا الشرعية لهذا النهج والتصفيق لانجازاته المزعومة، وهي ان صدقت لا تزيد عن جزء من الفساد المكشوف الذي قدمناه لهذه الحكومة وسابقاتها موثقاً والذي اشرنا الى بعضه بدليل اعراضه الواضحة والوثائق ملك يد الحكومة التي تخفيها عنا عامدة او حتى تتلفها.. بعد اعطاء الشرعية لهذا الجهاز عبر الساذجين، ستضاف الى التهم الملفقة باسم امن الوطن تهم جديدة باسم الفساد لكل الشرفاء الذين يجرؤون على محاسبة من فرط بمال الشعب او حقوقه الوطنية والقومية.. وكما ان الثراء الفاحش لكل المسؤولين اصبح شفافاً لا يرى، فان جوع المسحوقين قد يصبح بذات الشفافية غير المرئية، ولا تستغربوا ان تتهم دائرة مكافحة الفساد الجياع من هذا الشعب بسرقة لقمتهم من الحاويات العامة.. وهذا قد بدأ فعلاً فموظفو وزارة المواصلات من راتبهم ثمانون ديناراً لا غير عذبوا وسجنوا وفصلوا لقبضهم البقشيش على تركيب هاتف، بينما الذين حولو كامل الوزارة والمؤسسة التابعة لها الى "بزنس" خاص بهم واحتكروا عطاءات الهواتف ثابتها ونقالها، وتعاملوا حتى مع شركات العدو المقاطعة قبل رفع قوانين المقاطعة– مما يستوجب حكم الاعدام في قوانيننا تلك لم تطلهم بالمحاسبة او أي لسان حتى بسؤال!! والتحدي المطروح على دائرة مكافحة الفساد التي تفتح لها كافة الابواب للوصول الى كافة الوثائق بعكسنا نحن النواب الذي يكذب علينا جهاراً اذا تقدمنا بمجرد سؤال نيابي دون ان يحاسب من كذب والتي فتح لها أي هذه الدائرة او الاخرى تقتحم حتى البيوت بحجة البحث عن ادلة فساد التحدي المطروح امامها هو ان تفتح الملفات الضريبية وسجلات الشركات والاستثمار والاملاك المحلية وتلك التي في الخارج لكافة المسؤولين من اعضاء هذه الحكومة وسابقاتها، والمسؤولون في باقي المناصب العليا كافة وبلا استثناء، ولابناءهم وزوجاتهم واخوتهم وآباءهم، ولتفسر لنا كيف اذا

بلغ الرضيع لهم فطاماً أصبح يملك شركات مقاولات تتولى كافة مشاريع البلد وشركات تجارة تحال عليها كافة استيرادات البلد، وشركات في كل حقل يستجد ولا داعي لانتظار قانون الكسب غير المشروع الذي دفن بمخطط مقصود في مجلس الاعيان منذ سنوات فدائرة مكافحة الفساد اسلوبها ليس القانون، بل القبضة العرفية، والمتاح لها لا يتاح لغيرها، فهي جزء من جهاز اعطى نفسه حق التنصت حتى على هواتفنا وبريدنا وحتى على عقولنا، اذ يحاسب الناس على قناعاتهم وحتى عن رأيهم ببعض نوابهم وقياداتهم الوطنية حين يعتقل هؤلاء الناس في سجونه..

وعودة الى شأن اليوم وموازنة هذا العام، أقول زملائي الكرام، ان اعطاء الثقة لمشروع الموازنة هو جزء هام جداً من اعطاء الثقة بالحكومة. ومن لم يعطي الثقة لهذه الحكومة عموماً، وأنا منهم، لاينبغي له ان يعطيها الثقة في أحد أهم التفصيلات الا وهو التصرف بمال الشعب الذي قل وشح الى حد افتقاد اللقمة وانكشاف العورة.

ان تعاملنا مع المال العام كنواب للامة مؤتمنين على حقوقها ومصالحها يجب ان لا يقل في حرصه، بل لا بد ان يزيد حرصاً عن تعاملنا مع مالنا الخاص.

والسؤال الذي اوجهه لزملائي هنا هل تأتملون من افلس بنكا بأكمله ما يعنيه هذا من خراب لاقتصاد البلد وزعزعة للثقة فيه، وما يعنيه من سداد مالي نقدي تم عبر البنك المركزي من مال الشعب مداراة على فساد وانتفاع البعض.. هل تأتمنون وتوكلون ادارة اموالهم زملائي الكرام، الى هؤلاء الاشخاص واذا كان الجواب بلا.. فكيف تأتمنوهم على ادارة اموال الأمة وهي امانة في عنقكم وليست لكم لتفرطوا فيها ان شئتم؟؟

ان قانون الشركات ينص في مادتيه (١٨٥ و ١٨٧) على وجوب محاكمة اعضاء مجلس ادارة اية شركة مساهمة عامة تظهر لديها مخالفات أساسية او تخسر او تفلس او تفرط بمال الشركة وأن كافة هؤلاء الاعضاء مسؤولون فردياً امام القضاء ولو غطيت قراراتهم بموافقة جماعية وانهم متكافلون متضامنون مطالبون بتعويض خسائر المساهمين ومحاسبون على كل مخالفة او جريمة تمت وفي مواد اخرى من ذات القانون تمتد المساءلة والمحاسبة والحكم بالجرم والتعويض حتى الى شركات المحاسبة والتدقيق العاملة لدى تلك الشركة المفلسة.

مع كل هذا، ومع وجود توصية محددة صريحة من جهة قانونية بوجوب محاكمة ومحاسبة اعضاء مجلس ادارة بنك البتراء، الا ان هذا لم يتم في دولة الديمقراطية وسيادة القانون التي ندعيها.

فاذا كانت قدرتنا على المحاسبة في مثل هذا الضعف والقانون وتفعيله في حالة غياب تام

والادعاء العام والمحاكم مجرد مقبرة لكل مالا تريد الحكومة نبشه او متابعته او عقاب مقترفيه.. فإن الاحتياط قبل وقوع الضرر وتكراره هو الأولى ان سرقة المال العام زملائي الكرام لا تتم بلبس قناع وحمل مسدس والسطو على خزينة البنك المركزي.. بل ان للسرقة والحديثة منها بالذات، وسائل وآليات أخرى كفيلة بنهب بنوك بأكملها وافلاس أمم وشعوب ووضعها تحت نير المديونية وذل التبعية.. واذا كان بعض هذه السرقات يحاسب عليه القانون رغم ان القانون مجمد، فان بعضها أصبح يشرع له في تعديلات قانونية تمهد له وفي صياغات ليس فقط لقوانين منفردة بل لحزم بأكملها تحكم الطوق وتمكن من تثبيت غلاف الشرعية.

ان حماية المال العام تستدعي منا ان لا تعطي الثقة لموازنة هذه الحكومة، بل نسحب الثقة منها او نطالبها بالاستقالة وان نطالب فوراً بتفعيل قانون الشركات واجراءات محاربة الفساد دون تمييز ومحاباة، وذلك بتقديم اثنين على الاقل- من اعضاء هذه الحكومة للمحاكمة بصفتهما عضوين سابقين في مجلس ادارة بنك البتراء، وهما دولة الرئيس ومعالي وزير المياه.

وحتى ذلك الحين فان اعطاء اية شرعية لحكومة لم تبرأ ساحة عدد من أهم أعضاءها في بعض أهم الاختلاسات المالية وقضايا الفساد، وبالذات اعطاءها صلاحية التصرف بالمال العام، يصبح جريمة لن أقترفها لابحق هذا الشعب ولا بحق أي مبدأ اومن به ولا بحق نفسي وحق ابنائي.

وشكراً لاستماعكم.

معالي رئيس المجلس:

شكراً المتحدث الزميل ذيب انيس والمتحدث الذي يليه الزميل راتب السعود.

السيد ذيب انيس:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين سيدنا محمد.

معالي الرئيس:. النواب المحترمون السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. بعد الاطلاع على قرار اللجنة المالية المشكورة على جهودها. والاطلاع على مشروع موازنة الدولة لعام ١٩٩٧.

وكذلك الاطلاع على تقرير ديوان المحاسبة لعام ٩٥ تبين ما يلي :

أولاً: هناك مئات الملايين من الدنانير لا زالت تذهب هدراً من أموال الدولة. وهناك عشرات الملايين بمثابة ديون وسلف وذمم على شركات واشخاص رسميين وغيرهم لازالت لم تحصل لصالح الخزينة. رغم تكرار ذكرها في عدد من تقارير ديوان المحاسبة منذ عام ١٩٨٩م والى يومنا هذا. وهذا ان دل على شيء فانما يدل على ضعف المتابعة من قبل الدوائر الرسمية والوزارات في تحصيل المال العام. او عدم الجرأة في مطالبة هذه الشركات والاشخاص المتنفذين في بلدنا.

الامر الذي يعكس سلبيات كبيرة وخسارة فادحة على خزينة الدولة وفي اعتقادي ان هذه السلبيات سببها ضعف المتابعة لاداء الموظفين واللجان.

ورحم الله الخليفة الثاني عمر بن الخطاب رضي الله عنه عندما خاطب الصحابة الكرام قائلاً: أريتم لو أني وليت عليكم من أظنه من خياركم. أريتم أني قد جزيتكم قالوا نعم أمير المؤمنين قالو : نعم يا أمير المؤمنين. قال: لا حتى أنظر فيما يفعل. لقد أدرك سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان متابعة المسؤول لمن دونه في السؤولية هي خير وسيلة في ادارة الاعمال على الوجه الاكمل. وهي خير حافز للموظف او اللجنة في أداء العمل واتقانه على أحسن وجه. وان ما يعلن عنه من سرقات واختلاس أموال من قبل موظفي الدولة يعود الى امرين هامين. الاول عدم مخافة الله وعدم التقوى والثاني عدم المتابعة من قبل المسؤولين.

ثانياً: هناك اموال تخص خزينة الدولة معطلة وبامكان المسؤولين في الدولة افادة الخزينة من هذه الاموال وعلى سبيل المثال الاموال غير المنقولة مثل الاراضي الاميرية. وقد قام مجلس الوزراء الموقر منذ سنوات لحل اجزاء من هذه القضية. ولكن لازال هناك عدد كبير من الاحواض من الارض الاميرية لازالت تنتظر الحل. والقرار الحاسم من الحكومة لحلها. وخاصة منطقة عطل الزرقاء والرصيفة.

أطالب الحكومة الموقرة بالاسراع لتفويض هذه الاراضي لواضعي اليد عليها من المواطنين ودفع بدل المثل، وخاصة أراضي الخزينة المقام عليها مساكن منذ عشرات السنين مثل حي جناعة في الزرقاء وكل تأخير من الحكومة في حل هذه القضية هو في الحقيقة يسبب حرمانا لخزينة الدولة من الاستفادة من ملايين الدنانير المستحقة لها على المواطنين. اكرر المطالبة من الحكومة الموقرة باتخاذ القرار الحكيم والسريع في هذه المسألة. رحمة بالمواطنين والخزينة على حد سواء.

ثالثاً: الفقر والبطالة. لا زالت الجهود والتي تبذل لهذه الحكومة في حل هذه المسألة دون المستوى المطلوب ولا زال الفقر والبطالة من أهم الموضوعات التي تؤرق أمن المواطن واستقرار الوطن. وفي اعتقادي ان العمل على الامور التالية يخدم في حل شيء من هذا الامر.

١- العمل من قبل الحكومة على اقامة المشاريع الانتاجية. وتشجيع الشركات المحلية والعربية والاسلامية والعمل على توزيعها في كافة مواقع المملكة.

٢- العمل من قبل الحكومة الموقرة على مخاطبة الدوائر والمؤسسات الرسمية والاهلية لرفع الخطر عن تشغيل المواطنين القادرين على العمل من الذين تزيد اعمارهم على الخمس

والاربعين عاماً. حيث ان معظم هذه المؤسسات ترفض تشغيل هذه الشريحة من المواطنين.

٣- نتمنى على الحكومة المحترمة في مخاطبة بعض الجهات الامنية في الكف عن متابعة الابرياء من المواطنين وتوقيفهم عن العمل واعتقالهم لمدد زمنية تطول وتقصر مما يسبب ضائقات مالية لأسر وعائلات هؤلاء الذين يعتقلون ويوقفون بغير مبرر وبغير الاسلوب القانوني والحضاري.

٤- أتمنى على وزارة التنمية الادارية وديوان الخدمة المدنية أثناء نشر قوائم اسماء المعينين في وظائف الدولة. ان يذكر في الصحف المحلية جانب اسم المعين. نوع التخصص والمؤهل وسنة التخرج. حتى يكون أمر التعيين واضحاً وذلك إبراءاً لذمة وزارة التنمية الادارية وديوان الخدمة المدنية. فقد كثر الحديث لدى المواطنين عن تجاوزات ديوان الخدمة المدنية في التعيين. فهل تأخذ وزارة التنمية الادارية وديوان الخدمة المدنية بهذا وإننا لمنتظرون.

٥- أطالب الحكومة المحترمة العمل على إعادة النظر في زيادة رواتب المتقاعدين من مدنيين وعسكريين. واخص بالذكر المتقاعدين على حساب الضمان الاجتماعي والعمل على رفع مبلغ التقاعد الشهري ليصل الى مستوى التقاعد الذي يصرف لامثالهم من متقاعدي الدوائر الرسمية.

٦- أطالب الحكومة الموقرة العمل على رفع قيمة مبالغ المساعدة الشهرية التي تصرف من صندوق المعونة الوطنية للفقراء والأسر المحتاجة.

٧- أطالب الجهات الرسمية والمسؤولة العمل على تسهيل ودعم المواطنين القادرين على العمل وعدم وضع العراقيل في طريق القائمين على العمل الشريف لسد حاجات عائلاتهم. ويؤسفني أن اذكر على سبيل المثال أن أمانة عمان قامت بانذار أصحاب الصهاريج من مواطنينا التي تحمل مياه مصانع البلاط والرخام (الكمخة) الى المكب الواقع في منطقة سحاب. وقد حدد الانذار يوم ١٩٩٦/١١/٣٠ لاغلاق المكب دون ان تقوم الجهة صاحبة الانذار بايجاد البديل لهذا المكب. وغاب عن فهم أمانة العاصمة أن منع اصحاب الصهاريج من نقل هذه المياه الى المكب المخصص دون تحديد المكب البديل. أنه سوف يدفع المنذرين الى أمر من أمرين إما أن يتسلل اصحاب هذه السيارات الى نقل هذه المياه الى مواقع مختلفة من الوديان والجبال دون تنظيم مما يسبب اضرار كبيرة لجميع المواطنين. واما أن يلتزم اصحاب السيارات بالانذار غير المدروس. فعندها تقع المصائب لعائلات أصحاب هذه السيارات التي رأيت بعض اصحابها يبكي لانه لم يسدد أقساط سيارته بعد. وهذا الاجراء غير المدروس وغير الرحيم تمارسه كثير من الجهات المسؤولة وليس

خاصاً بامانة العاصمة فحسب. ولا يخف على حضرات النواب المحترمين أن مثل هذه الاجراءات تزيد من اعباء الفقر والبطالة في بلدنا العزيز.

معالي الرئيس:، الزملاء الكرام

العدالة والحرية والشورى والديمقراطية توأمان والقضاء الاردني المتميز يحتاج الى رعاية الدولة ودعمها المستمر.

ان اعضاء محكمة العدل العلياء ورئيسها وأعضاء محكمة التمييز ورئيسها أمانة في عنق الاردن كله يجب أن تقدم لهم السيارات والسائق. او على الاقل إعفاء سياراتهم من الرسوم الجمركية نحن نقدم للمحافظ والمتصرف السيارة الفارهة والسائق. وهذا إجراء سليم من الحكومة ولكن عضو محكمة التمييز والعدل العليا لا يقل رتبة ومكانة ودوراً في المجتمع عن المحافظ أو المتصرف.

بل نجد أن أعضاء محكمة التمييز والعدل العليا أعلى درجة وأقدم خدمة وأعظم أثراً.

ان أملنا كبير بالحكومة ورئيسها ووزير العدل أن يحفظوا هذه الميزة للقضاة في هذا البلد العزيز.

معالي الرئيس:. النواب المحترمين.

ان معاهدة السلام التي وقعت بيننا وبين العدو اليهودي في ١٩٩٤/٧/٢٥ والتي لازالت حكوماتنا المتعاقبة تعمل بمقتضاها. قد أثبتت فشلها. وانها ساهمت في توسيع رقعة البطالة والفقر والركود الاقتصادي والزراعي في بلدنا فقد آن الاوان لاعادة النظر من قبل الحكومة المحترمة في هذه المعاهدة المشؤومة. لاسيما بعد المواقف والتصريحات من قادة اليهود. أنهم ليسو مستعدين أن يتخلوا عن شبر واحد من ارضنا العربية الاسلامية المقدسة (فلسطين) وكذلك تغول اليهود في اقامة المستوطنات واقامة الطرق الالتفافية التي تلتهم الاف الدونمات على حساب اصحابها الشرعيين. وكذلك منادات المسؤولين اليهود بلا حياء ولا خجل ان القدس كلها هي عاصمة دولتهم الابدية. وكذلك المجازر الاجرامية والدماء البريئة التي اراقها اليهود في (١٥) رمضان عام ١٩٩٤ في الحرم الابراهيمي وغيره وما مجزرة المسجد الاقصى الاخيرة بسبب الحفريات المزعومة عنا ببعيدة.

معالي الرئيس: الزملاء النواب

ان ما ذكر من اعتداءات ومواقف لعدونا اليهودي. لهي من أكبر المبررات القانونية والشرعية لدى هذه الحكومة واية حكومة أخرى بان تعيد النظر في هذه المعاهدة وان نعلن التوقف عن السير بمقتضاها حفاظا على ماء وجه الحكومة والشعب والمقدسات. وانا لمنتظرون.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس:

وعليكم السلام المتحدث الزميل راتب السعود والمتحدث الذي يليه الزميل سالم الزوايده.

الدكتور راتب السعود:

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس:، حضرات الزملاء المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

أجد لزاماً علي أن اتقدم بأجزل الشكر الى الزملاء رئيس ومقرر واعضاء اللجنة المالية على ما قاموا به من جهد لاعداد تقريرهم الشامل حول مشروع قانون موازنة ١٩٩٧.

كما واشكر الحكومة رئيسا واعضاء وأخص وزارة المالية وزيراً وأميناً عاماً ومدير دائرة الموازنة العامة وكل الطواقم المساندة على هذا الانجاز في هذا القانون الذي يلبي الحد الادنى الممكن للطموحات والاهداف الوطنية.

معالي الرئيس:

حضرات الزملاء المحترمين

سوف تأتي مناقشتي لمشروع قانون الموازنة تحت بابين رئيسين، الأول: ملاحظات عامة حول السياسة الاقتصادية للمملكة كما عكسها مشروع هذا القانون، واما الثاني فهو حول انعكاسات مشروع قانون الموازنة على دائرتي الانتخابية/ محافظة الطفيلة.

اولاً: ملاحظات عامة حول السياسة الاقتصادية للمملكة

من قراءة أرقام الموازنة ومن التدقيق في خطابها يلاحظ ان الاقتصاد الاردني قد حقق نموا مضطرداً عام ١٩٩٦ افضل من السنة السابقة كما ويتوقع ان ترتفع نسبة الادخار الى (١٢,١٪) من الدخل المحلي الاجمالي لعام ١٩٩٦ مقابل (١١,٨٪) للعام الماضي.

اما ميزان المدفوعات فمن المتوقع ان يسجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات تحسناً ملحوظاً في عام ١٩٩٦ من خلال انخفاض عجزه بنحو (٢٢) مليون دولار عن مستواه في عام ١٩٩٥.

اما بالنسبة لمشكلة البطالة، فقد شهدت تراجعاً من (١٥٪) بين السكان الذين تزيد أعمارهم عن (١٨) سنة عام ١٩٩٥ الى نسبة (١٣٪) عام ١٩٩٦.

وفيما يتعلق بالمديونية الخارجية، فان تقليصها بحوالي (١١٢٠) مليون دولار خلال السنوات الست الماضية ليعد أمراً مرضياً ومؤشراً ايجابياً على استمرار ادارة الدين الخارجي بكفاءة.

ثانياً: انعكاسات مشروع قانون الموازنة على محافظة الطفيلة:

لقد اصبح القول مكرراً حول تنمية اقليم الجنوب حتى فقدت هذه المقولة طعمها ومعناها، لابل أصبح لها وقع سيء لكثرة ماردناها وطالبنا بها.

ان تنمية اقليم الجنوب بشكل عام اصبحت ضرورة ملحة ومطلب حيوي وأمني، وأشدد على البعد الأمني لمشكلتي الفقر والبطالة التي يعاني منها معظم أبناء الجنوب وفي مقدمتهم ابناء محافظة الطفيلة.

لقد وقع ما وقع في آب الماضي، وأسفنا له جميعاً، وتألم لما وقع كل من يعشق الاردن، ووقفنا في وجه من اراد ان يدمر منجزات هذا الوطن إبان تلك الأحداث المؤسفة، وأسيء فهمنا، وكيلت لنا الاتهامات جزافاً.

لقد كان هاجسناً ان لايكبر الجرح وأن لا تمتد الشرارة، والتي لا يملك احد منا عند ذلك وقفها ولا يعرف ما سوف ينتهي اليه الوضع، وحين ذلك لن يحظى حامل الدكتوراه بأكثر من وظائف الفئة الرابعة، فما حال من هو اقل، وان اللبيب من الاشارة يفهم.

معالي الرئيس:

حضرات الزملاء المحترمين

يجب ان لاننسى ان بعضا ممن ركب موجة تلك الاحداث المؤسفة كان جائعاً، ويجب ان نعترف ان بعضاً ممن اتاحت له تلك الاحداث المؤسفة فرصة للتنفيس عن الكبت الذي يختزنه كان شاب متعلم ولم يجد فرصة للعمل، لابل وجد زملاءه في الجامعة او كلية المجتمع قد زوروا أماكن اقامتهم الدائمة لتصبح الطفيلة بدلا من عمان او بصيرا بدلاً من الزرقاء فيفوزوا بالوظيفة في الطفيلة بدلاً من ابن الطفيلة لأن معدلاتهم اكثر، ويلطم ابناء الطفيلة خدودهم ويرددون مع الشاعر:

أحرام على بلابله الدوح
حلال للطير من كل جنس

وصدق من قال (كاد الجوع ان يكون كفراً)

وصدق من قال ايضاً (لو كان الفقر رجلاً لقتلته). ومن هنا أقول بأن الفقر والبطالة قنبلة موقوتة لايعرف أحد منا أنى ومتى تنفجر. ومن هنا أقول أيضا بأن للتنمية في المناطق الاقل رعاية والطفيلة في مقدمتها بعد أمني.

أن المطلوب هو تجسير الفجوة ما بين محافظة الطفيلة ومحافظات الخمس نجوم، لتصبح المحافظة منطقة جذب سكاني، على الأقل لأهلها أن لم يكن للغير.

فلو كان لي أن أتخيل يوما أن أبناء محافظة الطفيلة المهجرين في عمان والزرقاء والعقبة قد عادوا الى الطفيلية فجاة، فكيف يكون الحال، ان المياه في الطفيلة لا تكفي القاطنين فيها فكيف لها ان تكفي اكثر من نصف سكان المحافظة المهجرين واما مشاريع مؤسسة الاسكان فهي شحيحة، وأما فرص العمل لهؤلاء في الطفيلة فهي مستحيلة. فلا ماء يشربون ولا مساكن أليها يأوون ولا فرص عمل أو وظائف فيها يعملون، فهل يعقل أن نطالبهم بالهجرة المعاكسة والعودة الى الارض.

معالي الرئيس:

حضرات الزملاء المحترمين

ان تردي الأوضاع الاقتصادية لأبناء محافظة الطفيلة يرجع لاسباب خارجة عن إرادة أبناءها ولعل منها:

١- ان طبيعة المنطقة الجغرافية من حيث تضاريسها الجبلية ومناخها الذي يسود القحط

معظم سنيه لا تساعد كثيراً في الزراعة. فها هي الاربعينية قد بدأت ولم تغتسل شوارع الطفيلة بعد، ونضرع الى الله ان يرحمنا جميعا بواسع رحمته.

٢- ان الطفيلة أقل المحافظات حظاً من مشروعات التنمية التشغيلية.

٣- ان الطفيلة منطقة غير نافذة وبالتالي فهي معزولة أما الحركة السياحية الهائلة المتجهة الى العقبة والبتراء فطريقها اما الملكية الاردنية او الاجنحة العربية جواً أو الطريق الصحراوي براً.

ورحم الله ابن خلدون الذي قال في مقدمته بأن البلدان التي تقع على طرق نافذة لا تنمو ولا تتطور كمثيلاتها التي تقع على طرق نافذة.

٤- غياب او تغيب القطاع الخاص كلياً عن محافظة الطفيلة.

معالي الرئيس:

حضرات الزملاء المحترمين

من خلال تصفحي مشروع قانون الموازنة، لاحظت تدني نسبة حصيلة محافظة الطفيلة من النفقات الرأسمالية للدولة اذ خصص لها نسبة يوازي (١٪) فقط من مجموع النفقات الرأسمالية للدولة. ومن أجل انصاف هذه المحافظة فإني لأرجو من الحكومة العمل على الاستجابة لمطالب أبناء المحافظة العامة والتي أصبح المواطنون يحفظونها غيباً عن ظهر قلب لكثرة ما رددوها.

١- تحويل كلية مجتمع الطفيلة الى كلية للعلوم والآداب ترتبط بجامعة مؤته أسوة بمحافظة معان، وفي هذا المجال انا اعرف ان هذا الطلب اكبر من الحكومة ولكني اتوجه به عبرها الى سيدي جلالة الملك المعظم.

٢- زيادة مخصصات طريق الحسا الطفيلة بهدف الانتهاء من المشروع خلال الاعوام الثلاثة المقبلة ان شاء الله وفي هذا المقام أرجو أن اقدم شكري لوزارة الاشغال العامة على جهودها الحثيثة تجاه هذا المشروع.

٣- زيادة حصة بلديات الطفيلة من عوائد المحروقات اذ أن التقسيم المعتمد قد تم عام ١٩٧٨؛ حيث كانت الطفيلة لواء يتبع محافظة الكرك.

ان بلديات الطفيلة بلا استثناء تعاني من مديونية يزيد مقدارها عن المليون دينار منها ثلاثة أرباع المليون ديون بلدية الطفيلة المركز وحدها. وقد حدت هذه الظروف للاستغناء عن بعض الموظفين ومحاولة بيع سيارة رئيس البلدية بالمزاد العلني سداداً لدين احد البنوك الممولة علاوة على تدني مستوى الخدمات التي تقدمها البلدية بسبب شح الامكانيات.

٤- لقد تمخضت ندوة تنمية اقليم الجنوب التي عقدت في رحال جامعة مؤتة أواخر الثمانينات برعاية كريمة من صاحب السموالملكي الامير الحسن حفظه الله عن توصية بانشاء مدينة صناعية واحدة لمحافظات

الجنوب الثلاث وتنفذ في منطقة جرف الدراويش كمكان يتوسط المحافظات الثلاث.

الا ان الحكومة قد أعلنت عن انشاء مدينة الكرك الصناعية ثم اتبعتها بمدينة معان الصناعية.

أنني أعتقد أن مثل هذه التجزئة ليست في الاتجاه الصحيح الذي يخدم عملية التنمية في هذه المحافظات. أما وقد كان، فإني أطالب الحكومة بإنشاء مدينة الطفيلة الصناعية، فإن مبدأ العدل يحتم مساواة الطفيلة بجارتيها.

٥- ترفيع قضاء بصيرا الى لواء، اذ أن عدد سكانه يفوق بعض الاقضية التي رفعت حديثاً.

٦ - قصر التعيينات في محافظة الطفيلة على أبناء هذه المحافظة، اذ كما هو معلوم لا يوجد أمامهم الا فرصة الوظيفة الحكومية في حين ان القطاع الخاص مفتوح أمام غيرهم. علاوة على تعزيز الاستقرار لهؤلاء الموظفين وبالذات المعلمين منهم، مما ينعكس ايجابياً على نتائج ابنائنا الطلبة وبالتالي محاولة محاربة فكرة المدارس الاقل حظاً.

٧- توسيع قاعدة القبول واعادة النظر في البعثات العلمية الداخلية في الجامعات الاردنية، ولايفوتني في هذا المقام ان اوجه الشكر الى صاحب السمو الملكي الامير غازي بن محمد السكرتير الثقافي لجلالة الملك المعظم على جهوده المخلصة التي بدأها منذ عامين في مأسسه مكرمة جلالة الملك المعظم لأبناء العشائر والمدارس الاقل حظا، مما أوجد عند الناس شعور بالعدالة وبعث في نفوسهم الرضى.

والله أسال ان يلهمنا الرشاد في القول والسداد في الراي والصواب في العمل وان يرزقنا الغيث ويحفظ مليكنا انه نعم المولى ونعم المجيب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس:

وعليكم السلام، المتحدث الزميل سالم الزوايده والمتحدث الذي يليه بسام حدادين.

السيد سالم الزوايده:

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس:

الزملاء النواب الكرام

لا أريد أن أكرر ما قاله الزملاء الكرام وما أبدوه من ملاحظات ولا أريد كذلك أن اطيل عليكم.

ولكنني اجد لزاماً علي ان اقول انه من العدالة ان تعامل جميع محافظات المملكة سواسية وانني اتطلع ان تأخذ محافظات الجنوب ومراكز بدو الجنوب نصيبها من الاهتمام والرعاية كغيرها من المحافظات في مملكتنا الغالية.

وقد حاولت عبثاً ان اجد في الميزانية أي مشروع الموزانة لعام ٩٧ ما يخصص لابناء منطقتي (بدو الجنوب) من اجل دعمها والنهوض بها فهي مظلومة بحق وعليه فاني الخص

مطالب ابناء البادية الجنوبية بما يلي:

١- قطاع التعليم: أطالب الحكومة حل مشكلة الصفوف المجمعة وتحديث الابنية المدرسية، وكذلك تعيين الخريجين من ابناء بدو الجنوب في مدارس مناطقهم وذلك كونهم مؤهلين بما يجعلهم كفاءات عالية ودائمة في نفس المنطقة.

كما اطالب بتعميم مدارس الثقافة العسكرية في مناطق متوسطه لخدمة ابناء البادية لان هذه المدارس اثبتت نجاحاً ملموساً مقارنة مع مدارس التربية والتعليم في تلك المناطق، كسد السلطان، ودلاغه، وقرى النعيمات والهاشمية.

كما نأمل من الحكومة أن يكون فرع الجامعة في معان نواة لجامعة أسوة بغيرها من المناطق والمحافظات لخدمة ابناء محافظتي العقبة ومعان.

كما أطالب الحكومة بدعم مراكز الشباب والنهوض بها في التجمعات السكانية.

قطاع الزارعة: نطالب الحكومة حل مشكلة الواجهات العشائرية والقاسم العشائرية فهي هم المواطنين وشغلهم الشاغل من اجل استقلالها والاستفادة منها.

السماح بحفر الابار الارتوازية من أجل تشجيع الزراعة ودعم المواطنين وتحسين مستوى المعيشة وحل مشكلتي الفقر والبطالة من خلال اقامة المشاريع الزراعية ولو بثمن التكلفة لزراعة الحبوب والمنتجات الزراعية الاخرى ونطالب الحكومة كذلك بدعم الثروة الحيوانية التي بدأت تنضب وتتسرب الى خارج الاردن وتتآكل وهي العمود الفقري التي يعتمد عليها ابناء بدو الجنوب، فإن المواطنين بين مطرقتي الجفاف وغلاء الاعلاف وارتفاع اسعارها مما أدى الى تدني اسعار المواشي وتهديدها بالانقراض. بدل أن تصبح مصدر دخل اصبحت عبئاً على كاهل المواطنين.

ونطالب الحكومة كذلك منح المزارعين واصحاب المواشي قروضاً ميسرة بدون فوائد من أجل المحافظة على الثروة الحيوانية.

٣- الفقر والبطالة: فكما تعلمون فان مناطق البادية الجنوبية من افقر مناطق المملكة فانني اطالب الحكومة بإعطاء الاولوية بالعمل والتعيين في الشركات المتواجدة في الجنوب لابناء البادية الجنوبية، حيث أن نصيبهم في الوقت الحاضر ينصر في الضوضاء والغبار وغرم بلاغنم فنطالب هذه الشركات بدعم البلديات والمجالس المحلية بما ينهض بمستوى الخدمات التي تقدمها هذه المجالس والبلديات من خدمات اساسية يستفيد منها المواطنون والشركات على حد سواء.

تفعيل دور صندوق المعونة الوطنية ودراسة المنطقة ميدانيا للاستفادة من وصول الدعم الى مستحقيه.

الطرق: اطالب الحكومة اكمال الطرق التالية:

أ – طريق القطرانة – النخيله.

ب- طريق المحمدية – المنشية.

جـ- تكملة طريق فلا – وادي عربه.

د – طريق دلاغه – وادي عربه.

هـ- طريق الثغرة – رأس النقب.

و – طريق الديسه – المدورة.

ز – طريق رأس النقب – الفرش.

ح – طريق من الشيدية – طريق الجفر.

قطاع الصحة :

أ . نطالب الحكومة العمل على انشاء مستشفى عسكري في قضاء أيل لتوسط المكان لخدمة ابناء محافظة معان.

ب- تحويل مركز صحي المريغه الى مركز شامل كونه يخدم عدة قرى وتجمعات سكانية في قضاء المريغه وتخفيف العبء عن مستشفى معان الحكومي وكذلك مركز صحي الديسه، الجفر.

جـ- تزويد المراكز الصحية بسيارات اسعاف حديثة.

د – استحداث مراكز ودفاع مدني في قضاء ايل وقرى حوض الديسة وقرى (اذرح الحربا المنشية) كما أني اطالب الحكومة بايجاد فرص عمل من خلال انشاء مشاريع ومصانع في مناطق البادية الجنوبية لتنمية المنطقة والحد من الفقر والبطالة. كما لا يفوتني بأن اطالب بدعم قواتنا المسلحة درع الوطن وأمنه وسياجه ودعم أجهزتنا الامنية والدفاع المدني.

دعم صندوق الاسكان العسكري الذي أصبح وضعه متعثراً وتحسين اوضاع الموظفين المدنيين والعسكريين العاملين والمتقاعدين وتفعيل دور مؤسسة المتقاعدين العسكريين.

وانني اتقدم بكل الشكر والمحبة والتقدير لحامي حمى الاردن وراعي المسيرة وباني نهضة الاردن الحديثة الملك الحسين المعظم حفظه الله ورعاه. والى سمو ولي عهده الأمين كل التقدير لمتابعته الحثيثة لعجلة التنمية لمملكتنا الحبيبة.

كما أنني اشكر الحكومة رئيسا واعضاءاً لما بذلوه من جهد مخلص لخدمة الوطن والمواطن.

كما اشكر اللجنة المالية الكريمة التي بذلت جهداً خيراً لمناقشة مشروع الموازنة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس:

وعليكم السلام، المتحدث الزميل بسام حدادين والمتحدث الذي يليه منصور بن طريف.

السيد بسام حدادين:

معالي الرئيس: السادة النواب الكرام

كل عام وانتم بخير بمناسبة اعياد السنة الميلادية.

تتشكل موازنات الدولة، وفق معطيات سياسية واقتصادية مقرره سلفاً ويبدو لي ان مناقشاتنا السنوية للموازنة ما هي الا تعليق على السياسات العامة التي حفرت مجرى الموازنة او (نفق الموازنة) التي تعرض علينا كل عام من اجل ذلك لا استغرب ان يأتي تقرير اللجنة المالية وحتى كلمات ومداخلات التيارات

السياسية عامة تلتقط الملاحظات وتعرضها من (غير نفس)

منذ سنوات ونحن نمطر المجلس بوابل من الملاحظات المنهجية على مشاريع الموازنات التي كانت تعرض على المجلس وكان الغرض من ذلك الاشارة الى السياسات العامة والاقتصادية الاجتماعية منها بخاصة التي نعارضها لانها موازنات طبقية نرى الامور بعين واحدة وهي مصلحة الوطن من خلال رعاية مصالح الفئات العليا الرأسمالية والطفيلية غير المنتجة على حد سواء.

وقد تجلى ذلك في السياسات الاقتصادية والاجتماعية للحكومة المتعاقبة.

وكنا في كل مرة نلفت الانتباه الى مخاطر هذه السياسات على مستوى معيشة الفئات الشعبية والكادحة سواء في السياسة الضريبية او التموينية او التعليمية او غيرها وكنا نواجه بصم الآذان الى ان بات الحديث عن اتساع جيوب الفقر وتدني مستوى معيشة مئات الآلاف من اسر العمال والمزارعين وصغار الموظفين المدنيين والعسكريين وانسحاق الطبقة الوسطى محل اعتراف من الجميع.

كنا نلحظ جشعاً مزرياً لدى بعض الفئات الطفيلية في المجتمع جرى دعمها واسنادها من شقيقتها بيروقراطية الدولة. وكان نتيجة ذلك غنى فاحشاً لحفنة من غير المنتجين على حساب السواد الاعظم من الشعب. وأخذ المسار الاقتصادي ينحو نحو اعادة فك وتركيب الدولة والمجتمع واعادة بنائها على اسس جديدة، يشتم منها اعادة النظر في القاعدة الاجتماعية التاريخية للحكم ليتم استبدال الريف والبادية والفقراء بفئات اجتماعية لها مصالح محددة تسعى لقوننتها وتوفير الغطاء الشرعي والسياسي لها.

لا اعتراض لي على تطور الفئات الاجتماعية العليا المنتجة في المجتمع لابل ادعو لتدليلها وتذليل كل العقبات التي تحول دون تطورها وتطور العملية الانتاجيه التي تقودها.

واكثر من ذلك فانني ادعو الى ان تعطى دوراً مهماً في ادارة البلاد السياسية والاقتصادية، لانها قوى منتجة تساهم بدفع عجلة التنمية.

معالي الرئيس:

الزملاء الكرام

ان مسيرة برنامج التصحيح والخصخصة رغم ان هدفها المعلن التنمية والنهوض الاقتصادي تبقى مسيرة عرجاء تتعثر بواقع وحقائق ماذكرت، وكل هذا يجر وراءه اليأس والاحباط والسوداوية وضعف الانتماء وتدني الانتاجية وانعدام الثقة بؤسسات المجتمع والدولة وتبدل القيم وتدهور العلاقات الاجتماعية وانتشار الجريمة.

نحن لا نهول ولا نضرب بالرمل فهذا هو بالضبط ما حدث في كل البلدان التي تحولت

بالكامل الى اقتصاد السوق دون ان تتحوط لحماية المجتمع من اثار الخصخصة وانسحاب الدولة التي هي سند الفقراء.

شريعة السوق شئنا ام ابينا هي شريعة الغاب شريعة الاقوى والاشطر ولا وجود فيها لمفردات العدالة والانصاف والتكافل.

والآن وما دام برنامج التصحيح الاقتصادي هو ممر اجباري للمستقبل فانه ليس قدراً علينا أن نتجرع نفس الكاس الذي ذاقته بلدان أخرى. وعلينا بنفس الحزم والتصميم الذي طبقنا فيه برنامج التصحيح ان ننشىء ونطبق برنامجاً موازياً للحماية والتنمية الاجتماعية. وسوف نتابع ما اعلنته الحكومة عن شبكة الامان الاجتماعي، بكل ترقب واهتمام، لاننا لا نرى فيها برنامجا للمساعدات بل برنامجاً للنهوض والتنمية الاجتماعية وهذا يتطلب سياسات واضحة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية.

فمن أهداف هذا البرنامج مثلاً رفع الانتاجية إننا نكذب على انفسنا اذا فكرنا ان الرفاهية ممكنة دون مضاعفة انتاجية الفرد الاردني.

لكن رفع الانتاجية له شروط ويتطلب حوافز غير الموعظة الحسنة نحن نتحدث عن حد أدنى للاجور وحريات نقابية تعيد التوازن للعلاقة بين العمال واصحاب العمل نتحدث عن زيادة موضوعية في الرواتب وربطها بسلم الغلاء والاجور نحن نتحدث عن تامين صحي واجتماعي ومرافق الترفيه والرياضة تقيمها المؤسسات للعاملين فيها. نحن نتحدث عن سبل مادية للتحفيز على العمل وزيادة الانتاجية فالعطاء يجب ان يكون متبادلا.

ان المخصصات التي تظهر في الموازنة بالرغم من زيادتها والتي ستذهب لتدعيم شبكة الامان الاجتماعي اكثر تواضعا من أن تفي بالهدف الذي نتحدث عنه لكن مالا يظهر في الموازنة وما يجب العمل من اجله وسن التشريعات واتخاذ الاجراءات لتحقيقه فهو دور اكبر للقطاع الخاص لدعم برنامج التنمية الاجتماعية.

وهنا نود ان نؤكد على الاجراءات التالية للمساهمة في تحويل شبكة الامان الاجتماعي الى خطة للنهوض والتنمية الاجتماعية.

١- حماية العمال من الاستغلال من خلال وضع حد ادنى للأجور وحماية النقابات العمالية من التدخل والوصاية ومواصلة السير في خطة احلال العمالة الاردنية محل العمالة الوافدة.

٢- ربط الزيادات الدورية في الرواتب والاجور بسلم غلاء المعيشة.

٣- انشاء صندوق وطني تكون مساهماته من البنوك والشركات الكبرى لانشاء مرافق خدمية وترفيهية للعاملين في القطاع الخاص.

٤- التأمين الصحي الشامل للمواطنين الذي لا يمكن ان يتحقق دون احداث ثورة في الخدمة الصحية الحكومية. بحيث تعتمد ادارة ذات استقلالية تعمل بنظام الحوافز ويحاكي القطاع

الخاص لمضاعفة انتاجية القطاع كمياً ونوعياً ويمكن اشراك القطاع الخاص ضمن انظمة وتشريعات للمساهمة في التأمين الصحي الحكومي الذي يمكن ان يتسع ليشمل كل المواطنين.

٥- مراجعة مشروع قانون الضمان الاجتماعي وتفعيل التأمينات التي ينص عليها واعادة النظر برواتب التقاعد والتعويضات لجهة زيادتها.

٦- مراقبة صارمة لايجارات المساكن، وتحديد سقوف لها لحماية محدودية الدخل من المستأجرين.

٧- تشجيع الجمعيات التعاونية الانتاجية في الريف والبادية وتقديم التسهيلات لصغار المزارعين ومربي الاغنام والماشية.

٨- حماية المنتج الزراعي من دور الوسيط (السمسار) وحماية مستلزمات الانتاج من الاحتكار والتلاعب.

٩- اخراج قانون منع الاحتكار ومنح الموظفين في المؤسسات التي يراد خصخصتها حوافز وعلاوات على شكل اسهم في الشركات وتوثيق ذلك في اتفاقيات جماعية مع ممثلي العمال.

معالي الرئيس:

الزملاء الكرام

لا استطيع الموافقة على موازنة تعكس سياسات الدولة لم تأخذ بنظر الاعتبار ما ذكرت من اجراءات تستهدف التخفيف عن كامل الطبقات الشعبية والفقيرة لذلك فأنني لن اصوت لصالح الموازنة.

والسلام عليكم

معالي رئيس المجلس:

وعليكم السلام، اخر المتحدثين الاستاذ منصور بن طريف.

السيد منصور بن طريف:

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس:، الزملاء النواب الكرام

ينبغي علينا ونحن نناقش في هذه الايام مشروع قانون الموازنة العامة للعام المالي ١٩٩٧، ولممثلين للشعب الاردني العزيز، والذي يعتز بانتمائه القومي وبالقيادة العربية الهاشمية التي رعت دوماً تلاحم الأسرة الاردنية على دروب بناء الوطن وحماية حاضره ومستقبله. ينبغي علينا ان نتوجه بجزيل الشكر والعرفان لجلالة الملك المعظم قائد هذا الوطن، وراعي مسيرة الديمقراطية فيه، والى سمو ولي عهده الأمين، على الجهود الخيرة التي يقوم بها جلالته وسمو ولي العهد، وكي يبقى الاردن يزهو بين الاشقاء والاصدقاء وأمام العالم، بتجربة وطنية لحمتها الاساس ترابط أبناء الأسرة الواحدة واعتزازهم أنهم ينتمون لشعب واحد، وأمة واحدة وحضارة وثقافة واحدة. وما إنعقاد المؤتمر الاول للأحزاب في الوطن العربي في عمان العرب قبل أيام، سوى إشارة احترام

للأردن قيادة وشعباً من قبل الاشقاء العرب واحترامهم لذلك للتجربة الاردنية التي عمادها حرية الرأي، والتعددية، وسيادة القانون، والتي ينطلق بها ومعها، الشعب الاردني أسرة واحدة مترابطة متكاملة ومتضامنة وقويه، وبطل هذه المنطلقات، لبناء الوطن وتعزيز منعته ونمائه، وليبقى الأردن دوماً، قيادة وشعبناً ورائداً في العمل الجاد لبناء وتقوية التضامن والوحدة بين الشعوب العربية والدول العربية.

معالي الرئيس:، الزملاء النواب الكرام.

واذا كانت الموازنة المعروضة علينا متواضعة في أرقامها، ومن حيث المبالغ المخصصة، وخاصة تلك المبالغ المخصصة للاستثمارات والبنى التحتية في الاقتصاد الوطني، إلا ان هذه الموازنة استندت في أهدافها، ومنطلقاتها الى أهداف ومنطلقات كبيرة، وهي أهداف ومنطلقات تليق بهذا الوطن وبالشعب الاردني العزيز. ومن هنا يكمن عدم التوافق، ولا نقول التناقض والى حد ما بين تلك المنطلقات التي أكدنا ونؤكد احترامنا لها وقد كانت صريحة واضحة في بيان الحكومة، وبين هذه الموازنة وأرقامها. ان من المفروض في مشروع الموازنة ان يكون برنامجاً تنفيذياً يساعدنا عليه، في سبيل تحقيق الاهداف والمنطلقات. ان الاهداف الاقتصادية الطموحة، وهي ليست كبيرة او صعبة امام أصحاب الهمم العالية، كانت قد أكدت أن الاهداف الرئيسة هي تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، وزيادة التوظيف، وتقليص الفقر وتحسين مستوى المعيشة لجميع فئات المجتمع وان يتوسع القطاع الخاص في استثماراته الانتاجية في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني، ليساعد على استيعاب الاعداد المتزايدة من القوى العاملة الاردنية. ان هناك ما يجعلنا نتفاءل بقدرة دولة رئيس الوزراء على ترجمة المضامين الكثيرة التي كانت وردت في بيان الحكومة الى خطط تستهدف التنمية الشاملة.

معالي الرئيس: الزملاء النواب الكرام

ان الأهداف الكبيرة الطموحة التي ذكرناها، بحاجة لجهود كبيرة موازية تقوم بها وزارة التخطيط انطلاقاً من فلسفة التخطيط التي اكدها قانون التخطيط، وانطلاقاً من ضرورة ان يبقى التخطيط ذراعاً قوية تستند إليها الحكومة في مبادراتها وقراراتها وتوجهاتها ولوضع وصياغة البرامج التنفيذية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية. ولا نعتقد أن ضرورة تدعيم القطاع الخاص، وليأخذ دوره المناسب المناط به في حركة التنمية الاقتصادية يعني بالضرورة انحدار لدور التخطيط ووزارة التخطيط في صياغة ومتابعة المشاريع الاستثمارية وما يعزز البنية الاقتصادية لحركة اقتصادية نامية. ولا نعتقد أيضاً أن رسمة الشفافية في متطلبات ومناهج التنمية الاقتصادية، وفي الاقتصاديات النامية تعني او تتطلب انحسار دور التخطيط ولعلنا في

إشارتنا لتجربة التنمية الاقتصادية في بلدان صديقة كماليزا واندونيسيا، وما يقوم به التخطيط هناك في وضع خطط التنمية ومتابعة تنفيذها بارادة وحزم وبما تحقق من تنمية اقتصادية شاملة هناك انما يؤكد حاجتنا هنا في الاردن الى جهد تخطيطي فعال، ومتنامٍ في أهمية ومداه، تقوده وزارة التخطيط ولا نريد لا سمح الله أن نقلل من الجهود التي تقوم بها وزارة التخطيط وخاصة في موضوع برنامج التصحيح الاقتصادي ولكن الجهد المؤمل ضرورة لانطلاقه التنمية المؤملة باندفاع يتناسب وما تم وضعه وتبنيه من أهداف وإننا ندعو وقد أتينا على ذكر تجربة كهذه للاستفادة منها وخاصة من خلال الفرصة لكوادرنا الوطنية للاحتكاك المباشر مع تجربة ماليزيا واندونيسيا في التخطيط التنموي، وما يعزز التنمية الشاملة في مختلف مناطق المملكة نعتقد انه لا يكفي قيام وفد حكومي أو وفد من غرفة صناعة وغرفة تجارة، بإعداد مذكرة تفاهم وبعبارات عامة، هو الطريقة الأفضل كي نستفيد ونتعلم من أناس كانوا حتى قبل عشر سنوات مثلنا في مرحلة التنمية ونعلم جميعاً أين أصبحوا اليوم. ولذا فانه حري بنا، ومن واجبنا ان نسعى جادين لنتعلم من تجربتهم وهذا ما يدعونا لان نتفاعل بدور فاعل لوزارة التخطيط في تحقيق مثل هذه المبادرات.

ان تناقص الانفاق على المشاريع الرأسمالية الاستثمارية في القطاع العام، تقابله مع الأسف حتى الان تزايد فعلي لحركة الاستثمار من قبل القطاع الخاص وإذا كنا نتمنى ونراهن على أن يقوم القطاع الخاص بدور أكبر، وجهد أكبر، وبمبارته الذاتية، فما بال هذه الاماني لا زالت لا تبعث على التفاؤل، وما بال القطاع الخاص عازفاً متردداً، مترهلاً، وخاملاً، وغير قائم بالواجب والدور المناط به؟؟ ألم تقم الحكومات السابقة وهذه الحكومة باعداد وتشريعات ذات شفافية ومحفزة كما طلب ويطلب القطاع الخاص ألم تقم الحكومة بفتح المجالات واسعة أمام القطاع الخاص للالتقاء والحوار مع الآخرين؟ ألم تقم الحكومة بتسهيل الاجراءات امام القطاع الخاص لتكوين الشركات القابضة وجمع مئات الملايين من الدنانير من السوق المحلي لاستثمارها وتمضي السنون ولا زال القطاع الخاص غير قادر، راغب في استثمار هذه الأموال في مشاريع انتاجية لزيادة الفرص العمالة الوطنية، ولتساهم كما هو مأمول ومتوقع في زيادة الصادرات ألم يخب أمل المتفائلين في قيام القطاع الخاص الوطني بدور تنموي مناسب، وهم لازالوا يجدون هذا القطاع يفشل حتى ألان في جهوده في جلب أية استثمارات بالمشاركة مع مستثمرين عرب او أجانب وبالرغم مما أتاحه قانون الاستثمار الجديد من حوافز وتسهيلات أم ترى ان القطاع الخاص الوطني يريد فقط ان يتاح له شراء مشروعات ناجحة وجاهزة للربح السريع؟؟ وبسعر مريح؟؟

معالي الرئيس:، الزملاء النواب الكرام

وما دمنا في الحديث حول الحاجة الفعلية الى خطة وبرامج لتشجيع وزيادة الاستثمارات وإقامة المشاريع والمساهمة الجادة في تمويل المشاريع المعدة فما بالنا لا نرى حتى الان جهداً ملحوظاً لمؤسسة الضمان الاجتماعي وملايينها الكثيرة في النشاط الاقتصادي التنموي، ولا حتى في مواجهة الحد الادنى من ذلك ورد في بيان وبرنامج الحكومة ما يهدف لتفعيل دور الضمان الاجتماعي في سياق سياسة استثمارية للأموال في مشاريع إنتاجية في مختلف المجالات وفي مختلف المناطق. وكيف يمكن للآمال الوطنية أن تنمو وهي لا زالت ترى دوراً ضعيفاً لمؤسسة وطنية كبيره هي مؤسسة الضمان الاجتماعي، والتي يفترض أن تكون قائداً رائداً مثل المؤسسات شبيهة في دول عديدة في مسيرة الاستثمار والتنمية وزيادة الانتاج، وخلق فرص العمل للشباب المؤهل المدرب ولعل في خطة وزارة التخطيط وبرامجها ما يسعف في هذا المجال وكيف لا يزداد العتب على معالي وزيرة التخطيط عندما نلحظ أن عدم توفر أو عدم وجود خطة لترتيب تمويل مشاريع السدود في الموجب والوالة والتنور وعلى أهميتها القصوى للاردن، هو كان السبب الرئيسي لأن يكون ما تم رصده في موازنة هذا العام لهذه المشاريع الحيوية الهامة محدودا جداً وكيف يمكن ان يتهيأ لمثل هذه المشاريع الحيوية وغيرها ان يتم برمجة وتخطيط تنفيذها خلال فترة زمنية معلومة بدون ان يكون هناك خطة معتمدة لذلك؟ واذا كان لما تم رصده موازنة ٩٧ لهذه المشاريع من دلالة فانها تدل على أن الوتيرة التنفيذية بمثل هذه يحتاج لعشرات السنين لاسمح الله.

وأرى من المناسب أيضا بان الجدية في محاولاتنا وضع الخطط لاقامة مشاريع السدود يتطلب تجميع الجهد الوطني والجهات ذات العلاقة والكوادر الوطنية التي نعتز بها في هيئة واحدة للسدود.

معالي الرئيس:، الزملاء الكرام

ان تخفيف عبئ المديونية الخارجية هو الهدف الكبير وهو التحدي الكبير. واذا كان عبئ المديونية وخدمة الدين الخارجي من أهم مقدرات التنمية الاقتصادية، ومن أهم أسباب العجز في الموازنة، فان هذا يتطلب العمل المتواصل لتخفيف هذا العبئ وان من حق الشعب الاردني ان يتطلع الى إزاحة هذا العبء بأمل قابل للتحقيق. وان في تحقيق جزء هام من هذا الهدف ما يحي الآمال بنجاح الجهود التنموية، في تقلص الفجوة بيننا وبين اقطار الجوار من جهة، واقتصاديات الدول المتقدمة من جهة أخرى. وان الجهد الهادف لوزارة المالية هو ما يقول عليه في العمل وضمن البرنامج المعتمد لتخفيف عبء المديونية سواء من خلال

الحصول على إعفاءات إضافية وخاصة من الذين بذلوا وعوداً للأردن، أو من خلال مقايضة الديون بمنح واستثمارات معاً. ويجب أن لا تبقى جهود وزارة المالية في موضوع تخفيف المديونية مقتصر على مجال إعادة جدولة الديون تعزيزاً للنهوض بالاقتصاد الوطني وزيادة الاستثمار وزيادة الانتاج.

معالي الرئيس:، الزملاء الكرام

ولا بد من الاعتراف بأنه من المهم بذل جهد مناسب نحو مزيد من الاعتناء بالسلطة القضائية كرمز لتحقيق العدالة وإقامة سلطة القانون ان ذلك يستوجب تحسين الظروف المادية للقضاة وفق فئات تنبثق من هذه السلطة المحترمة ذاتها وكما أود تأكيد الشكر والتأييد لجهود الحكومة في مجال توحيد جهود وعناصر شبكة العون الوطني والحماية الاجتماعية وفق التوجيهات الملكية السامية وان اقامت به الحكومة من إعداد لمشروع قانون المؤسسة الملكية للتنمية والأعمال الخيرية سيكون البداية العملية الجادة لتطوير هذه الشبكة وبما يؤمن رعاية أكبر وأشمل للفقراء في مجتمع الخير والتكافل.

ولا يفوتني أن أوكد الشكر لمعالي وزير المالية ودائرة الموازنة العامة على تقديم مشروع الموازنة وان اوكد كذلك الشكر للزملاء الأفاضل رئيس ومقرر وأعضاء اللجنة الملكية والاقتصادية على جهودهم الخيرة في إعداد التقرير والتوضيحات الجادة ونسأل الله تعالى التوفيق لكل جهود الخير والنماء.

واسمحوا لي أن أذكر بعض الطلبات المتعلقة بمشاريع في الدائرة الانتخابية :

١- وضع دراسة لأقامة مستشفى للمنطقة على سفوح جبل شيحان الأشم.

٢- إكمال طريق صرفا الأغوار وطريق عي الأغوار.

٣- المباشرة بإقامة البنية التحتية لمدينة الكرك الصناعية في الموقع المحدد.

٤- الاهتمام بطريق الموجب في الجزء الجنوبي منها بعد أن اكتمل الجزء الشمالي من تلك الطرق.

٥- الاهتمام بالطرق الزراعية كأولوية ومراعاة العدالة في انتشارها.

٦- إعادة النظر في أسعار الشعير والنخالة في ضوء ماطرأ على اسعار الحبوب عالمياً.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس:

وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته الاخوة الزملاء بعد ان استمعنا الى كافة الزملاء الذين رغبوا ان يتحدثوا في مشروع الموازنة العامة للعام القادم سوف نستمع الى رد الحكومة ثم نستمع من مقرر اللجنة المالية، لكنني قبل هذا سادفع الجلسة للاستراحة الى غاية الساعة الثانية عشرة، ونعود بعدها في تمام الساعة الثانية

عشرة والنصف لننهي عملنا فيما يتعلق في مناقشة الموازنة العامة، ارفع الجلسة وشكرا لكم.

(رفعت الجلسة للاستراحة)

استئناف الجلسة

معالي رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم

الزملاء الافاضل نستأنف الجلسة، بعد ان استمعنا خلال الايام الماضية الى مداخلات ومناقشات الزملاء حول الموازنة العامة وتقرير اللجنة المالية فيما يتعلق بالموازنة العامة للدولة للعام القادم، وقبل التصويت على بنود الموازنة نستمع الى رد الحكومة حول السادة الزملاء فيما يتعلق بالمناقشات التي وردت خلال الايام السابقة، معالي وزير المالية

معالي وزير المالية:

معالي الرئيس:

حضرات النواب المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

يسعدني ان اتقدم بوافر الشكر والتقدير لسعادة رئيس اللجنة المالية والاقتصادية ومقررها واعضائها المحترمين على جهودهم المكثفة في دراسة مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٧، وأثمن تقريرهم وما تضمنه من ملاحظات وتوصيات قيمة والتي سنبذل جهدنا في متابعة تنفيذها في ضوء الموارد المتاحة.

كما يسعدني ان أتقدم بالشكر للاخوة النواب المحترمين الذين اثروا بمناقشاتهم وملاحظاتهم على اختلافها الحوار المسؤول بين السلطتين التنفيذية والتشريعية لما فيه الخير لبلدنا العزيز. واننا على يقين بأن ملاحظاتهم وآرائهم حول مشروع قانون الموازنة العامة ستساهم في تدعيم مرتكزات سياستنا الاقتصادية بهدف تحقيق المصلحة الوطنية وتوفير الحياة الكريمة للمواطنين.

معالي الرئيس:

حضرات النواب المحترمين

يهدف برنامجنا الوطني للتصحيح الاقتصادي للسنوات (١٩٩٦-١٩٩٨) الى المحافظة على المكتسبات التي تحققت في السنوات السابقة ودعم النمو المستمر الذي يحققه الاقتصاد الوطني بهدف تحقيق معدلات نمو مرضية، وزيادة المدخرات الوطنية والمحافظة على نسب عالية من الاستثمار الذي يتطلب تخفيض عجز الموازنة قبل المنح والمساعدات الى (٢,٥٪) من الناتج المحلي الاجمالي في نهاية هذا البرنامج، والمحافظة على استقرار سعر صرف الدينار والاستمرار في تخفيض عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات وبناء احتياطيات المملكة من العملات الاجنبية.

وجاء مشروع قانون الموازنة الذي بين ايديكم استمراراً لثوابت السياسة المالية الرامية الى تحقيق الاعتماد على الذات وتعمل الحكومة على تحقيق هذا الهدف من خلال انتهاج سياسات

مالية ونقدية متوازنة للمحافظة علـى السيادة الوطنية واستقلالية القرار الاردني.

هذا وقد جاءت مؤشرات الاداء للاقتصاد الوطني لعام ١٩٩٦ منسجمة مع اهداف برنـامج التصحيح الاقتصادي الـى حد كبير، وان كـانت نسبة النمو الحقيقي للنـاتج المحلـي الاجمـالي والبالغـة (٥,٢٪) اقل مـن المسـتهدف الا انهـا تعتبر من النسب المرضية علمـا بـأن تقريـرا لمنظمة الاسكوا اشار الـى ان معدل نمو النـاتج المحلي الاجمالي في المنطقة لهـذا العام سيكون في حدود (٤,٣٪).

ولعلمنا بأن تنفيذ هذا البرنـامج يرتب آثارا اجتماعية على الطبقات الفقيرة وأصحاب الدخول المحـدودة فقد قـامت الحكومـة بوضـع برنـامج لشبكة الامـان والسلامة الاجتماعية يهدف الى الحد من هذه الاثار السلبية.

وأرجو ان أوكد في هذا المجال ان الحكومة ستبذل جهدها لاستكمال تحقيق اهداف برنـامج التصحيح الاقتصادي من خلال التعاون المستمر مع مجلسكم الكريم ومن خلال دعمكم للسياسـات والبرامج التـي تتبناهـا الحكومـة لبنـاء اقتصـاد وطنـي سليم يؤمن العيش الكريم لجميع فئـات المواطنين.

معالي الرئيس:

حضرات النواب المحترمين

أرجو ان ابدي اهم الملاحظات علـى تقريـر اللجنة الماليـة والاقتصاديـة الكريمـة وكلمـات السادة النواب المحترمين حول مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٧ وخطاب الموازنة:-

الايرادات المحلية

اشار بعض السادة النـواب الـى ان طبيعـة الموازنة العامة لعـام ١٩٩٧ هـي جبائيـة بمعنـى انها تهدف الى زيادة تحصيل الايـرادات لغايـات تغطية النفقات، ولايتـم تقديـر الايـرادات المحليـة وفق معايير اقتصادية ومالية. وفـي هـذا المجـال اود ان ابين ان تقدير الايرادات المحلية وخاصـة الضريبيـة منهـا يتـم فـي ضـوء السياسـة الماليـة والاقتصادية للحكومة التـي تـأخذ بعيـن الاعتبـار تشـجيع الاسـتثمار، وزيـادة كفـاءة الصناعـات الوطنية ومقدرة المكلفين علىالدفع وهـذا يتضـح مـن انخفـاض ايـرادات كـل مـن ضريبـة الدخـل والرسوم الجمركية المقـدرة لعـام ١٩٩٧ مقارنـة بعـام ١٩٩٦، هـذا ونؤكـد علـى ان موازنـة عـام ١٩٩٧ لم تتضمن اية اجراءات لزيادة الضرائـب والرسـوم تقديـرا منهـا للظـروف التـي يمـر بهـا وطننا العزيز بل جاءت ايرادات موازنـة ١٩٩٧ معتمـدة علـى النمـو الطبيعـي وتحسـين وسـائل الجباية ورفع كفاءة التحصيل.

الانفاق الجاري والرأسمالي

اشارت اللجنة المالية في تقريرها الى زيـادة نمو النفقات الجارية المقـدرة لعـام ١٩٩٧ بنسبة ١٥٪ عما كانت عليه في عـام ١٩٩٦ فـي حين ان نمو هذه النسبة ما بين عامي ٩٥-٩٦ كـانت ٦٪ وهـذا يعنـي ان الاسـتهلاك الحكومـي يرتفـع بنسب تصاعدية بعكس مـا هـو مسـتهدف فـي برنامج التصحيح.

وفـي هـذا المجـال أود أن أبيـن النفقـات الجاريـة لعـام ١٩٩٧ قـد تضمنـت لاول مـرة مخصصـات فوائد القروض العسكرية والبالغـة (٧٥) مليـون دينـار والتـي كـانت تنفـق خـارج الموازنة، ورصد كامل كلفة دعم المواد التموينية والمقدرة بمبلغ (٧٢) مليون دينار في حين ان ما رصـد لهـذا الدعم فـي موازنـة عـام ١٩٩٦ هـو (٣٠) مليون دينـار، علمـا بـأن الكلفـة الحقيقيـة كـانت (١٠٢) مليون دينـار. وعنـد أخـذ هـذه الارقام بعين الاعتبـار فـان نسبة زيـادة النفقـات الجارية لعام ١٩٩٧ مقارنة بعام ١٩٩٦ سـتكون في حدود ٣,٣٪ وهي أقل من نسبة الزيادة التـي حددت فـي بـلاغ دولـة رئيس الـوزراء الخـاص باعداد مشروع قانون الموازنة العامة.

اما فيما يتعلق بالنفقات الرأسمالية فأرجو ان ابين ان نسبة نموهـا مقارنـة بعـام ١٩٩٦ كـانت فـي حـدود ٢٢,٢٪ وهـي نسـبة مرتفعـة بكافـة المقاييس علما بأن مخصصات النفقات الرأسمالية فـي مشـروع قـانون الموازنـة لعـام ١٩٩٧ يتـم تقديرها وفقا لبرنامج التصحيح الاقتصادي كنسبة من الناتج المحلـي الاجمـالي والتـي قـدرت لعـام ١٩٩٧ بنسـبة (٧,٦٪) ويتـم توزيعهـا بيـن الوزارات والدوائر الحكومة في ضـوء المشـاريع الملـتزم بهـا واولويـات الحكومـة فـي ضـوء المشاريع الملتزم بها واولويـات الحكومـة فـي القطاعات المختلفة.

واؤكـد فـي هـذا المجـال ان القدرة التنفيذيـة للـوزارات والدوائـر الحكوميـة قـد بلغـت ٩٠٪ كنسبة مـن المخصصـات المرصـودة فـي قـانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٦ وهي من اعلى نسب التنفيذ في تاريخ الموازنة.

اما القول بأن كثيرا مـن النفقـات الرأسمالية تذهب هدرا لشراء الاليات والمعـدات ولا تسـاهم فـي زيـادة النـاتج المحلـي، فـأمر لا يتفـق مـع المعايير الاقتصادية، حيث يعتبر هـذا التصنيف الانفـاق علـى الاليـات والمعـدات زيـادة فـي موجـودات الحكومـة ويدخـل فـي التكويـن الرأسمالي للاقتصـاد الوطنـي ويسـاهم فـي تنفيذ مشاريع البنية التحتية والتي تعتبر متطلبا اساسـيا لمشاريع الاستثمار في القطاعين العام والخاص.

عجز الموازنة

ترى اللجنة وكذلك عدد من السـادة النـواب ان عجـز الموازنـة لعـام ١٩٩٧ الظـاهر فـي الموازنة قبل المنح والمساعدات لا يعكس العجز الحقيقي للموازنة ولابد من اضافـة مخصصـات تسـديد اقسـاط القـروض الخارجيـة والداخليـة لاظهار العجز الكلي. وفي هذا المجال أرجـو ان اوضـح ان عجـز الموازنـة وفقـا للتصنيـف الاقتصادي المتعارف عليه دوليا هو الفرق بين الايرادات المحلية والنفقات الجاريـة والرأسمالية لسـنة الموازنـة منسـوبا الـى النـاتج المحلـي الاجمالي.

أمـا المخصصـات المرصـودة فـي موازنـة التمويـل لتسـديد اقسـاط القـروض الداخليـة

والخارجية فهي تعود الى التزامات مالية لسنوات سابقة ولا تؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد عجز الموازنة وهذا ينسجم مع تصنيف المؤسسات الدولية وبرنامج التصحيح الاقتصادي.

معدلات الاستثمار وتشجيع الاستثمار

اشار عدد من السادة النواب المحترمين بان معدلات الاستثمار في عام ١٩٩٦ كانت منخفضة واود ان ابين هنا ان حجم الاستثمار في المشاريع التي حصلت على حوافز بموجب قانون تشجيع الاستثمار في عام ١٩٩٦ قد بلغ (٣٥٨) مليون دينار بينما كان حجم الاستثمار في عام ١٩٩٥ (٢٧٠) مليون دينار وفي عام ١٩٩٤ (٢٤٠) مليون دينار أي ان هناك زيادة في حجم الاستثمار تبلغ (٣٣٪) عما كان عليه في عام ١٩٩٥ وهذا الرقم يعتبر رقما عاليا وفيه دلالات واضحة على النمو الذي كنا نسعى له عندما تم اقرار قوانين الحزمة الاقتصادية في نهاية العام الماضي وهي قوانين الاستثمار وضريبة الدخل والمبيعات.

اما بخصوص تشجيع الاستثمار بشكل عام فارجو ان ابين بأن حزمة القوانين الاقتصادية التي اقرتها الحكومة ورفعتها لمجلسكم الموقر تأتي مكملة للحزمة التي اقرها في العام الماضي وتهدف الى التسريع في ايجاد مناخ اكثر جاذبية للاستثمار المحلي والخارجي، كما تقوم الحكومة بتقديم الدعم اللازم لمؤسستي تشجيع الاستثمار والمواصفات والمقاييس لتمكينهما من القيام بوظائفهما المتعلقة بزيادة الاستثمار وتحسين كفاءته وخاصة فيما يتعلق بالحصول على شهادات المواصفات الدولية اللازمة لزيادة الصادرات الوطنية.

كما تولي الحكومة انشاء معرض عمان الدولي اهمية خاصة لما له من دور فعال في ترويج المنتوجات الوطنية حيث تنوي الحكومة ان تطرح انشاء هذا المعرض بكافة تجهيزاته بالاضافة الى متطلباته الاضافية بما فيها قاعة للمؤتمرات وفندق بعطاء للاردنيين والشركات العالمية ينفذ ويدار بطريقة (B.O.T) وبحيث تقتصر مساهمة الحكومة على تقديم الارض لهذا المشروع.

اما بالنسبة للمدن الصناعية فقد وضعت الحكومة برنامجا لاقامة مدن صناعية في كل محافظة من محافظات المملكة على مدى السنوات (١٩٩٦-٢٠٠٠) وقد تم تحديد مواقع هذه المدن الصناعية في كل محافظة من محافظات المملكة. هذا وقد تم شراء الاراضي في كل من العقبة والكرك والسلط وكذلك شراء اراضي لتوسعة مدينة الحسن الصناعية في اربد، كما ان عملية شراء الاراضي للمدينة الصناعية في معان والطفيلة في مراحلها الاخيرة.

اما بخصوص المدن الصناعية في باقي المحافظات فان الحكومة بصدد استكمال شراء الاراضي لهذه المدن.

اما فيما يتعلق بتسهيل الاجراءات الادارية المرتبطة بالاستثمار في الحكومة وهي تدرك اهمية هذا الموضوع لن تدخر أي جهد مستطاع للحد من الروتين والمعوقات التي تعترض المستثمرين.

المديونية الخارجية

تشاطر الحكومة اللجنة المالية والسادة النواب الرأي، بأن عبء المديونية وخدمة الدين الخارجي ما زالت كبيرة على الرغم من انخفاض نسبة المديونية الى الناتج المحلي الاجمالي الى ٩٠٪ عام ١٩٩٦، كما انخفضت نسبة خدمة المديونية الى (١٠,١٪) من قيمة الصادرات الوطنية من السلع والخدمات.

وتتجه الحكومة في ادارتها للمديونية الخارجية نحو الوصول الى وضع يتمتع فيه الاردن بالملاءة المالية في الاسواق الخارجية وبحيث لا تتجاوز هذه المديونية ٧٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي. وفي هذا المجال فان الحكومة تسعى كما بينت في خطاب الموازنة للاتصال مع الدول والمؤسسات الدولية لتخفيض المديونية واعبائها من خلال شطب بعض الديون أو تحويلها الى منح واستثمارات.

اما فيما يتعلق بالحديث عن زيادة حجم المديونية بالارقام المطلقة، فانه وعلى الرغم من ان حجم المديونية يقاس عادة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي والتي هي في انخفاض مستمر، فان هذه الزيادة بالارقام المطلقة جاءت نتيجة لقروض سهلة وميسرة لتمويل مشاريع انمائية وقروض مدعومة من مؤسسات دولية مما ابقى معدل الفائده المرجح على القروض المسحوبة في حدود (٤,٩٪) في عام ١٩٩٦.

المستوى العام للاسعار وتحسين اوضاع الموظفين

لقد بينت في خطاب الموازنة ان معدل نمو الرقم القياسي للمستوى العام للاسعار للعشرة اشهر الاولى من هذا العام بلغ حوالي (٧٪) وقد تجاوزت هذه النسبة ما توقعته الحكومة، ويعود ذلك بشكل رئيسي الى ارتفاع اسعار الحبوب العالمية بشكل حاد وغير متوقع خلال عام ١٩٩٦، الامر الذي جعل مقدار الدعم الذي تحملته الخزينة خلال هذا العام يبلغ (١٠٢) مليون دينار بعد ان كان قد رصد له مبلغ (٣٨) مليون دينار في الموازنة.

هذا وستستمر الحكومة بتحمل كامل كلفة الدعم النقدي لمادة القمح وكامل كلفة دعم مواد السكر والارز والحليب للمواطنين اضافة الى تخفيض اسعار الخبز في بداية عام ١٩٩٧ مع ابقاء الدعم النقدي للمواطنين وعدم تخفيضه بانخفاض الاسعار العالمية للقمح.

وتتفق الحكومة مع اللجنة المالية في ضرورة اتخاذ الاجراءات الكفيلة لضبط ارتفاع الاسعار بكل السبل المتاحة بما في ذلك اخراج قانون منع الاحتكار، اضافة الى تعزيز دور المؤسستين الاستهلاكيتين المدنية والعسكرية

وتوسيع نشاطهما وتحسين نوعية السلع التي تقدمها.

اما بخصوص تحسين اوضاع الموظفين فان الحكومة لم تدخر جهدا في السنوات السابقة لزيادة رواتب الموظفين المدنيين والعسكريين والمتقاعدين في ضوء الموارد المتاحة، الا انه في ضوء استيعاب كامل كلفة الدعم في الموازنة فان الموارد المالية المتاحة لم تساعد على رصد اية مخصصات اضافية لزيادة رواتب الموظفين في مشروع قانون الموازنة لعام ١٩٩٧، وسيظل تحسين اوضاع الموظفين من الاهداف التي تظل نصب أعيننا.

البطالة والفقر

تولي الحكومة اهتماما بالغا بمشكلتي البطالة والفقر وتبذل جهودا دائبة للحد من هاتين الظاهرتين، وقد اثمرت هذه الجهود بتخفيض معدل البطالة من ١٥٪ عام ١٩٩٥ الى ١٣٪ عام ١٩٩٦ وذلك من خلال الاستثمارات العامة واستثمارات القطاع الخاص ومن خلال توسيع نشاطات صندوق التنمية والتشغيل ومشاريع تأهيل المعونة الوطنية والتوسع في برامج التدريب والتعليم المهني.

وبالرغم من ذلك فان حل مشكلتي البطالة والفقر يتطلب برنامجا وطنيا تتظافر فيه كل الجهود لتحقيق مزيد من النمو في الناتج المحلي الاجمالي والذي يتأتى من زيادة الاستثمار على المستوى الوطني.

موازنات المؤسسات المستقلة

بالنسبة لالتزام الحكومة بتقديم موازنات المؤسسات العامة المستقلة أثناء الدورة العادية لمجلس النواب للاطلاع عليها فأوكد بان الحكومة ملتزمة بذلك حيث انه وتمشيا مع توجيهات مجلس النواب السابقة فقد درجت وزارة المالية/دائرة الموازنة العامة منذ عام ١٩٩٢ على اعداد وثيقة موحدة لموازنات المؤسسات العامة المستقلة يتم رفعها الى مجلس الوزراء لاقرارها وبعد ذلك يتم رفعها الى مجلسكم الكريم بكتاب رسمي للاطلاع عليها. علما بأنه قد تم ارسال موازنات المؤسسات المستقلة لعام ١٩٩٦ الى مجلس النواب في الموعد المحدد.

هذا وستقوم الحكومة بتقديم موازنات المؤسسات العامة المستقلة لعام ١٩٩٧ الى مجلسكم الكريم في الربع الاول من عام ١٩٩٧ للاطلاع عليها أثناء الدورة العادية.

احتساب الرقم القياسي لتكاليف المعيشة حسب فئات المجتمع وتوزيعهم الجغرافي

ان دائرة الاحصاءات العامة التي توفر قاعدة البيانات والمعلومات الاحصائية حول كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسكانية من خلال المسوحات والدراسات الميدانية ستقوم خلال العام القادم بدراسة احتساب الرقم القياسي لتكاليف المعيشه ليتناسب مع سلة السلع المعتمدة حسب طبقات المجتمع الاردني وتوزيعهم

الجغرافي وقد تم رصد المخصصات اللازمة لهذه الغاية في موازنة ١٩٩٧.

صيانة الطرق والمقاولات

تشاطر الحكومة اللجنة المالية الرأي في ضرورة التركيز على صيانة الطرق واعادة انشائها. وقد قامت وزارة الاشغال العامة باجراء مسح ميداني شامل هذا العام لكافة طرق المملكة حيث تم ترميز وفهرسة هذه الطرق ووضع برنامج زمني للقيام بالصيانة اللازمة لها في ضوء الموارد المالية المتاحة وايمانا من الحكومة بان الموارد المرصودة في قانون الموازنة لهذه الغاية قد لا تكون كافية فان هناك توجها لانشاء صندوق خاص بصيانة الطرق يتم تمويله من مصادر محلية وخارجية.

وتشاطر الحكومة توجه اللجنة المالية الكريمة في تحويل مهمات التنفيذ والصيانة الانشائية والاشراف على مشاريع الحكومة الى وزارة الاشغال العامة توحيدا للجهد وتوفيرا للنفقات.

كما ستسعى الحكومة الى تفعيل العمل بقانون نقابة المقاولين وخاصة المادة (٨) منه لتعزيز دور هذا القطاع واتاحة الفرصة له للمشاركة الفاعلة في النشاط الاقتصادي، هذا وستدرس الحكومة توصيات ندوة تطوير قطاع الانشاءات التصديرية لغايات تفعيل نشاطات هذا القطاع.

التطوير الاداري والتوظيف

لقد قامت وزارة التنمية الادارية بوضع خطة شاملة لاعادة تأهيل الكوادر الادارية وقد اعتمدت الحكومة لهذه الغاية المسار التدريبي ووضع الهياكل التنظيمية للوزارات وكذلك الوصف الوظيفي بالتعاون مع معهد الادارة العامة من خلال اعتماد المسار التدريبي الوظيفي للموظف بهدف تعزيز قدراته. كما ان وزارة التنمية الادارية قد قامت باستكمال الوصف الوظيفي للفئات الاولى والثانية والرابعة وهي بصدد اعداد وصف وظيفي للفئة الثالثة لتستكمل بذلك جميع فئات الموظفين المنصوص عليها في نظام الخدمة المدنية.

وقد قامت الوزارة ايضا بالعمل على تطوير العديد من الهياكل التنظيمية لعدد من الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية والعمل على توحيد مسميات الوحدات الادارية ومتابعة تطبيقها وتطويرها. وهي بصدد استكمال باقي الهياكل في الوزارات والدوائر الاخرى ضمن خطة موحدة موضوعة لهذه الغاية.

وبالنسبة لنظام التوظيف المعمول به حاليا من قبل ديوان الخدمة المدنية فان الوزارة بالتعاون مع الديوان ستقوم بدراسة هذا الموضوع من كافة جوانبه للخروج بتصور واضح ومحدد يراعي استقطاب الكفاءات وتحقيق العدالة.

وبخصوص دعم ديوان الرقابة والتفتيش الاداري فان مشروع قانون الموازنة لعام ١٩٩٧ قد تضمن رصد المخصصات اللازمة للديوان والتي من خلالها سيقوم الديوان بافتتاح فرعين له في كل من اقليم الشمال/ محافظة اربد واقليم الجنوب/ محافظة العقبة لتوسيع مظلة الديوان وزيادة فاعليته.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

ان هذه الحكومة حريصة وجادة على الاخذ بعين الاعتبار بالتوصيات والاقتراحات التي يقدمها مجلسكم الكريم وستحاول تنفيذ الممكن منها في ضوء الموارد المالية المتاحة لخدمة هذا الوطن.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

تتقدم الحكومة بكل الشكر والعرفان للجهد الكبير الذي بذلته اللجنة المالية ومجلسكم الموقر لما ابديتموه من تعاون بناء مع السلطة التنفيذية خلال مناقشة مشروع قانون الموازنة العامة لما فيه الخير للجميع في ظل الحرية المسؤولة، وهمنا جميعا ان نرتقي بالاردن الى مكانه مرموقة بين الدول وتوفير حياة افضل لجميع فئات المواطنين وبناء مستقبل واعد ومشرف للاجيال القادمة.

والله نسأل جميعا ان يحفظ الاردن الغالي والحسين المعظم وسمو ولي عهده الامين وان يوفر لشعبنا الرفاه والعيش الكريم انه سميع مجيب الدعاء.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته وشكرا معالي وزير المالية، دولة رئيس الوزراء

دولة رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الدفاع:

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي معالي الرئيس خطابي سيكون مسهباً في جزء منه سيكون استكمالاً لخطاب معالي وزير المالية، وفي الجزء الاخر سيكون خطاباً مباشراً لاعلاقة له بصلب الارقام والأوهام.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله، والصلاة والسلام على نبيه الامين، وآل بيته الاطهار الميامين.

كما واتقدم الى كل الاخوة المسيحيين بأحر التهاني واصدق التمنيات بمناسبة الاعياد وكل عام وانتم بخير.

اسمحو لي سيدي الرئيس ان اتقدم ببالغ الشكر وعظيم الامتنان الى اللجنة المالية والاقتصادية في مجلسكم الكريم، رئيسا، ومقررا، واعضاء كراما، على الجهود الموصولة التي بذلوها في اعداد تقريرهم الوافي، والذي جاء بشكل يعكس حرصهم على الوطن ومقدراته.

واسمحوا لي كذلك، ان اتقدم بالثناء الوافر والعرفان الخالص الى جميع السادة النواب على كل ما ابدوا من ملاحظات، جاءت دون شك لتظهر تطلعات ابناء الوطن في مختلف مناطقه.

انني لواثق ان وجهات النظر الراسخة، والملاحظات القيمة، والاراء السديدة التي تفضلتم بها جميعاً ستفضي من غير شك، الى رقي في الاداء العام، وتعميق للحوار بين السلطتين، بما ينعكس اولا، وقبل كل شيء، على الخير العام، وهو ما نسعى اليه ونجاهد من اجله.

سيدي الرئيس:

لقد استمعت الحكومة، وبكل حرص وانتباه، خلال الايام الاربعة الاخيرة، الى جميع الكلمات التي تقدم بها الزملاء النواب.

وهي تدرك الدوافع النبيلة لتطلعاتهم المشروعة، سواء ما تعلق منها بالوطن والمواطن بشكل عام، او ما تعلق منها بمنطقة انتخابية محددة.

والحكومة اذ تسعى جاهدة كي تلبي كل المطالب، وتفي بكل الاحتياجات المشروعة، فانها تدرك عظم المسؤولية الملقاة على كاهلها، وقد ايقنت من قبل، مدى القيود التي تجبرها ان تكون انتقائية في ما تفعل وفي ما تنفذ، فتبدأ بالاهم قبل المهم، والاولى قبل الاقل اولوية. ولا يخفى على احد منكم ان ذلك مرده عائد الى الفجوة بين الامكانات والطموحات وبين الموارد والاحتياجات فالموارد بطبيعتها محدودة لانها تخضع لمبدأ الندرة في جميع الحالات، ومبدأ النضوب في احيان اخرى.

ولم يخبرنا التاريخ عن امة كانت مواردها غير محدودة، اذ لو كانت موارد الانسان غير محدودة لما كانت هناك مشاكل اصلا، ولا حدثت هناك جوائح ضيقت على عيشة، وسفاء حياته. ونتيجة لذلك فقد اضطر الانسان عبر مسيرة حياته الطويلة ان يواجه مشاكل اقتصادية فرضت عليه ان يجتهد في اختيار مسار او مسارات محدودة جدا من بين بدائل عديدة متاحة له. فأتى التاريخ الاقتصادي للشعوب والامم ليعكس نتاج هذه الخيارات الصعبة. اذ لازم النجاح والازدهار من انتهج العقلانية وعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية، والمساواة، وتعميم الرخاء على افراد مجتمعه، في اطار التكيف مع الظروف والمستجدات مهما كانت قاسية. وتجاوز هذه الصعاب من إتسم بالقدرة على التحمل، والابداع، والعمل الجاد، والاجتهاد. وفشل وتهمش من تجاهل الواقع وخرج عن الممكن والمقبول.

ونحن في الاردن لم نكن ابداً، ولن نكون في المستقبل، خارجين عن هذا المسار من تاريخ الانسان، من حيث ظروفه الداخلية والخارجية،

وصراعه لتطوير حياته ومعاشه. فقد ولى ذلك الزمن الذي كنا نعتمد فيه على الغير لتأمين لقمة العيش لمواطننا كما ولت تلك الظروف التي كنا نخطط فيها لمجابهة الحاجات الآنية فقط، دون الالتفات الى حاجات الاجيال القادمة، وما يحمله تعاقب الايام من فرص وصعوبات.

سيدي الرئيس

ان الموازنة العامة التي قدمتها الحكومة تعكس بكل يقين مدى المواءمة المنشودة بين الطموحات التنموية والمحددات المالية، وتأتي لتنسجم مع برنامج الحكومة الاقتصادي والاجتماعي الذي يهدف اولاً واخيراً الى تحقيق الاعتماد على الذات، والنماء، والحياة الافضل لكل ابناء المجتمع. وان اهدافنا الاقتصادية لا تنفصل ابداً عن اهدافنا الاجتماعية فالنمو الاقتصادي الذي نسعى من اجله هو الذي يعمل على تحسين معيشة كل مواطن أنى كان، ويقلل من فوارق الدخل، ويعظم العدالةالاجتماعية، ويخفض في الوقت نفسه من الفجوة بين اقتصادنا الوطني واقتصادات الدول المتقدمة. كما يعمل على تمكين المواطن من المشاركة بكل اقتدار في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لبلدنا العزيز.

وفي هذا المجال فانني اجد لزاما علي، ان اعود لاطرح بين ايديكم الملامح العامة لمنهجية الحكومة في الادارة الاقتصادية من اجل ان تكون الصورة واضحة جلية في اذهاننا جميعا.

ان الحكومة، وقد التزمت بمنهج الاصلاح الاقتصادي، تعلم ان الطريق الذي تسير عليه نحو الاعتماد على الذات طريق صعب بطبيعته، لكنه في الوقت نفسه واضح المعالم، يتسم بروى بينة لا يشوبها أي غموض او لبس، وهي تعلم تمام العلم بان الاهداف التي رسمتها، وتسعى من اجلها لا شك ممكنة التحقيق وفق ما تم التخطيط له بثبات العزم والارادة والعمل الجاد منا جميعاً.

وان ما تسعى الحكومة اليه في برنامجها الاصلاحي هو ما يلي :

اولاً: الاعتماد على القدرات الذاتية للوطن من خلال تخفيض العجز في الموازنة العامة والحساب الجاري لميزان المدفوعات، وتحفيز الصادرات الوطنية واعتبارها محركاً للنمو الاقصادي.

ثانياً: تعظيم النمو الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمار المحلي والاجنبي.

ثالثاً: القضاء على الفقر والبطالة من خلال ازالة مسبباتها في الامدين المتوسط والبعيد، ومعالجة اثارهما في الامد القصير.

وتنفيذا لهذا البرنامج، فان الموازنة العامة قد أتت لتعمل على تعزيز الاستقرار المالي والنقدي كعامل اساسي في تعظيم الادخار والاستثمار المحليين، وعامل جذب وتوطين للاستثمار الاجنبي، المباشر وغير المباشر.

وليس هناك مجال للشك في ان برنامجنا الوطني للاصلاح الاقتصادي قد نجح بتعزيز

الاستقرار المالي والنقدي من خلال تخفيض عجز الموازنة العامة والعجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات، الامر الذي يدعونا للفخر بانجازنا وللثقة بصحة مسارنا وبقدرتنا على تحقيق طموحاتنا.

ولقد اتى تخفيض العجز في الموازنة العامة بشكل تدريجي، كما خطط له ان يكون. وهنا لابد ان اشير الى ان تخفيض العجز في الموازنة العامة لابد وان ينطوي على صعوبات لبعض فئات المجتمع اذا ما تم بشكل مفاجيء وما لم يرافقه زيادة في الاستثمار الخاص. ولهذا كان نهج الحكومة هو التدرج في تخفيض هذا العجز منعا لتراكم قوى تؤدي الى انكماش الحركة الاقتصادية فتؤثر سلباً على شرائح المجتمع وتضر بشكل خاص بالفقراء والطبقة الوسطى وقد نجحنا منذ البدء بتطبيق برنامج التصحيح الاقتصادي بتخفيض هذا العجز من اكثر من ٢٠٪ من الدخل المحلي في عام ١٩٨٩ الى ٣,٩٪ لهذا العام. وقد تم تحقيق ذلك مع الحفاظ على نمو حقيقي في الدخل متوسطة اكثر من ٦٪ سنوياً للسنوات الخمس الاخيرة. وستستمر الحكومة بهذا التدرج وبما يمكن من تخفيض العجز في الموازنة العامة الى ما نسبته ٢٪ من الناتج المحلي الاجمالي في عام ٢٠٠٠.

كما نجحت السياسة النقدية في تحقيق اهدافها المرسومة دعماً للاستقرار النقدي في المملكة من جهة، وتطوير آليات السوق النقدي بما يتلاءم واولويات التنمية الاقتصادية المستدامة من جهة اخرى. وعلى صعيد الاستقرار النقدي فقد امكن تعزيز احتياطي البنك المركزي من العملات الاجنبية الى ما يزيد عن ٦٥٠ مليون دولار المستهدفة لعام ١٩٩٦ مقارنة بأقل من ٤٠٠ مليون دولار في مطلع العام. وحافظت هذه السياسات على معدل مقبول للتضخم لا يتجاوز ٧٪ علماً بان حوالي نصف هذه النسبة يعود الى الزيادات الادارية غير المتكررة في الاسعار/ حيث من المتوقع ان لا يتجاوز معدل التضخم لعام ١٩٩٧ ما نسبته ٤٪ وتمكنت السياسات النقدية والمالية المنضبطة من اعادة توزيع الائتمان لصالح القطاع الخاص على حساب القطاع العام الذي تراجعت احتياجاته الائتمانية بفضل تخفيض العجز المالي.

سيدي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

لقد حقق الاستثمار في الاردن قفزة كبيرة في عام ١٩٩٦ بالارقام المطلقة والنسبية، وهنا اختلف مع بعض الزملاء الذين قالوا بتعثر الاستثمار في هذا العام ورسموا صورة قاتمة للمستقبل وانذروا بالفشل. ومرد اختلافي معهم ليس اجتهادا شخصياً بل حقائق موضوعية وارقام تستند الى ما تحقق فعلاً في الاشهر العشرة الاولى من هذا العام.

فقد نما الاستثمار الكلي من ١٤٨٠ مليون دينار في عام ١٩٩٥ الى ١٧١٧ مليون دينار

في عام ١٩٩٦ أي بنسبة زيادة قدرها ١٦٪. وارتفعت كذلك نسبة الاستثمار الى الدخل المحلي من ٣١,٨٪ في عام ١٩٩٥ الى ٣٣,٤٪ في عام ١٩٩٦ وهي من اعلى نسب الاستثمار في العالم. اما استثمارات القطاع الخاص والتي قيل بتعثرها نتيجة ما وصف زيادة المعيقات الحكومية فقد ارتفعت بنسب تفوق بكثير متوسط النمو في الاستثمار الكلي، حيث بلغت نحو ١٤٠٠ مليون دينار في عام ١٩٩٦ مقابل ١١٥٨ مليون دينار في عام ١٩٩٥.

ورغم الانجاز الكبير الذي حققناه في هذا البلد في تحسين بيئتنا الاستثمارية مما جعلها بيئة منافسة على الصعيد الاقليمي والدولي، الا اننا ندرك كل الادراك انه ما زال هناك مجال كبير للتحسين. والحكومة عازمة ان تستمر في برنامجها الهادف الى تطوير البيئة الاستثمارية من خلال الارتقاء باداء القطاع العام وزيادة كفائته وتيسير الاجراءات وتطوير النظم والقوانين.

كا تغير هيكل الاستثمار في عام ١٩٩٦ لصالح الاستثمار المتعلق بالانتاج المباشر. فقد ارتفع حجم الاستثمار في الآلات والمعدات من ٢٧٦ مليون دينار في عام ١٩٩٥ الى ٣٨٦ مليون دينار عام ١٩٩٦ أي بنسبة نمو قدرها ٤٠٪ في عام واحد. ولا اسوق هذه الارقام ايها الزملاء الكرام، لانسب انجازا لهذه الحكومة. فالانجاز الحقيقي هو لمجلسكم الكريم الذي طور البيئة القانونية للاستثمار فحفزت المستثمر وطمانته على امواله، هو للصناعي ورجل الاعمال الذي وثق باقتصاد وطنه، هو للعامل والمزارع الذي زاد من انتاجيته، هو لجميع ابناء هذا البلد الذين رسموا صورة مشرقة لوطنهم في جميع المحافل، وهو قبل كل هذا او ذاك لجلالة قائدنا رمز الاستقرار والنهضة والمنعة لهذا الوطن الغالي. لهذا ايها الزملاء الكرام ستجدونني دوما متفائلاً بمستقبلنا الاقتصادي لان مقومات النجاح متوفرة وموجودة وتتعاظم كل يوم.

ومن اولويات الحكومة في تطبيق منهجها الاصلاحي، تحرير الاقتصاد الوطني من كافة التشوهات التي بدت عليه خلال العقود الماضية، وتقليص حجم الادارة الحكومية الذي تمدد حتى بات ينافس القطاع الخاص في ابسط انشطته ويهدد مبررات وجوده.

ولقد تحدث العديد منكم حول هذه السياسة خاصة عملية التخاصية بالتحديد، اما شاجباً، او مؤيداً بل ومطالباً بتسريعها. واود ان اوكد ان سياسة الحكومه في تقليص دور القطاع العام في عمليات الانتاج المباشر وزيادة كفاءته تهدف اولاً واخيراً الى تخفيض العبء عن المواطن الذي اضطر عبر سنوات طويلة الى تمويل ترهل القطاع العام من خلال الضرائب والرسوم التي يدفعها والذي تحمل، رغم الكلفة الباهظة عليه تحمل ايضاً تدني مستوى الخدمات المقدمة

له. وهذا لا يعني بأي حال من الاحوال تخلي الحكومة عن واجبها في الحفاظ على مصلحة المواطن من خلال عمليات الرقابة والتنظيم فالتحرير الاقتصادي الذي ننشد لا يعني ابداً الحرية غير المسؤولة التي لاتنتظم ولا تلتزم بقواعد ومواصفات مناسبة محققة بذلك ارباحاً غير عادلة نتيجة ممارسات احتكارية مخلة بالقواعد المتعارف عليها، بل هو التحرير الذي يعظم المنافسة بما يصب في مصلحة المواطن والاقتصاد الاردني.

وفي هذا المجال ابدى بعض الزملاء تخوفا مشروعاً من ان تفضي عملية الخصخصة الى احتكار جديد. واؤكد لكم هنا هذه الحكومة قد اتخذت الاجراءات الكفيلة ليس فقط بمنع قيام احتكارات جديدة نتيجة عملية التخاصية، بل ايضاً، بمنع الممارسات الاحتكارية في جميع قطاعات اقتصادنا الوطني. فقد وضعت مشروع قانون جديد للمنافسة ومنع الاحتكار يوسع تعريف الممارسات الاحتكارية ليشمل التواطؤ بين المنتجين لتحديد الاسعار او تقييد المنافسة بما يؤدي الى الاضرار بمصلحة المواطن، وجعلت منها جريمة يعاقب عليها القانون. وسيقدم مشروع القانون هذا لمجلسكم الكريم في دورته الحالية.

اما بالنسبة لاسلوب تنفيذ عملية التخاصية فأوكد لكم ان شفافيته وعدالته وعدم تفرد أي جهة باتخاذ القرار بشأنه كانت هاجساً كبيراً لهذه الحكومة انطلاقاً من حرصها على تعظيم العائد على الاقتصاد الوطني من الخصخصة دون اجحاف بالمكاسب المجتمعية المتحققة سابقا. ومن هذا المنطلق تم انشاء وحدة للتخاصية معززة بجهاز فني متخصص وترتبط مباشرة برئيس الوزراء انيط بها تنفيذ عمليات التخاصية تحت اشراف لجنة وزارية تتخذ القرار بعد التأكد من ان جميع العمليات قد تمت وفق اسلوب واضح وعادل وقواعد مقبولة سياسياً واقتصاديا واجتماعياً.

وضمن هذا الاطار، انطلقت الحكومة في سعيها الى اعادة تنظيم شامل للبنية الاقتصادية الوطنية من خلال التشريعات المناسبة في مجال التجارة والاستثمار والتخاصية لاعطاء القطاع الخاص دوراً فاعلاً يفضي الى زيادة الانتاج وتعظيم التشغيل. وقد تقدمت الحكومة من مجلسكم الكريم في الفترة الاخيرة بحزمة من القوانين الاقتصادية المتكاملة التي ستؤدي ان شاء الله الى اعطاء دفعة قوية للنشاط الاقتصادي في اطار رقابة حكومية دقيقة وغير جائرة، وبما يكفل تحقيق الاهداف الاقتصادية المتفق عليها.

سيدي الرئيس:

من اجل تخفيف وطأة الفقر وتقليل البطالة، قامت الحكومة بتطوير استراتيجية متكاملة تتضمن ما يلي :

اولاً: اعادة هيكلة شاملة لعمليات صندوق

المعونة الوطني من اجل تحسين الاداء الاداري والمالي فيه، ورفع كفاءة البرامج التي ينفذها، وضمان كفاية المعونة التي يقدمها، ومدى التغطية للفئات المستحقة، والتأكد من ديمومة عملياته. وهنا اوكد للزملاء الكرام ان كرامة المواطن هي الاعتبار الاول في رسم سياسة وآليات المعونة الوطنية، وان المساعدات النقدية التي تمكن الفقراء من الحصول على الحد الادنى من حاجاتهم الاساسية وتمكنهم من العيش الكريم هي واجب يمليه علينا ديننا وحضارتنا وثقافتنا.

ثانياً: توفير البنى التحتية المادية والاجتماعية للمناطق الاقل حظاً، وسيتم انشاء صندوق لهذا الغرض يعمل على تطوير المناطق الفقيرة وتحسين البيئة المادية التي تحيط بحياة المواطنين الفقراء كي ينعموا بحياة كريمة.

وهنا اتفق مع ما ذكره بعض الزملاء حول الاوضاع البيئية السيئة في المخيمات وتدني مستوى خدمات البنية التحتية في معظمها. واؤكد ان الحكومة في تصديها لمشكلتي الفقر والبطالة في اطار هذه الحزمة لا تفرق بين فئة واخرى ولا تستثني المخيمات من مشاريع التطوير والتشغيل مع تمكسنا الكامل بالحقوق المشروعة للاجئين بالعودة والتعويض بموجب قرارات الامم المتحدة.

ثالثاً: تحسين كفاءة شبكة التمويل للمشاريع الصغيرة المولدة للدخل والتشغيل، وتوسيعها من اجل تقديم العون للفقراء القادرين على العمل المنتج.

رابعاً: انشاء صندوق لتأهيل وتدريب الفقراء والعاطلين عن العمل. وسيعمل هذا الصندوق على توفير قاعدة معلومات متكاملة عن سوق العمل، كما سيعمل على توفير فرص التدريب لهم من اجل اعادة تأهيلهم في سوق العمل.

ومن المؤمل ان تؤدي هذه الحزمة بمكوناتها الاربع الى تعزيز مرتكزات الانتاجية الاجتماعية المتمثلة بالصحة والتعليم والمعلومات والتكنولوجيا والبنية التحتية والتشغيل. وقد ذكر البعض من الزملاء ان المبلغ المخصص لهذه الحزمة من الموازنة العامة والبالغ سبعة ملايين دينار غير كافية لتحقيق هذه الاهداف خاصة وان الكلفة التقديرية للبرنامج تصل الى نحو ٤٠٠ مليون دينار من المتوقع ان تنفق على مدى السنوات الست القادمة. واوكد للزملاء الكرام ان المبلغ الاجمالي المخصص في الموازنة العامة لدعم هذا البرنامج يفوق ما ادرج تحت عنوان شبكة الامن والحماية الاجتماعية حيث تمت زيادة الدعم المقدم لصندوق المعونة الوطنية وصندوق التنمية والتشغيل وبرامج التنمية الاجتماعية والصحة والتعليم وتوسيع مظلة التأمين الصحي للموظفين والفقراء وذلك في موازنات الوزارات والدوائر المعنية لتمكينها من القيام بالنشاطات الاضافية التي تضمنتها برامج الحزمة.

حضرات النواب المحترمين،

ان مشروع الموازنة التي قدمته الحكومة الى مجلسكم الكريم سيعمل على دعم وتنمية للنشاطات الاخرى التي تنفذها الحكومة ولا تعكسها الموازنة بشكل دقيق، واسمحوا لي هنا ان استعرض بعضاً منها وعدداً من القضايا التي طرحها النواب المحترمون خلال هذه المناقشة.

تحسين اوضاع الموظفين

تتفق الحكومة مع اللجنة المالية بضرورة الاستمرار في العمل على تحسين اوضاع الموظفين واعطاء حوافز اضافية للعاملين في المناطق النائية. وتحقيقاً لهذا التوجه فقد بدأت الحكومة بدراسة تأسيس صندوق ادخار تساهم الحكومة فيه جزئياً ويوجه لتمويل مشروع اسكاني متكامل لموظفي الدولة فتعينهم على التعامل مع واحدة من اهم المشاكل المتعلقة بمستوى المعيشة وهي الموئل والاسكان المناسب.

وفيما يتعلق بتطوير القطاع الزراعي

اشار عدد من الزملاء الى حرصهم على تطوير هذا القطاع والنهوض به بما يمكن من تحسين احوال المزارعين وزيادة دخولهم وتعزيز الامن الغذائي للمملكة. والحكومة تشاركهم هذا الحرص، فقد جرى وضع الاستراتيجية العامة للزراعة في المملكة والتي اعتمدها مجلس الوزراء. وآمل ان يطلع المجلس الكريم عليها، ويتعاون من خلال اللجنة الزراعية في تنفيذ التطلعات الطموحة التي احتوتها. وفي هذا الاطار فاننا نتوجه لحو الزراعة ذات الميزات النسبية في الانتاج والتسويق والتصدير ونحو الحرية في التجارة والكفاءة في استخدام الموارد.

والحكومة ماضية في تنفيذ برنامج الاصلاح الزراعي بالتعاون مع القطاع التعاوني والقطاع الاهلي ضمن برنامج يهدف لانتاج سلع تستجيب لحاجات الاسواق المحلية والمجاورة والاجنبية وتعظم الفائدة من مياه الري المستخدمة فيه.

كما بدأت الحكومة باعادة هيكلة مؤسسة الاقراض الزراعي، وذلك بهدف توفير التمويل اللازم للمزارعين لتطوير انتاجهم وتمكينهم من المنافسة محلياً وفي الاسواق الخارجية. كما ستقوم الحكومة بالشروع بتنفيذ عدد من المشاريع الرأسمالية التي ستزيد من توفر المياه ذات النوعية الجيدة للقطاع الزراعي اضافة الى توفيرها للاغراض الاخرى كالصناعة والسياحة والاغراض المنزلية. ومن اهم هذه المشاريع سدود الوالة والتنور في اطار المشروع المتكامل للاغوار الجنوبية.

اما فيما يتعلق بتطوير القطاع المصرفي:

يأتي مشروع الموازنة المقترح على مجلسكم الكريم لينسجم مع الاجراءات التي قام بها البنك المركزي في الآونة الاخيرة لرفع كفاءة القطاع المصرفي وتحريره من التشوهات وازالة العقبات امام تطوره ورفع القدرة التنافسية فيه.

وفي مضمار تطوير السوق النقدي والمالي، فقد تم تحقيق خطوات هامة على هذا الطريق،

بما يؤدي الى تعميق هذا السوق وتعزيز الادخار المحلي وتشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي وتوفير قنوات جديدة لتمويل الاستثمار، واسهمت اجراءات سلامة العمل المصرفي في تدعيم وضع الجهاز المصرفي ورفع كفاءته كما اتخذ البنك المركزي المزيد من اجراءات تحرير السياسة النقدية والمصرفية من القيود المباشرة بهدف الحد من تدخله المباشر، وتعزيز المنافسة بين البنوك ودعم قابلية تحويل الدينار الاردني الى العملات الاجنبية.

تطوير قطاع السياحة

ستساهم الموازنة المقترحة على مجلسكم الكريم في تطوير هذا القطاع الواعد من خلال الانفاق على البنى التحتية اللازمة له ويقدر أن تزداد ايرادات هذا القطاع بما يعمل على زيادة التشغيل والاستثمار فيه، والتأثير الايجابي على مستوى احتياطيات المملكة من العملات الصعبة، وتخفيض العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات. وقد عملت الحكومة على تسهيل الاستثمار في هذا القطاع وتطوير مؤسسات التعليم والتدريب السياحي والاستمرار بعملية التوعية والتربية السياحية.

وستستمر الحكومة في عملية الحفاظ على الآثار الاردنية ومنع الاتجار بها وتهريبها، كما ستولي موضوع السياحة الدينية والعلاجية والصحراوية اهتماماً زائداً، لما لها من دور تكاملي في دعم القطاع السياحي والثقافي الذي يتمتع فيه الاردن بميزة نسبية.

وستتقدم الحكومة بمشروع قانون معدل لقانون السياحة تنشأ بموجبه هيئة تنشيط السياحة يناط بها مهام تنشيط السياحة وتسويقها والترويج لها داخل المملكة وخارجها.

اما في مجال المدن الصناعية والمناطق الحرة.

فأن الحكومة تولي اهتماما كبيرا بالمدن الصناعية وتقدم لها الكثير من الدعم الفني في مجال البنى التحتية اللازمة لعملها، وستعمل على تقديم التشريعات التي من شأنها ان تطور عمل هذه المؤسسات على نحو يخدم الاقتصاد الوطني، وقد بين وزير المالية الاجراءات التي اتخذتها الحكومة لانشاء مدينة صناعية في كل محافظة من محافظات المملكة.

اما في مجال المناطق الحرة، فان الحكومة على اتصال مع مؤسسات دولية ذات خبرة في هذا المجال من اجل النظر في تحويل محافظة او ربما محافظتين الى منطقة للتجارة الحرة قادرة على جذب الاستثمار الاجنبي الى كافة القطاعات الممكنة، وتأمل ان يتم ذلك في المستقبل القريب.

وتنطلق الحكومة في توجهها نحو تطوير المدن الصناعية والمناطق الحرة في سائر انحاء المملكة من ادراكها ان الحوافز المالية والاعفاءات الضريبية ستبقى قاصرة عن توجيه الاستثمار نحو المناطق الاقل حظاً في المملكة ما لم تتوفر العوامل الاخرى الجاذبة للاستثمار في تلك المناطق. ومن اهم تلك العوامل توفر البنى

التحتية باسعار معقولة، وتوفر القوى العاملة المدربة اضافة الى الحوافز المالية والمادية والخدمات المساندة للانتاج وسنعمل على توفير ذلك.

اما المديونية

تحدث الزملاء عن اعباء المديونية وضرورة العمل على تخفيضها، وتتفق الحكومة مع ما ذهب اليه النواب المحترمين في هذا الشأن، وكما تعلمون فان عبء المديونية لا يقاس بقيمتها المطلقة. بل في القدرة على خدمة هذه الديون في ضوء الموارد المتاحة اعطوني دولة واحدة ليس عليها دين وانا اعطيكم الجواب ومن هذا المنطلق ترى الحكومة ان الاحجام عن الاستفادة من القروض الميسرة المتاحة للاردن في المرحلة الحالية والتي تساهم في استكمال البنية التحتية اللازمة لمزيد من الاستثمار، يشكل اضاعة لفرص ثمينة تمكن اجيالنا القادمة من النماء والاعتماد على الذات، ولهذا تتمثل سياسة الحكومة في ادارة المديونية باربعة محاور :

الاول : الاستمرار في العمل مع الدول المقرضة لتخفيض المديونية من خلال الشطب او التحويل الى منح او اعادة الجدولة.

الثاني : التوجه نحو الاستفادة من القروض الميسرة لاستكمال المشاريع الاساسية القادرة على تعظيم الدخل المستقبلي وزيادة ايرادات المملكة من العملات الصعبة.

الثالث : العمل على توسيع قاعدة الانتاج والتصدير بما يمكن من تخفيض نسبة المديونية الى الدخل ونسبة خدمة الدين الى الصادرات.

اما المحور الرابع : فيتمثل بالاحجام عن الاقتراض لاغراض الاستهلاك او البذخ.

وفي موضوع العمالة والعمل

وكنتيجة لتطبيق الخطة الحكومية لتنظيم سوق العمل فقد تم توفير اكثر من عشرة الآف فرصة عمل للاردنيين عن طريق احلال العمالة الاردنية مكان العمالة الوافدة، هذا عدا عن فرص العمل التي وفرتها الاستثمارات الجديدة التي قامت خلال هذا العام. وتلتزم الحكومة بالتعاون معكم في معالجة مشكلة البطالة السلوكية. ويشكل التوسع في التدريب المهني ورفع مستواه وزيادة انتشاره، هدفا استراتيجيا لهذه الحكومة، حيث زاد عدد المتدربين في برامج مؤسسة التدريب المهني المختلفة ب ٢٠٪ عن العام الماضي وطرحت عطاءات اقامة عدة معاهد ومراكز للتدريب المهني، من المتوقع ان تغطي احتياجات المملكة من المهارات المختلفة.

اما بالنسبة لتحسين الرواتب التقاعدية لمنتسبي مؤسسة الضمان الاجتماعي، فلا يمكن ان يتأتي ذلك الا بزيادة نسبة الاقتطاع الشهري من رواتب المنتسبين، ومن هنا كان قرار مجلس ادارة المؤسسة اخضاع كامل الراتب او الاجر للضمان ماعدا اجر العمل الاضافي.

وفي موضوع الانفتاح على الاقتصاد العالمي

اعرب بعض الزملاء النواب عن تخوفهم من التوجه نحو مزيد من التحرير للاقتصاد الوطني والانفتاح على الاقتصاد العالمي، وهنا اؤكد ان الانفتاح على الاقتصاد العالمي والدخول في اتفاقية شراكة مع الدول الاوروبية والانضمام الى منظمة التجارة العالمية تشكل حقا تحديا كبيرا لنا مثلنا في ذلك معظم الدول النامية. الا انها في الوقت نفسه تحمل الينا فرصا كبيرة للنمو والتطوير والارتقاء بمستوى المعيشة والدخل.

فالحكومة تدرك ان حلقات الانتاج العالمي لم تعد تقتصر على دولة او مجموعة من الدول، ولكنها الان في طريقها الى الانتشار بشكل واسع، وان البقاء خارج التكتلات الاقتصادية سيعزل الاقتصاد الوطني ويكلفه خسائر كبيرة. فالسوق الاردنية سوق صغيرة وحصر انتاجنا لتلبية احتياجاتنا المحلية فقط، سيؤدي لا محالة الى قصور القاعدة الانتاجية عن توظيف الاعداد المتزايدة من القوى العاملة الاردنية. لذا ترى الحكومة ان الاتجاه نحو التصدير والذي بدوره يملي علينا ان نعزز من التحرير الاقتصادي والانفتاح على السوق العالمي، ضرورة لتحقيق اهدافنا التنموية. وفي الوقت نفسه تدرك الحكومة ايضا ان مسيرة التحرير لابد وان يواكبها وبشكل متلازم تعزيز القدرة التنافسية لقطاعاتنا الصناعية والخدمية لتعظيم المنفعة من الدخول في التكتلات العالمية، وهذا ما تهدف الحكومة الى تحقيقه من خلال برنامج التصحيح الاقتصادي وسياساتها الهادفة الى الارتقاء بالمواصفات والمقاييس والقطاعات الخدمية المساندة للانتاج.

وفي موضوع الصحة والتأمين الصحي

تضع الحكومة على راس اولوياتها ايصال الخدمات الصحية بشقيها العلاجية والوقائية لجميع المواطنين اينما تواجدوا في الريف او في البادية او في الضواحي مع مراعاة العدالة في التوزيع وتقديم مستوى جيد من الخدمات. وستمول الموازنة لعام ١٩٩٧ دراسة وتصاميم مستشفيات اليرموك وبني كنانة، وذيبان للتوليد ومستشفى وادي موسى والامير حمزة. كما ستمول انشاء مبنى الطب الشرعي بمحافظة اربد ومستشفى معدي، ومبنى العيادات الخارجية في الرمثا، ومستشفى سحاب، اضافة الى التوسعات المخططة في قسم الاسعاف والطوارئ في مستشفى النديم وقسم الاسعاف والطوارئ في معان وعدة اقسام في مستشفى البشير. وسيتم استكمال انشاء ثلاثة عشر مركز صحي بدء بإنشائها عام ١٩٩٦. وستستمر الحكومة بتنفيذ خطة تنمية القوى البشرية في هذا القطاع.

وتعمل وزارة الصحة حاليا على توسيع التأمين الصحي المدني من خلال شمول فئات اخرى غير واردة بنظام التأمين الصحي. وقد تم

بالفعل شمول عمال المياومة العاملين في كافة الوزارات والدوائر الحكومية وقد تم التقدم بمشروع لتعديل نظام التأمين الصحي بحيث، يشمل فئات اخرى من غير العاملين في القطاع الحكومي العام، ومعلوم ان وزارة الصحة تقوم بمعالجة الفقراء وغير القادرين من كافة المواطنين مجاناً في مستشفيات ومراكز الوزارة. كما انها تقوم بتقديم الخدمات العلاجية المجانية لمرضى السرطان والكلى وتقديم ادوية ولوازم طبية لحالات اخرى للمرضى الذين يعانون من نقص هرمون النمو وامراض الدم المزمنة وغيرها.

في العفو الملكي السامي

ان هذه الحكومة لا يمكن ان يراودها تفكير بالتلكؤ في تنفيذ الارداة الملكية السامية بل بالعكس فهي حريصة على تنفيذها بكل ما تستحق من احترام وتقدير، وبكل المعاني النبيلة التي رمت اليها.

وتقوم اللجنة الوزارية واللجنة الفنية بدراسة ملفات الاشخاص الموقوفين حسب الاسس التي وضعها مجلس الوزراء، مع الاخذ بعين الاعتبار المحافظة على سلامة المواطنين وسلامة الوطن، وعدم الاضرار بالصالح العام والحد من الجريمة وتحجيمها. وقد تم حتى الان التنسيب بالعفو او تخفيض العقوبة عن نحو ٥٠٠ فرد. وتواصل اللجنة فرز الاسماء المؤمل اصلاح اصحابها ليتم العفو عنهم حسب الاصول.

اما في مجال البيئة

فقد استطاعت الحكومة تأمين منحة بقيمة (١١) مليون دولار من الحكومة اليابانية لشراء آليات لعشر مكبات نفايات. كما حصلت الحكومة على منحة من المنظمات الدولية لحل مشكلة مكب الرصيفة. وحصلت ايضا على منحة بمليون دولار لحل مشاكل البيئة الناجمة عن المصفاة.

اما بالنسبة لمكب الاكيدر فستزود الحكومة هذا المكب بآليات جديدة كما شرعت باعداد دراسة متكاملة عن هذا المكب وايجاد المقترحات لحل مشاكله.

اضافة الى ما سبق فقد قررت الحكومة تكليف لجنة برئاسة امين عام وزارة البلديات من اجل تنفيذ الدراسة التي قامت بها الجمعية العلمية الملكية لحل جميع مشاكل الارصفة التابعة لشركة الفوسفات ومنها بركة البيبسي وايجاد الحلول العملية لهذه المشاكل.

وفي موضوع الجامعات

سيجري حل مشكلة كليات المجتمع بانشاء الجامعة التطبيقية التي ستتولى الاشراف الاكاديمي على هذا المرفق الحيوي. اما الجامعات الاهلية فسوف نواصل الاشراف على ادائها وكفاءتها بصورة تجمع بين ضبط النوع والحفاظ على الاستثمار ورعاية سمعة التعليم الجامعي الخاص في الوطن وفي الخارج.

اما الجامعات الرسمية، فلن تفرض عليها

اعداد تتجاوز قدرتها على الاستيعاب المتوازن.

اما البعثات فيوجه جلها للطلبة المحتاجين للعون وذلك من خلال دراسة اوضاعهم من قبل جامعاتهم وليس من قبل الوزارة.

سيدي الرئيس، الاخت الزميلة

حضرات النواب المحترمين،

ان الحكومة ماضية بعزم لا يلين في مكافحة الفساد والرشوة والتسيب واهدار المال العام وسيظل جهدنا موصولاً وبعيون ساهرة على سلامة المسيرة ونظافتها، كل ذلك بهدوء ودون اثارة، مع الالتزام بروح العدالة والموضوعية وان الهدف الصحيح هو ان لا يقع الفساد وليس تسقط وقوع الموظف العام بالفساد.

ونحن مرتاحون للانجاز الذي تم ونأمل بالاستمرار. هذا وقد تم وضع مشروع اولي للجريمة الاقتصادية اما قانون الكسب غير المشروع فهو في مجلس الامة.

سيدي الرئيس ،

ستظل القوات الاردنية واجهزتنا الامنية محل اعتزازنا، وستظل عنايتنا بها دائمة امتثالا لتوجيهات القائد الحسين المعظم، واستهدافا للحفاظ على وطننا قوياً عزيزاً منيعاً.

ان ما يواجهنا من تحديات ومعضلات متراكمة مع ما نحمله في صدورنا من طموحات وآمال متنامية وطنية موضوعية وجريئة على قاعدة التشارك في حمل المسؤولية والتشاور في سبيل اداء الواجب بكفاءة ونزاهة، والانفتاح على مختلف وجهات النظر وادارة اوسع حوار وطني ديمقراطي، وفحص الخيارات والبدائل لتعظيم الفائدة المرتجاة، تلبية لآمال شعبنا النبيل الطيب، مستلهمين العزم من عزم القائد.

سيدي الرئيس لقد أطلت واسهبت وسأطيل اكثر فالواجب ان أعلق على بعض الجوانب التي ليست في صلب (أرقام الموازنة) وسأرد بقلب وعقل مفتوحين بإذن الله.

من مقعدي بينكم، في هذا المجلس الكريم الى مسؤولية رئاسة الحكومة لاشيء يتبدل بالنسبة الى غير حجم المسؤولية. فكما اضطلعت بها نائباً اضطلعت بها وزيراً، واظطلع بها رئيساً للحكومة.

عقدنا هو مع الحسين، ومع الوطني، ومع المستقبل وان مقدار شكري لكم جميعاً (على مواقفكم) لا يوازيه الا شعوري بالواجب وتحسس بالمسؤولية – المضاعفة بالصدى الجميل " لدى الشعب الطيب النبيل "

وأقول للاخوة النواب الذين انفعلوا وتفاعلوا مع بعض كلمات زملائهم النواب، وعلى الاخص الى صاحب تلك الملاحظة التي تقول (دولة الرئيس) لفت نظري ذلك الخطاب والذي احسبه مدعاة للطرفة الموجعة فاستذكر قول الشاعر

وترى داء وتحسبه دواءً
أيشفي من يكون دواه داء
فلا تطل السؤال ولا تسلني
أحس فمي يعب اليوم ماء

وملاحظة أخرى تقول

(دولة الرئيس) فانت الزميل أن مقياس الاعمال ومقياس الرجال هو الموقف خارج الحكم وداخله.

أيها الاخوة من واجبي ان لا أنفعل ومن واجبي ان اتفاعل مع كل كلمة صادقة، ووضع الفعل في موضوع القول. فمسؤولية الرئاسة ككل مسؤولية تحملها وسأتحملها بوعي وتجرد وحزم وسأمارس صلاحياتي بكل اخلاص وعزم.

أما شؤون الحكم فشورى وتعاون مخلصا ولن تتقدم مصلحة على مصلحة الوطن.

ولن يكون اغضاء عنا الشر

ولن يكون ظالم او مظلوم

ولا فضل لأردني على آخر الا بنسبة اخلاصه للوطن الأردني، وطناً هاشمياً نهائياً..

ان ملاحظاتي على خطابات النواب اجمالية أقولها بتجرد واخلاص ولا نتعمد في ابداء رأينا اساءة الى أحد. فيعلم الاردنيون ويشعرون أن في هذا المجلس ونحن منه ضمائر لا تسخر لمنفعة، ونفوساً لا تصانع في غرض. وأن فيه نواباً يقومون بعبء النيابة منزهين يقولون الحق كل الحق. ويقضون الواجب كل الواجب فيعلنونه على رؤوس الاشهاد فيسمع الصوت من في القاعة، ويحمله الصدى الى حيث تدب الحياة في صدر كل اردني حر عزيز كريم ومما لاشك فيه ان كل واحد منكم قد اختط لنفسه خطة لا يحيد عنها في الموافقة او المعارضة مهما سمع من قول الخطباء ولكني اثرت الكلام هنا ليس لأنه عرف متبع ولكن لعلمي اذا لم أغير شيئاً من تصميمكم اغير شيئاً في قلوبكم تتخذونه زاداً في الجلسات القادمة او ربما في المستقبل.

الاخت الزميلة والاخوة الزملاء

سؤال مشروع ان نسأل اين نحن من طموح الناس وآمالهم المعقودة واجيب ان الطموح الاردني اكبر من أي حكومة والآمال والتوقعات الاردنية اعظم من أي انجاز وهذا سر تقدمنا وتطورنا.. والى الذين يطلبون المعجزات أقول وهل هناك اكثر اعجازاً من الرسالات السماوية السمحة التي اعتمدت مبدأ التدرج والمرحلية اناشدكم ان تكون مواقفنا كالموقف الذي يتخذه المتكلم بينه وبين نفسه، بالصدق المفروض عليه، وبالاخلاص المتوجب على من يحاول ان يتبين على هدى الحق، طريقة كلكم تعرفون ان من يخاف نفسه لا يخاف شيئاً على نفسه وكلكم كذلك وحاشا ان يكون بيننا من لا يخاف الا على نفسه.. نعم ان مقياس الأعمال ومقياس الرجال هو في المواقف واقتبس من سيد الرجال وسيد الاعمال وسيد المواقف عندما قال " ان بناء الدولة الاردنية ووصولها الى ما وصلت اليه من طموح طرح النموذج الديمقراطي العربي في ظل كل الظروف التاريخية والجغرافية " والسياسية واختلال معادلة الموارد والسكان وعبء المسؤولية العسكرية على اطول الحدود

والخطوط.. تم كله بروح الاسرة المفطورة على المحبة والتسامح والاعتدال والممارسة الواعية للحوار ليظل الاختلاف في الاراء والافكار والاجتهادات اصغر وأقل من ان يمس نسيج وحدتنا ووفاقنا الوطني او يعرض وطننا لمثل ما تعرضت له اوطان اخرى من انهيار في العلاقات الانسانية وقسوة في تصفية الحسابات ورفض لتحكيم العقل في كل ما هو رأي أو وجهة نظر قابلة للنقاش الديمقراطية لا تحمى بغير الديمقراطية.

هذا ما يقوله الحسين وهذا ما نعمل بهديه

الاخت الزميلة، حضرات الاخوان

" اللهم اجعلنا من الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه "

ان الحضارة لا تبنى من خلال الافكار الصحيحة وحدها وانما ايضاً، وبالدرجة الاولى من خلال التراكم والاستمرار، وخلق الصبغ والتقاليد. ومن خلال المراحل والحلقات بترابطها وتتابعها وليس كرق المراحل او تجاوزها فمحاولة بناء الوطني على أسس متينة عمادها اقتصاد وطني يعتمد على النفس وعلى الاكتفاء الذاتي لا يتم مع اعتماد سياسة تعاون وتبادل تأخذ بعين الاعتبار اطراف العلاقة بشكل عادل ومتكافيء ومخلص على الصعيد المحلي، وتعزيز العلاقات العربية وصولاً الى صيغ أعلى اعتماداً على الترابط والتكافل والتكامل. وأوكد لكم أننا سنجهد في سبيل ذلك وسبيلنا هو الحركة الواعية.. واقتبس في هذا المجال وأقول ان الحركة الواعية، اسلامية ام نهضوية ان لم يكن من مفرداتها تغيير ما بالنفس ثم بالاسرة وبالمجتمع هو سلبية لا يطبقها الا الجاهلون الرافضون المعارضون لقوله تعالى " ان اريد الا الاصلاح ما استطعت "

ان تفتح العقل وصفاء الروح وقوة الحركة وتعدد المداخل الى النفوس هو الذي يفد القناعات ويحول الالزام الى التزام ويحسس الآخر في أن العمل السياسي في اطاره النهضوي او الاسلامي او الوطني او القومي يطرح فكرته ورويته في كل قضية ويضع يقينيات النجاح الكبيرة لكل مشكلة مع وضعه لتقنيات تحويل الفكرة الى واقع وتعاون بين الصالحين والمخلصين، يعبيء الطاقات على المستوى التصوري والفكري والحركي والمعيشي. ويقطع الطريق على من يمارس المشاريع النهضوية والقومية والاسلامية والوطنية على انها طقوس وخطابات وبيانات ويقطع الطريق على كل ممارسي الانكفاء ودعاه اختزال مصالح الوطن الى حجم الانباء عند البعض ان الحركة الواعية مدركة ان الصراع مرير وله ميدان واهداف ومنطلقات " غير الخطابات والبيانات " وهي محكومة بضوابط قوانين الهدف والوسيلة، واطر المواقع. وهي تخطط مع التوكل على الله لأي موقف وكيفية تحريكه وتركيزه وتطويره وتوظيفه واثرائه. وهي حركة تتطلب الرؤية الواسعة منضافاً اليها

النظرة العميقة. والى كل الزوايا " بعيداً عن الذاتية والشخصانية " وهو مشروع الحركة الواعية له جاذبية ومن جاذبيته انه سلطة روحية ومعنوية. وهو معارضة ايجابية بناءة اليوم. ويمكن ان يكون موالاة ايجابية بناءه غداً...

إنه مواجهة بصراحة وبصدق وبنية الاصلاح.

انه تصحيح للأخطاء بصدق.

انه ردع للشر من غير انتقام.

انه ابعاد لشبح الظلم من غير قسوة أو عنف.

انه جهاد من غير استحلال لدماء المسلمين وأموالهم ولأعراضهم.

انه مشروع له جاذبية لأنه لا يستعلي ولا يستكبر. وحاملة فهو رحيم متسامح مشيع للخير وانماط السعادة، لا شتاماً ولا لعاناً يوفر اجواء الحركات العلمية والفكرية والاقتصادية فلا يكمم الافواه ولا يحرم نفسه من سماع النصيحه ولا يمنع الارزاق ولا يعاقب انساناً بجريرة الثاني "وان ليس للإنسان الا ما سعى "

ان للمشروع سلطة من أجل الصالح العام ومعارضة من اجل الصالح العام وموالاة من اجل الصالح العام ولا ازال اقتبس.

والصالح العام مقيد بمدى الاخلاص والانضباط بالشرع والدستور والقانون. والذي لايعرف ظلماً ولا هضما للحقوق. وهو دعوة للمصالحة الحاملة لمعاني الصلاح ونفع الناس.. لمشروع الاسلامي مثله مثل النهضوي والقومي والوطني في نظر اصحابه والمتعاطفين معه مشروعاً يعطي للحاكم الحرية، وللمحكوم الحرية فاذا اصطدمت هذه القيمة في نظر الطرفين، احتكم الى أيهما اكثر دراءاً للمفاسد، واكثر جلباً للمصالح وافضلها الطويلة الامد.

وهذا يتطلب القدرة على اتقان عرض المشروع لئلا يصبح الدين فتنة او مسبة او مبرراً لضربة وتهميشة او شل حركته.

نعم ان الحركة الواعية ليست حركة دراويش او انتهازيين بل حركة تدرك ما عليها من واجبات للتخلص من الاعباء والاخطار وللتأقلم مع المعطيات والمتغيرات محلية كانت او دولية.

اصدقكم القول " ولو استحللت الكذب لكنت ادها العرب "

فليع السائرون معاً نحو الهدف هذه المعاني.

انتهى الاقتباس....

أيتها الزميلة أيها الاخوان أليس هذا الذي يجمعنا مشروع الحركة الواعية.. هذي يدي لا تزال ممدودة فلنسر معاً نحو الهدف ولنع هذه المعاني التي عبر عنها الشيخ الجليل والاستاذ الكبير محفوظ النحناح وبعون الله وتوفيقه سنحقق النجاح والفلاح...

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس:

وعليكم السلام ورحمة الله وشكراً دولة رئيس الوزراء الاخوة الافاضل الان نعود الى توصيات اللجنة المالية، ادعو السيد مقرر اللجنة

المالية ثم نصوت على بنود الموازنة وفصولها الدكتور العموش.

الدكتور بسام العموش:

شكراً معالي الرئيس

انا اقدر لما ورد في توصيات اللجنة لكن خلال خطابات الزملاء كان هناك اقتراحات من نفس المقترحين، لا ادري هل هذه مضمنة او خارج التصويت؟

معالي رئيس المجلس:

هذه خارج التصويت واذا كان هناك اية تعديلات على اقتراحات اللجنة ممكن أي من الزملاء اذا كان في شطبها او في تعديلها او الاضافة اليها الان ممكن الاضافة السيد المقرر.

السيد علي الشطي:

مقرر اللجنة المالية والاقتصادية:

شكراً معالي الرئيس

اذا رأى المجلس الكريم ان نبدأ بتلاوت توصيات إللجنة المالية والاقتصادية وبعد ان يتم وكما يرى المجلس بعد ان يتم التصويت على هذه التوصيات واذا كان هناك أي تعديل او اقتراح او أي اراء اخرى للاخوة الزملاء بالنسبة لهذه المقترحات او هذه التوصيات الرأي للمجلس طبعاً في هذا الموضوع.

معالي رئيس المجلس:

السيدة توجان نقطة نظام

السيدة توجان فيصل:

عادة توصيات اللجان هي توصيات للمجلس، المجلس يبحثها ويبحث ضمن اطارها، لكن ان طرح ما هو خارجها يجب ان يأتي ايضاً كاقتراح واذا ثني عليه تم التصويت عليه، توصيات اللجنة المالية لا تختلف عن توصيات اية لجنة اخرى، والموازنة هنا تختلف عن غيرها من القوانين، فيه قوانين تحيلها اللجان الاخرى، يأتي مع توصياتها ويبحث فيها، لكن يأتي من المجلس من يقول شيء خارج هذه التوصيات فاذا ثني عليه فهو اقتراح والمجلس سيد نفسه.

معالي رئيس المجلس:

اعتقد هذا الكلام الي انا قلته.

السيدة توجان فيصل:

لهذا اقول ان يصوت علي أي اقتراح ثم عليه.

معالي رئيس المجلس:

اعتقد ان هذا الكلام اللي تفضلت فيه اللي انا قلته وبأنه اثناء مناقشة القرارات او التوصيات للجنة المالية، اذا كان هناك أي تعديل او اضافة او مقترح من المجلس ايضاً يخضع للتصويت.

السيدة توجان فيصل:

قد يكون النص اللي قلته قصر عن هذا.

معالي رئيس المجلس:

تفضل مقرر اللجنة.

السيد المقرر:

توصيات اللجنة المالية والاقتصادية

أولاً: وزارة المالية والبنك والمركزي:

أ – وزارة المالية:–

١– اعتبار كل ما ورد من تحليل وتوصيات اثناء بحث مرتكزات الموازنة التي اعدتها وزارة المالية توصية من توصيات اللجنة المالية والاقتصادية وتأمل اللجنة من الحكومة مراعاتها والانذار.

معالي رئيس المجلس:

التوصية رقم (١) مطروحة للمجلس الكريم؟ موافقة.

السيد المقرر:

٢– تخفيض الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى المفروضة على وسائط النقل العام المنتج مثل الشاحنات والقلابات وتلك المستخدمة من قبل المزارعين والمقاولين لتعزيز انتاجية هذه القطاعات واعادة بنائها.

معالي رئيس المجلس:

مطروحة للمجلس موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٣– العمل على تحسين أوضاع المتقاعدين القدامى الذين لم يستفيدوا من التعديلات الاخيرة على قانوني التقاعد المدني والعسكري.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة

السيد المقرر:

٤– التأكيد على توصيات اللجان المالية السابقة بانتهاج أسلوب اللامركزية في اعداد الموازنة وذلك باعتماد المحافظات في تقديمها لموازناتها بحيث يتم اعدادها بمشاركة كافة الفعاليات في الوحدات الادارية المختلفة حيث تتوفر لديهم المعرفة الاكيدة بأولويات المشاريع والخدمات في مناطقهم.

معالي رئيس المجلس:

التوصية (٤) مطروحة للمجلس الكريم؟

موافقة

السيد المقرر:

٥ – توصي اللجنة وللمرة الثانية الحكومة بالالتزام لتقديم موازنات الموسسات العامة المستقلة أثناء الدورة العادية لمجلس النواب للاطلاع عليها.

معالي رئيس المجلس:

التوصية (٥) مطروحة للمجلس الكريم؟

موافقة

السيد المقرر:

ب– السياسة النقدية/ البنك المركزي :

ان اللجنة المالية تقدر الجهود التي بذلها البنك المركزي في سبيل المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار وبناء الاحتياطيات من العملات الصعبة واستكمالاً لتلك الجهود توصي اللجنة بما يلي:

١– المضي في إجراء تقييم دوري لاجراءات البنك المركزي والمتعلقة بعمليات التحرير النقدي والمالي التي اتخذها البنك مؤخراً بما فيها اجراءات تحديد أسعار الفائدة لما لهذه

الاجراءات من أثر على النظام النقدي واجواء الاستثمار.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٢ – تشديد رقابة البنك المركزي على المؤسسات المالية والمصرفية لتجنب وقوع أي منها في مخاطر التعثر لما لها من نتائج خطيرة على الاقتصاد الوطني والمناخ الاستثماري وحقوق المساهمين.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة

السيد المقرر:

٣– المضي في مراجعة باقي التشريعات الاقتصادية والمالية مع مراعاة عدم اضافة اية قيود جديدة على حرية التداول بالعملات الصعبة.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٤– مراقبة البنوك بمزيد من الفعاليات لتجنب الوقوع في تعثر أي من المؤسسات المالية والمصرفية لما في ذلك من نتائج خطيرة.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٥– اجراء تدقيق من قبل هيئات وأطراف محايدة للتأكد من سلامة تصفية او دمج المؤسسات المالية المتعددة وتحت رقابة البنك المركزي.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

ثانياً : وزارة التخطيط :

أ – توجيه التمويل نحو المشاريع المنتجة والهادفة لبناء الاقتصاد الوطني والمساهمة في انتاج السلع والخدمات تحقيقاً للاكتفاء الذاتي وامكانية التصدير للخارج.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

ب– عدم قبول أية شروط تمويلية لا تأخذ بعين الاعتبار المصالح الوطنية ومشاركة الشركات والمؤسسات الوطنية في تنفيذ المشاريع المتعاقد عليها.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

ج– ان لا يقتصر دور وزارة التخطيط على ادارة القروض والمنح الخارجية بل يجب ان يتعداها الى أن يكون تخطيطها موجهاً لكل النشاطات الاقتصادية والاجتماعية لكافة القطاعات الانتاجية في المملكة.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

د – أن تستمر دائرة الاحصاءات العامة في تحسين اجراءاتها بخصوص اعادة احتساب الرقم القياسي لتكاليف المعيشة بما يتناسب مع سلة السلع المعتمدة وحسب طبقات المجتمع الارني وتوزيعهم الجغرافي.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

هـ– بذل المزيد من الجهود مع الجهات المقرضة والمانحة لتخفيف أعباء الدين الخارجي وذلك خلال الايفاء بتعهداتها أثناء مفاوضات السلام وما ترتب على المملكة من استحقاقات لعملية السلام.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

ثالثاً: وزارة الاشغال العامة والاسكان:

لاحظت اللجنة ان المخصصات المالية المرصودة للمشاريع المختلفة التي تنفذها الوزارة زهيدة وموزعة بشكل غير منتظم على مديريات الاشغال في المحافظات مما يودي الى تدني مستوى التنفيذ وعدم القدرة على تلبية حاجات المجتمع. وعليه فان اللجنة توصي بزيادة مخصصات وزارة الاشغال وتوزيعها بشكل عادل ومنتظم بحيث تتمكن هذه الوزارة من صيانة وتنفيذ الطرق في المملكة والتي يبلغ مجموع اطوالها حوالي (٧٢٠٠ كيلو متر) اضافة الى تعزيز دور الوزارة في اقامة الابنية الحكومية وصيانتها. كما توصي اللجنة بما يلي:

أ – رصد مبالغ كافية لصيانة الطرق والابنية وفق مخطط ومبرمج بحيث يحافظ على هذه الثروة الوطنية.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

ب– تخصيص مبالغ كافية لاقامة الطرق القروية والزراعية لتسهيل عملية الانتاج في المناطق القروية والزراعية.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

ج– عدم التوسع بانشاء الطرق الرئيسية البديلة او غير الضرورية للنقل العام وتوفير تلك المخصصات للصيانة والمحافظة على الموجود من شبكة الطرق.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

د – تحصيل المبالغ المتراكمة على امانة عمان الكبرى من مساهماتها في الطرق النافذة.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

هـ- تحويل كافة الاجهزة الفنية للأبنية في مختلف الوزارات والدوائر الحكومية الى وزارة الاشغال العامة مثل وزارة التربية والتعليم ووزارة الصحة ودوائر اخرى وجعل مهمات التنفيذ والصيانة الانشائية حصراً في وزارة الاشغال العامة مع انتقال كافة تجهيزاتها معها.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

وللعلاقة الوطيدة بين الوزارة وقطاع المقاولات والانشاءات فإن اللجنة تؤكد على ما يلي :

أ - الطلب من مجلس الوزراء إقرار توصيات ندوة تطوير قطاع الانشاءات التي أقرتها اللجنة الوزارية العليا لتطوير قطاع الانشاءات.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

ب- تفعيل قانون نقابة المقاولين وذلك بعدم السماح لمزاولة مهنة المقاولات الا لمن هو مسجل في النقابة وعدم السماح لأي وزارة او دائرة او مؤسسة بما في ذلك البلديات بالتعاقد مع أي مقاول غير مسجل في النقابة.

• معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

ج- أن يقوم البنك المركزي وضمن ضوابط معينة بتسهيل مهمة تصدير المقالاوت من حيث اصدار الكفالات والتسهيلات المالية.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

د - ادراج خدمة المقاولات بالاتفاقيات والبروتوكولات.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

هـ- النص في جميع الاتفاقيات او المشاريع التي تطرح عالمياً في المملكة على مساهمة المقاول المحلي بنسبة مجزية حسب الطبيعة الفنية للمشروع.

معالي رئيس المجلس:

الاستاذ ابوعصام

السيد عبدالرؤوف الروابده:

يا سيدي ما هي المبالغ المتراكمة على امانة عمان الكبرى من مساهماتها في الطرق النافذة، هذا قرار ليس فيه وضوح، كيف اصوت على غير الواضح؟ لماذا لا نقول تحصيل المبالغ المتراكمة على البلديات من مساهماتها في الطرق النافذة غير ذلك بدنا نعرف هذه المبالغ،

غداً سيقال للامانة هذه توصية أقرها مجلس الامة، مين قال ان الحق مع وزارة الاشغال مش مع الامانة، اقتراحي هو :-

تحصيل المبالغ المتراكمة على البلديات من مساهماتها في الطرق النافذة وفقاً لاحكام القانون.

معالي رئيس المجلس:

معالي وزير البلديات

معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة:

اولاً: فيه موازنة الامانة توضيح للأمر وانا عضو في اللجنة المالية فيه مبلغ بموازنة الامانة مخصص للطرق النافذة، هذا المقصود انه يدفع لوزارة الاشغال العامة مبلغ مقرر بموازنة امانة عمان للمساهمة بالطرق النافذة، المطلوب ان يدفع لوزارة الاشغال العامة.

معالي رئيس المجلس:

معالي الوزير اذا كان فهمنا ما تفضلت فيه كما اردت، اعتقد انك تقصد بان هذه التوصية متخصصة فقط لامانة عمان الكبرى.

الاستاذ عبدالرؤوف

السيد عبدالرؤوف الروابده:

هذا هو اعتراضي سيدي الرئيس، لقد اصبحت الحكومات تتجرأ على امانة عمان الكبرى عندما كانت امانة عمان الكبرى تمديدها كان يعطي لها، عندما اصبحت بتحصيلها لوارداتها قادرة خضعنا للسياسة العامة في هذا البلد، عندما تكون المؤسسة الحكومية او العامة ناجحة نتسلط عليها، فأن فشلت نرفدها من الخزينة كبنك البتراء وغيره، لماذا هذه الجرأة على امانة عمان؟ لماذا تدفع امانة عمان ما لم تدفعه البلديات الاخرى؟ الا لانها قادرة على التحصيل؟

انا اطلب احالة هذا الموضوع الى قانونيين لنستشيرهم، هل ما تقوله الحكومة صحيح ام تسلط على الامانة؟ واقبلوا احترامي.

معالي رئيس المجلس:

على أي التوصية هي واردة كتوصية من توصيات اللجنة والرأي في هذا التوصية اقرارا اورفضاً او تعديلاً هو للمجلس الكريم اذا كان هناك اية مقترحات على هذه التوصية نستمع لها، معالي وزير البلديات.

معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة:

بس انا بدي اوضح لمعالي ابوعصام، هذا القرار مجلس امانة عمان فيه قرار من مجلس امانة عمان وليس للحكومة دخل، هذا قرار لمجلس امانة عمان ان تساهم في الطرق النافذه.

معالي رئيس المجلس:

اطرح التوصية هي للعلم تم التصويت عليها او تجاوزناها، لكن معالي ابوعصام تحدث بعد هذا.

التوصية (د) مطروحة للمجلس الكريم؟ برفع الايدي واضح اكثرية على التوصية. التوصية (هـ) موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

رابعاً: وزارة الزراعة :-

نظراً لأهمية قطاع الزراعة ودوره واسهامه في الناتج المحلي الاجمالي وزيادة الصادرات وتحقيق الانتاجية الغذائية للمواطنين فان اللجنة توصي بما يلي:

أ - اعادة هيكلة وزارة الزراعة وزيادة قدرتها وتفعيل دورها في التخطيط والارشاد والانتاج والتسويق. وكذلك اعطاؤها دوراً فاعلاً في مراقبة نوعيات وكميات مياه الري.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

ب- اعادة هيكلة مؤسسة التسويق الزراعي وتزويدها بالكوادر الكفوءة المؤهلة للقيام بمهام التسويق الداخلي والخارجي او استبدالها انشاء شركة مساهمة عامه تقوم بمهامها.

معالي رئيس المجلس:

معالي ابوعصام

السيد عبدالرؤوف الروابده:

هل قرر مجلس النواب ان ينقل مسؤولية قطاع المياه الى وزراة الزراعة انا اعتقد ان هذه التوصيات فيها تغيير لكل فلسفة القوانين في البلد يا اخوان، اقرأو (أ) يا اخوان لعدم السرعة :

اعادة هيكلة وزارة الزراعة (اقبلنا) زيادة قدرتها وتفعيل دورها وكذلك اعطاؤها الدور الرئيسي للسيطرة على مياه الري، انا اقبل ذلك، لكن هذا الغاء لوزارة المياه والري، هل هذا فلسفتنا؟ شكراً سيدي.

معالي رئيس المجلس:

اخي ابوعصام، نحن لنا اربعة ايام متوالية نناقش توصيات اللجنة المالية وتقرير اللجنة المالية والموازنة العامة، نحن الان في طور التصويت على التوصيات، القرار للمجلس برفضها او قبولها، لكنني اربعة ايام نناقش التقرير، نقطة نظام لمعالي ابوعصام.

السيد عبدالرؤوف الروابده:

نقطة نظام سيدي نحن لم نناقش توصية واحدة، نحن ناقشنا موازنة الحكومة وكل منا تحدث والنادر منا من اشار الى توصيات اللجنة، لان توصيات اللجنة سيرد الحديث عنها في هذه الجلسة اما ان نمر ونغير سياسة الدولة بقرارات سريعة، انا اعتقد انه خطير، ومع ذلك متأسف يا سيدي مررهم كلهم بصوت عليهم.

معالي رئيس المجلس:

لا ياسيدي هذا موضوع خطير ويجب ان يوضع ويجلى المناقشة التي تمت خلال اربعة ايام السابقة هي مناقشة قرار اللجنة المالية فيما يتعلق بالموازنة العامة للدولة، وبذلك كل من تكلم من الزملاء كان يناقش تقرير اللجنة المالية، وما كان مطروحاً على المجلس خلال اربعة ايام السابقة هو قرار اللجنة المالية فيما يتعلق بالموازنة العامة للدولة لنكون واضحين في هذه

القضية، نقطة نظام دكتور بسام.

الدكتور بسام العموش:

شكراً معالي الرئيس

فعلاً نحن نناقش قرار اللجنة ونناقش الموازنة لكن اذا سمح معالي الرئيس والاخوة النواب في اغلبيهم، ليست امامهم تلك التوصيات انا اتمنى ان تستمر عملية التصويت، لكن ليس على سبيل الارقام والرموز لتذكر هذه بالقراءه حتى يتمكن الناس من التصويت، التصويت على الرقم والرمز الحقيقة انه موضوع روتيني.

معالي رئيس المجلس:

شكراً اخي بسام التقرير يفترض ان يكون بين يدي كافة الزملاء عودة الى توصيات وزارة الزراعة وابدأ بداية بالتوصة (أ)؟ موافقة.

التوصية(ب) مطروحة للمجلس الكريم؟ موافقة.

السيد المقرر:

ج- وضع استراتيجية وطنية طويلة المدى خاصة بالقطاع الزراعي من حيث تنظيم الانتاج وتسويقه وزيادة ربحية المزارع وتوفير الحوافز للاستثمار في هذا القطاع.

معالي رئيس المجلس:

التوصية (جـ) موافقة.

السيد المقرر:

د - اعفاء مدخلات الانتاج الزراعي من كافة الرسوم والضرائب.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

هـ- التنسيق مع الوزارات الاخرى للحد من الزحف العمراني على الاراضي الصالحة للزراعة.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

و - توحيد مصادر الاقراض للقطاع الزراعي في مصدر واحد ومعالجة ديون المزارعين ومشاكل الاقراض الزراعي.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

خامساً: وزارة المياه والري:

نظراً لأهمية هذه الوزارة ودورها في توفير مياه الري ومياه الشرب وتحسين البيئة فان اللجنة توصي بما يلي :

أ - تحديث شبكات المياه في المدن والقرى لتقليل الفاقد من المياه الذي بلغ أكثر من ٥٠٪ مع تقدير اللجنة للخطوات التي بذلت في هذا الاتجاه.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

ب- الحد من الاستخدام الجائر للمياه الجوفية واتخاذ الاجراءات الصارمة بحق المخالفين.

معالي رئيس المجلس:

معالي ابوعصام

السيد عبدالرؤوف الروابده:

يقول وزير المياه ان كنت اعرف الاقتباس، انه عنده اكثر من (٣٠٠) بئر غير مرخصة، كلمة اتخاذ الاجراءات الصارمة، هل هو تعبير ممكن التنفيذ؟ لماذا لا نقول للحكومة اغلاق الابار غير المرخصة حتى تتحمل الحكومة مسؤولية عدم الاغلاق.

اصوات: ؛

نثني على هذا.

معالي رئيس المجلس:

هناك تعديل على التوصية (ب) بأن تكون كالتالي :-

الحد من الاستخدام الجائر للمياه الجوفية واغلاق الابار غير المرخصة.

الاستاذ هاني مصالحه

السيد هاني المصالحة:

شكراً معالي الرئيس

هذه نواحي قانونية تحكم العلاقة ما بين وزارة المياه واي شخص مخالف للقانون، القانون اعطى صلاحية لوزارة المياه والري ان تتخذ الاجراءات القانونية، التوصية هي عبارة عن تأكيد لهذا الدور انا رأيي انه سواء كانت موجودة في اتخاذ الاجراءات او غير موجودة، هي صلاحيات وزارة المياه والري اتخاذ تلك الاجراءات بدون توصية وبالتالي ما فيه داعي اليها.

معالي رئيس المجلس:

هناك اقتراح بتعديل التوصية، نطرح الاقتراح بتعديل التوصية واذا ما نجح هذا الاقتراح نعود ونطرح التوصية لاني كما اسلفت ناقشنا بما فيه الكفاية، الاستاذ ابراهيم زيد.

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني:

انا اقترح ما يلي :

الحد من الاستخدام الجائر للمياه الجوفية واغلاق الابار غير المرخصة واتخاذ الاجراءات الصارمة بحق المخالفين فهما امران، يعني اغلاق ثم الذي خالف يجب ان يعاقب.

معالي رئيس المجلس:

السيدة توجان

السيدة توجان فيصل:

بالنسبة لاستعمال المياه الجوفية فيه قرار صدر عن وزارة المياه والري بتجميد استعمالها الا ان يتم دراسة الثروة المائية وظروفها، وبعد صدور هذا القرار صدرت سلسلة من الاستثناءات بحفر ابار والذي يضطلع على السلسلة ويقرأ الاسماء يعرف من هم الذي اخذ الاذونات، انا اريد ان تضاف الى هذه التوصية:-

دراسة مشروعية ومبررات هذه الاذونات واغلاق ابارهم وحتى تغريمهم وايضاً تغريم من تسبب فيها لان عندي قائمة طويلة جداً من الاستثناءات كلها اسماء بارزة.

معالي رئيس المجلس:

اذن كل الاراء تنصب بنفس الاتجاه، بأنه اغلاق الابار غير المرخصة واتخاذ الاجراءات الصارمة بحق المخالفين، اطرح هذا للمجلس الكريم؟ موافقة بالاكثرية.

السيد المقرر:

ج - اعادة هيكلة سلطتي المياه ووادي الاردن ورفع كفاءة الجهاز الاداري وتعزيز الجهاز الفني فيهما.

معالي رئيس المجلس:

الاستاذ ابوعصام

السيد عبدالرؤوف الروابده:

يا سيدي انا سكتت على الاولى بالزراعة، نقل الري على الزراعة تسمحوا او تقولوا لي كيف تتناسب (جـ) مع (أ) تحت الزراعة؟ هنا هيكلة سلطة وادي الاردن، وادي الاردن والمياه والري نقلناه للزراعة بالتوصية الاولى، ما هو المنطق من هذه التوصية هنا؟

اتأمل من اللجنة المالية ان تجيبني وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

الدكتور نزيه عمارين

الدكتور نزيه عمارين:

يا سيدي كان اقتراحي بالفقرة (ب) الحقيقة ولم اعطي المجال للتحدث الاقتراح ينص :

بما انه هذه الابار اصبحت الان مصدر للثراء غير المشروع.

معالي رئيس المجلس:

(ب) انتهينا منها

الدكتور نزيه عمارين:

ان المياه عندنا هي عبارة عن سلعة استراتيجية هامة ومحدودة جداً، والان بات الذين استولوا على هذه الابار يستعملونها للثراء غير المشروع لا يجوز بيع هذه المياه، الان تستعمل لغايات اخرى ليست التي اعطيت تصاريح لاجلها.

اقتراحي ان تضع الحكومة يدها على هذه المياه ووقف بيع هذه المياه وان تتم بيعها ان تعيد الحصيلة للخزينة وليس للمواطنين وليس من حقهم.

معالي رئيس المجلس:

دكتور اذا عندك توصية محدودة اعطيني ياها مكتوبة المرحها في نهاية التوصيات، السيد رئيس اللجنة.

السيد عبد موسى النهار:

رئيس اللجنة المالية والاقتصادية:

شكراً سيدي الرئيس

بالنسبة للتوصية (جـ) :

المطلوب هو اعادة هيكلة سلطتي المياه ووادي الاردن ولا علاقة لها بموضوع صلاحيتها بالنسبة لموضوع مياه الري للزراعة او عدمها او الحاقها لوزارة الزراعة.

فاعادة الهيكلة لا يعني الغاء هاتين السلطتين وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

السيد المقرر:

السيد المقرر:

يا سيدي بالاضافة الى ما تفضل به سعادة الرئيس بالنسبة للفقرة (جـ) كما يعلم الزملاء جميعاً بأن وزارة المياه والري تتكون من سلطتي وادي الاردن وسلطة المياه، وان هذا الموضوع يتعلق فعلاً بوزارة المياه والري ولا علاقة له بوزارة الزراعة.

معالي رئيس المجلس:

الاستاذ ابوعصام

السيد عبدالرؤوف الروابده:

اخواني يعرفوا انه انا تجربتي في الادارة في هذا البلد قصيرة لا تتجاوز (٣٤) عاماً، يعني انا مش حافظ وزارة المياه.

معالي رئيس المجلس:

يعطيك طولة العمر تفضل

السيد عبدالرؤوف الروابده:

والله ما بتعرف يا سيدي هيك مجلس بيطول بيقصر، يا سيدي فيه (أ) تحت وزارة الزراعة صوتنا على اعطاء الدور الرئيسي للاشراف على مياه الري لوزارة الزراعة، سلطة وادي الاردن مياه ري، انا اقول:

نقل سلطة وادي الاردن اذا اخواني في اللجنة المالية يريدون نقل سلطة وادي الاردن لوزارة الزراعة لماذا لا يقولها بصراحة؟

ماذا يبقى لدور لسلطة وادي الاردن بعد نقل مياه الري لوزارة الزراعة، انا اخاصم التناقض في توصياتنا المرسلة للحكومة فأن تناقضنا ارتاحوا باجراءاتهم وانا ما عندي نيه اريحهم.

معالي رئيس المجلس:

شكراً معالي وزير الزراعة

معالي وزير الزراعة:

شكراً معالي الرئيس

حقيقة ان سلطة وادي الاردن تقوم بدور كبير جداً، وهي في منطقة تنموية، الحديث اللي تحدثه معالي ابوعصام صحيح (١٠٠٪) وبالتالي هذه التوصية بمعناها الحقيقي هو الغاء سلطة وادي الاردن، والغاء سلطة وادي الاردن مش هذه مرحلتها، مرحلة مبكرة لانها منطقة تنموية وبحاجة الى فترة زمنية طويلة حتى نصل لهذه الحالة وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس:

شكراً نقطة نظام السيد عبد موسى

السيد رئيس اللجنة:

نقطة النظام اننا صوتنا على توصية من التوصيات، والان نعود الى تلك التوصية اعتقد ان هذا غير وارد.

معالي رئيس المجلس:

انا اتحدث في (جـ)، التوصية (جـ) مطروحة على المجلس الكريم؟ عد الاصوات.

السيد الامين العام:

(٤٤) من (٦٦)

معالي رئيس المجلس:

وتفوز التوصية، السيد المقرر:

السيد المقرر:

د – التوسع في اقامة السدود ومشاريع

الحصاد المائي والاسراع في تنفيذ الخطوات اللازمة لانشاء سد الوحدة او سد المقارن.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

هـ- تحسين الوضع البيئي في المملكة وفي مناطق الأغوار من خلال انشاء محطات التنقية في الأماكن المناسبة واستحداث وتطوير شبكات الصرف الصحي، ومعالجة المشاكل الناجمة عن محطات التنقية المقامة حالياً.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

و – العمل الجاد لتنفيذ السدود التحويلية والتجميعية وتحصيل حقوقنا المائية الواردة في معاهدة السلام.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

ز – انجاز دراسات الجدوى الاقتصادية لقناة البحرين (الاحمر–والميت) وتسويق المشروع لاجتذاب الممولين.

معالي رئيس المجلس:

الاستاذ عبدالرؤوف

السيد عبدالرؤوف الروابده:

يا سيدي في التوصية (ز) واستئذن الرئاسة الجليلة ان اقرأ: انجاز دراسات الجدوى الاقتصادية لقناة البحرين (الاحمر – الميت) وتسويق المشروع لاجتذاب الممولين. هذا ليس مشروعاً اردنياً، هذا مشروع اقليمي بيننا وبين اسرائيل.

اليس في هذا التوصية اجازة للحكومة ان تنفق على هذه الدراسة هذا امر خارج اطار الموازنة، لماذا يرد هنا؟ لماذا لا يترك عند الحديث عن المشاريع الاقليمية.

لماذا وردت التوصية هنا؟ ما هي فلسفتها؟ وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس:

السيد المقرر:

السيد المقرر:

شكراً معالي الرئيس

يا سيدي الرئيس، عندما وضعت اللجنة هذه التوصية كان امامها عدة امور وتتعلق بالجدوى الاقتصادية التي ستعود على الاردن من انجاز هذا المشروع، والفوائد التي ستعود على الاردن من انجاز الجدوى الاقتصادية الى قناة البحرين هي ثلاثة نقاط:

الهدف الاول : ان هذا المشروع يمثل الخيار الاردني في مواجهة المشروع الاسرائيلي والمتعلق بشق قناة البحرين اللي هي (الابيض والميت) وطبعاً لما لهذا المشروع سيكون اضرار على الاردن مقابل الامتيازات التي ستحصل عليها اسرائيل من شق قناة البحرين (الابيض والميت)

الهدف الثاني : ان هذا المشروع يمكن الاردن من حصته بالحصول على مياه عذبة في البحر الاحمر بمعدل (٥٧٠) مليون متر مكعب سنوياً.

كما يفيد هذا المشروع بالحد من انخفاض في مستوى مياه سطح البحر الميت والتي ستعمل على جذب او انسياب المياه الجوفية المجاورة للبحر الميت مما يعمل على سحب المياه الصالحة للاستعمال، وهذا المشروع سيحد من هذا التخفيض او هذا الضغط على تدفق المياه الجوفية المجاورة للبحر الميت وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

شكراً، الدكتور همام سعيد

الدكتور همام سعيد:

معالي الرئيس انا اقترح شطب الفقرة (ز) فعلاً لان هذه الفقرة التي تفتح المجال فعلاً لمشكلات كثيرة وقد ينتهي الامر باعتداء اليهود على هذه القناة وبالتالي كأننا نفتح مجالاً لهم في ارضنا وبلادنا، لذلك الحقيقة ارى شطبها وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

السيدة توجان فيصل

السيدة توجان فيصل:

التوصية هنا تقول بانجاز دراسات الجدوى الاقتصادية وما اورده مقرر اللجنة المالية هو حقيقة من خلاصة دراسة اقتصادية واعطانا كل المنافع، ففيه تناقض اساسي ان تنص الجدوى وتسويقها وكأنه اعطيت كل المنافع وبينما التوصية تقول انجاز الدراسة، عندما تنجز الدراسة بعد الدراسة سوف تقرر. لكن هذا بحد ذاته متناقض وواضح انه فيه انحياز لهذا المشروع في هذه التوصية وانا اسعى الى ردها.

معالي رئيس المجلس:

معالي وزير المياه

معالي وزير المياه والري:

شكراً معالي الرئيس

هذا المشروع هو مشروع اقليمي اتى من خلال الملحق رقم (٢) من اتفاقية السلام، ودراسته ممولة من اعانة ايطالية بـ (٣) مليون دولار، وما هو لدينا هو فريق من سلطة وخبراء اخرين على اللجان المشتركة لدراسة هذا المشروع اعتقد ما تعنيه اللجنة المالية هو لدراسة هذا المشروع بشكل افضل وجلب الخبراء الافضل حتى نقيم فعلاً اعادة تقييم للدراسة المتكاملة من قبل المستشار الامريكي، هو لنحافظ اذا كان هنالك دراسة حتى نتيقن من بنود هذه الدراسة وتقديمها فقط لاغير، وليس للخروج بدراسة اخرى فقط لتقديمها والتعليق عليها فقط ليس اكثر من ذلك.

معالي رئيس المجلس:

هناك اقتراح بشطب هذه التوصية؟

السيد الامين العام:

(٢٤) من (٦٦)

معالي رئيس المجلس:

لم ينجح الاقتراح، اذن التوصية مطروحة على المجلس الكريم؟ برفع الايدي.

السيد الامين العام:

(٣٩) من (٦٧)

معالي رئيس المجلس:

وتقر التوصية، السيد المقرر:

السيد المقرر:

ح- تخصيص المبالغ اللازمة لصيانة الطرق الزراعية صيانة وقائية جذرية للمحافظة على هذه الثروة للتسهيل على المزارعين في وادي الاردن والمساهمة في زيادة الانتاج الزراعي.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

هناك مقترح باضافة توصية:

بمنع الاتجار بمياه الابار الخاصة وابقاء استعمالات المياه المستخرجة من الابار الخاصة ضمن الرخصة الممنوحة لصاحب البئر.

من مع التوصية؟ عد الاصوات

واضح اكثرية وتقر التوصية، الدكتور همام

الدكتور همام سعيد:

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس اقترح اضافة فقرة جديدة الى التوصيات، محاسبة المواطنين على اثمان مياه الشرب شهرياً بدل كل ثلاثة اشهر لانه هذا الحقيقة فعلاً ظلم للمواطنين ان نحاسبهم على مثل هذه الشريحة كل ثلاثة اشهر.

معالي رئيس المجلس:

اطرح اقتراح الدكتور همام سعيد على المجلس الكريم، من مع الاقتراح؟ واضح ان الاقتراح لا يحظى باكثرية، السيد ذيب انيس

السيد ذيب انيس:

هي اقرت من المجلس قبل سنة ان تكون الفاتورة لمدة شهرين واقرها المجلس لكن لم يعمل بها من وزارة المياه لحد الان.

معالي رئيس المجلس:

معالي منصور بن طريف

السيد منصور بن طريف:

شكراً معالي الرئيس

اقترح اضافة توصية كما يلي :

دراسة انشاء هيئة للسدود في وزارة المياه.

معالي رئيس المجلس:

اعتقد ان هناك فيه جهاز للسدود في وزارة المياه والري حسب معلوماتي، مع هذا نطرح اقتراحك، من مع التوصية؟ لم تحظي بالاجماع،

السيد المقرر

السيد المقرر:

سادساً- وزارة الصناعة والتجارة

نظرا لأهمية القطاع الصناعي ومساهمته في الاقتصاد الوطني والذي يشمل حوالي ٢١ ألف منشأة صناعية يعمل فيها حوالي ١٥٠ الف عامل وعاملة ويساهم ب ٢٢٪ من الناتج المحلي الاجمالي ويساعد في نقل المعرفة والتكنولوجيا

والخبرات الفنية الى داخل المملكة فان اللجنة توصي بما يلي :

أ - الاسراع في تطوير القوانين والانظمة والاجراءات اللازمة لتشجيع الصناعة والاستثمار المحلي وجلب الاستثمار الخارجي.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

ب- دعم دائرة تشجيع الاستثمار وتطوير عمل النافذة الاستثمارية مع الاخذ بتجارب الدول المجاورة الناجحة.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

ج- توصي اللجنة وللمرة الثانية بضرورة اقامة معرض عمان الدولي وإزالة كافة العراقيل التي تحول دون ذلك، وذلك لأهمية هذا المعرض في ترويج المنتجات الاردنية بأسلوب حضاري متميز، باضافة الى الدور السياحي الذي يؤديه المعرض.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

د - دعم مؤسسة المواصفات والمقاييس وتعظيم دورها في الرقابة على نوعية الصناعات المحلية والتصديرية ومدى مطابقتها للمواصفات العالمية المعتمدة.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

هـ- زيادة الرقابة على الشركات المساهمة من حيث الادارة وسلامة النهج حفاظا على حقوق المساهمين وتشجيعا للاستثمار والمساهمة في هذه الشركات وذلك لتسريع السير في عملية الخصخصة.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

و - اجراء دراسات الجدوى الاقتصادية لاقامة المدن الصناعية ومدى اجتذابها للاستثمارات الصناعية.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

ز - توصي اللجنة بان تقوم الحكومة في ضوء الدراسات المتوفرة لديها باتخاذ القرار المناسب لتحويل أي منطقة مناسبة كمنطقة حرة لاسيما منطقة اقليم العقبة.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

سابعاً : وزارة الصحة :

أ - توسيع قاعدة التأمين الصحي ليشمل ايضاً حوادث الطرق المجهول فاعلها والحالات

الانسانية الاخرى لنصل بالنهاية الى التأمين الصحي الشامل.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

ب- الاستمرار في التوسع في انشاء المراكز الصحية لا سيما في المناطق النائية وتوفير عيادات اسعاف على الطرق الرئيسية.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

ج- ضبط استخدام الأدوية من خلال الصيدليات لاسيما أدوية المضادات الحيوية والادوية المخدرة وغيرها، وتوعية المواطنين الى عدم استخدام هذه الادوية الا من خلال الوصفات الطبية لما لهذه الادوية من ضرر على صحتهم.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

د - تزويد المستشفيات ومراكز الصحة العلاجية ما يكفيها من الادوية.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

هـ- تعزيز دور المجلس الطبي الاردني في اجازة مزاولة مهنة الطب في المملكة.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

و - العمل عى شمول جميع منتسبي الضمان الاجتماعي بالتامين الصحي على ان تتولى مؤسسة الضمان الاجتماعي تغطية التكاليف المطلوبة حسب ترتيبات يتفق عليها مع وزارة الصحة.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

الاستاذ سليمان السعد

الاستاذ سليمان السعد:

اقترح اضافة توصية اخرى: اعتبار الذين يتقاضون مساعدة شهرية من صندوق المعونة الوطنية اعتبار تامينهم الصحي مماثلاً للتامين الصحي للموظفين.

واهدف من هذا الاقتراح الى هدف معين وهو :

ان الموظف المؤمن صحياً اذا لم يتوفر لدى مستودعات وزارة الصحة، سوف يشترى له دواء من الصيدليات الخاصة وعلى حساب التأمين الصحي، بينما الفقير التي يتقاضى مساعدة شهرية اذا لم يوجد وهم بالآلاف اذا لم يوجد في مستودعات وزارة الصحة يقولوا له اشتري على حسابك، واعطيت مثال لوزير الصحة.

معالي رئيس المجلس:

انت تقترح بأن يشمل التأمين الصحي المواطنين الذين يتقاضون من صندوق المعونة الوطنية بنفس السوية مع موظفين الدولة.

من يوافق على هذه التوصية؟ برفع الايدي

السيد الامين العام:

(٣٢) من (٦٦)

معالي رئيس المجلس:

نقطة نظام استاذ ابراهيم

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني:

عندما عد رفع بعض الاخوان اصابعهم بعد العد، ارجو ان يعاد العد

معالي رئيس المجلس:

التصويت على هذا المقترح بالوقوف الزملاء؟ عد الاصوات

السيد الامين العام:

(٣٦) من (٦٦).

معالي رئيس المجلس:

وتقر التوصية، دكتور الكوفحي.

الدكتور احمد الكوفحي:

شمول العاملين في المهن الطبية المساعدة بالعلاوة الفنية اسوة بزملائهم العاملين في القطاع الصحي.

لانهم يقومون بالجهد اكثر من الجهد الذي يقوم به الاخرون وغير مشمولين بالعلاوة الفنية التي يتقاضاها الاخرون.

معالي رئيس المجلس:

مقترح الدكتور الكوفحي مطروح على المجلس الكريم؟ عد الاصوات

السيد الامين العام:

(٣٢) من (٦٦)

معالي رئيس المجلس:

لم ينجح الاقتراح، معالي وزير الصحة

معالي وزير الصحة:

شكراً معالي الرئيس

ارجو ان اوضح للزملاء ان هذا الاقتراح ماله ضرورة حيث ان الوزارة باعادة الهيكلة وتدرس الان ضم جميع العاملين في قطاع وزارة الصحة الى مثل هذه العلاوات وندرسها مع وزارة التنمية الادارية.

معالي رئيس المجلس:

شكراً، الدكتور نزيه عمارين

الدكتور نزيه عمارين:

شكراً سيدي

الحقيقة مع تقديري لجميع هذه التوصيات الا انني ارى فيها تفتيتاً للجهد وضياع للجهد والمال وهدر للمال، الحل الوحيد لضمان هذا الموضوع كله، هو الطلب من الحكومة الاسراع في اخراج مشروع التأمين الصحي الشامل، ولا ادري لماذا تتلكأ الحكومة والحكومات السابقة في هذا الموضوع، انا افتتح توصية من المجلس الكريم بالطلب من الحكومة الاسراع في اخراج مشروع التأمين الصحي الشامل، لانه يحل جميع هذه الاشكاليات ويضمن العناية الطبية العلاجية والوقائية لجميع المواطنين وهو الحل الوحيد للاشكال اللي نحن فيه وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

انت تقترح مشروع التأمين الصحي الشامل، الطلب من الحكومة بالاسراع او انجاز مشروع التأمين الصحي الشامل.

اطرح اقتراح الدكتور كتوصية على المجلس؟ عد الاصوات

السيد الامين العام:

(٤٢) من (٦٨)

معالي رئيس المجلس:

تقر التوصية، السيد المقرر:

السيد المقرر:

ثامناً: وزارتي التعليم العالي والتربية والتعليم

بالرغم من تقدير اللجنة لجهود وزارتي التعليم العالي والتربية والتعليم بالحفاظ على مستوى التعليم ونشر المعرفة الا أن اللجنة توصي بما يلي :

أ - تعديل قانون الجامعات الاهلية من حيث التدقيق بأهلية الجامعة وهيئة التدريس فيها وتوفير الامكانات الفنية اللازمة مما يمكن توجيه التعليم فيها حسب حاجات المجتمع ومتطلبات التنمية.

معالي رئيس المجلس:

السيدة توجان فيصل

السيدة توجان فيصل:

(أ) تقول ان تعديل قانون الجامعات الاهلية من حيث تدقيق باهلية الجامعة وهيئة التدريس وتوفير الامكانات الفنية اللازمة لهنا جيد، هذا عن مستوى التعليم انه ما ينحدر مستوى التعليم في الجامعات الاهلية، تأتي بقية التوصية وتقول: مما يمكن توجيه التعليم فيها حسب حاجات المجتمع ومتطلبات التنمية.

أي انه عاد وصغرها وحسرها في موضوع التعليم الموجهة، هذه التوصية مستوى التعليم، توصية بحد ذاتها مختلفة، الجزء الاخر جاء في توصية الفقرة (هـ):

التنسيق الكامل بين الوزارتين لتوجيه مخرجات التعليم نحو خدمة حاجات المجتمع والتقدم والبحث العلمي.

أي ان التقنين او التوجيه حول حاجات البلاد جاء في توصية اخرى، والتوصية الاولى تكسر كاملاً اذا استمر عجز التوصية مع صدرها لان الاساس هو مستوى التعليم.

فاقترح ان تقف عند الجزء الاول من التوصية، عند الامكانات الفنية اللازمة.

معالي رئيس المجلس:

السيد رئيس اللجنة

السيد رئيس اللجنة:

شكراً معالي الرئيس

اعتقد ان محل هذا الاقتراح هي ان الاخت توجان عضوة في اللجنة المالية، فيمكن ان يطرح هذا في اللجنة.

معالي رئيس المجلس:

اطرح الاقتراح، من مع اقتراح الاخت توجان بالوقوف؟ برفع الايدي.

السيد الامين العام:

(٢٠) من (٦٧)

معالي رئيس المجلس:

لم ينجح الاقتراح، التوصية (أ)؟ موافقة.

السيد المقرر:

ب- اعادة النظر في نظام القبول في

الجامعات الحكومية وزيادة االاهتمام بالهيئات التدريسية.

معالي رئيس المجلس:

التوصية (ب)؟ موافقة.

السيد المقرر:

ج- الترشيد في تكاليف اقامة المنشآت الجامعية والاهتمام بالمحتوى بما في ذلك المختبرات والادوات العلمية.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة

السيد المقرر:

د - التوسع في اعداد البعثات العلمية والاقراض واقتصارها على الفقراء والمعوزين من الطلبة.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

هـ- التنسيق الكامل ما بين الوزارتين لتوجيه مخرجات التعليم نحو خدمة حاجات المجتمع والتقدم والبحث العلمي.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

و - الحد من هجرة الكفاءات والكوادر المدربة في وزارة التربية والتعليم كي لايتم الاضرار بمستوى التعليم العام لاسيما في المناطق النائية والريف والبادية والضواحي.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

ز - توسيع وتأهيل مدارس الريف والبادية والضواحي بحيث تتحقق العدالة في مستوى التعليم مع المدن.

معالي رئيس المجلس:

الدكتور فرح الربضي.

الدكتور فرح الربضي:

شكراً معالي الرئيس

اعتقد ان المدارس في الاماكن النائية نسبة (٢٠٪) المقترحة او التي يعمل بها الان لا تغري ولا تحفز أي انسان، فاقترح ان تكون هذه الزيادة (١٠٠٪) بالنسبة للراتب الاساسي في هذه المنطقة للمعلمين والمعلمات.

معالي رئيس المجلس:

على اية فقرة هذه يا دكتور؟

الدكتور فرح الربضي:

اضافية.

معالي رئيس المجلس:

فقط عندما انهي اعطيني الاقتراح الاضافي، الفقرة (ز) مطروحة للتصويت؟ موافقة.

السيد المقرر:

الفقرة (ط) تقديم الحوافز للمعلمين في المدارس النائيه والبعيده عن مركز المدن.

معالي رئيس المجلس:

الفقرة (ط) مطروحة للتصويت؟ موافقة.

الدكتور فرح

الدكتور فرح الربضي:

الزيادة للمعلمين والمعلمات العاملين في المناطق النائية (١٠٠٪) من الراتب الاساسي لا من (٢٠٪) المعمول به حالياً.

معالي رئيس المجلس:

لاعرف اذا كان اقتراحك يتعلق بموازنة (٩٧) سيكون دستوري او غير دستوري، انا اخشى ان هذه تتسبب زيادة في النفقات. الاستاذ المومني.

السيد ضيف الله المومني:

اقترح اعادة النظر ثانية في اظهار نقابة المعلمين للوجود.

معالي رئيس المجلس:

هذه خرج فيها تفسير اعتقد، الدكتور عويضه

الدكتور محمد عويضه:

الالتزام بعدم اجراء أي زيادة على الرسوم التعليم الجامعي.

معالي رئيس المجلس:

نقطة نظام الاستاذ عبدالرؤوف

السيد عبدالرؤوف الروابده:

يا سيدي نقطة النظام اذا سمحت لي، في كل التوصيات كان فيها اعادة النظر في العلاوات، وقبل قليل صوتنا على اعادة النظر في اقتراح الشيخ الكوفحي بس لمختصي التخدير، نحن بدنا الذين يصحون الناس المعلمين، اتمنى سيدي ان نعود الى توصية الاخ فرح واغيرها على الشكل التالي :-

اعادة النظر برواتب المعلمين وعلاواتهم بحيث تصبح بمستوى افضل من أي جامعي في جهاز الدولة.

اذا كنتم تفكرون باعادة النظر في الوطن وتنمية هذا الوطن، من العلاواة للمعلم قبل أن تكون لاية مهنة أخرى صانع العقول افضل من صانع الابدان مشكوراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس:

الدكتور الكوفحي

الدكتور احمد الكوفحي:

شكراً معالي الرئيس

وضع خطة لاستيعاب حملة دبلوم الجامعي المتوسط للحصول على الدرجة الجامعية الاولى. لانهم الان يأخذوا ثلاثة من كل تخصص وهذا ظلم، لانه طالما دخل في كلية مجتمع بدنا نستوعب عندهم طموح.

معالي رئيس المجلس:

الاستاذ عبدالعزيز جبر

السيد عبدالعزيز جبر:

الحقيقة انا بالنسبة للاقتراح الي قدمه ضيف الله لا اقول نقابة اذا كانت مخالفة للدستور لكن اقول :-

ان على هذا المجلس ان يوصي بايجاد تنظيم معين لكيان المعلمين في هذا البلد، فهم الفئة المظلومة، وانا طبعاً لم اخالف الدستور في هذا، لذلك ارى ان تكون صيغة معينة. اقتراحي الاخر، الحقيقة انا اقترح ان تلغى الرسوم التي رفعت على المنتسبين بالدراسات العليا.

والاقتراح الاخر ايجاد اتحاد لطلابنا في جامعاتنا في الاردن على مستوى الاردن، الاردن بحاجة الى هذه التنظيمات حتى ينظم الطلبة ليكونوا قوة لهذه الامة وقوة للشعب الاردني.

معالي رئيس المجلس:

الدكتور همام سعيد

الدكتور همام سعيد:

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس موضوع الرسوم الجامعية في الدراسات العليا هي قضية تختلف عما طرحه الدكتور محمد عويضه، لان تخفيض رسوم الدراسات العليا في الجامعات الرسمية التي رفعت.

معالي رئيس المجلس:

السيدة توجان فيصل

السيدة توجان فيصل:

التوجه بتوصية جديدة للجامعات الاهلية، الزام الجامعات الاهلية بتعيين الكوادر التدريسية الوطنية وعدم الاستعانة بمن هم من الخارج الا في حالة عدم توفر التخصص، فيه عندنا عدد ضخم من حملة الدكتوراه عاطلين عن العمل ويسترخصوا ويأتوا بالباكستاني والعراقي والمصري ويعين، وبينما حملة الشهادات العليا عاطلين عن العمل، اين سيشتغل حامل الدكتوراه اذا جامعاتنا لم تعينه؟

معالي رئيس المجلس:

اطرح الاقتراحات التي وردت من الزملاء، بداية اعادة النظر برواتب المعلمين وعلاواتهم مطروحة للمجلس من مع هذا المقترح؟

اكثرية واضحة.

الثاني الالتزام بعدم زيادة الرسوم التعليمي الجامعي وتخفيض رسوم الجامعات العليا، من مع هذا الاقتراح؟

لم ينجح.

ثم اقترح استيعاب طلبة الدبلوم في الجامعات او اعطاؤهم فرصة التجسير للجامعات لتكملة الدراسات العليا؟

من مع الاقتراح؟

نجح الاقتراح.

ثم الاقتراح الاخير لدي، عدم الاستعانة بالكفاءات الخارجية في الجامعات الا عند عدم توفر ذلك التخصص في المملكة او من ابناء المملكة.

من مع هذا؟ واضح اكثرية.

الاستاذ حاتم الغزاوي.

السيد حاتم الغزاوي:

معالي الرئيس هناك تجمعات سكانية يزيد عن (٢٠٠) نسمة، الاقتراح هو :

شمول هذه التجمعات بمدارس ابتدائية حتى لا يتعرض الاطفال الى قطع الشوارع وقطع مسافات بعيدة جداً.

معالي رئيس المجلس:

هناك اقتراح بايجاد اتحاد عام لطلاب الجامعات الاردنية، من مع التوصية؟ لم تنجح التوصية.

الدكتور بسام العموش

الدكتور بسام العموش:

شكراً معالي الرئيس

انا ارسلت لك ورقة فيها ستة اقتراحات، ارجو عرضها اذا تكرمت.

معالي رئيس المجلس:

يا سيدي ان اقتراحاتك للأسف اذا ممكن دكتور، فقط عند النقطة كل اقتراح التي يتعلق بالوزارة تعطيني ياه.

الدكتور بسام العموش:

انا والله لم اصورها وانا اعطيتك النسخة الوحيدة واليتيمة.

معالي رئيس المجلس:

هناك اقتراح الغاء وزارات الدولة كيف بدي اطرحه مش عارف.

الدكتور بسام العموش:

الغاء وزارات الدولة هيك تقترح.

معالي رئيس المجلس:

اذا ممكن اخي بسام عند كل نقطة تتعلق بمقترح لك ان تعطيني الاقتراح.

الدكتور بسام العموش:

ستة اقتراحات موجودة.

معالي رئيس المجلس:

فقط لكي نكون واضحين مع بعض، لديك مجموعة من الاقتراحات في المكان التي تعتقد ان هذا الاقتراح مناسب اعطيني الاقتراح حتى، اطرحه على الزملاء.

الدكتور بسام العموش:

ارجو استعادة الورقة حتى احكي منها.

معالي رئيس المجلس:

الدكتور الكوفحي

الدكتور احمد الكوفحي:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس

هجرة العقول تتم كثيرا بقرار أ مني، ولذلك اقترح عدم الاستئناس برأي الدوائر الامنية عند التعينات في الجامعات.

اصوات: '

نثني

معالي الرئيس:

الاستاذ ابوعصام

السيد عبدالرؤوف الروابده:

اتمنى على زملائي الكرام ان نتحدث في الموازنة وموضوعها، نحن لسنا في بحث سياسة الدولة كاملة والا لجئنا باقتراحات اولها على باب المجلس واخرها يصل لهنا، نريد امورا تتعلق بالشأن المالي في سياسة الدولة وشكرا سيدي.

معالي رئيس المجلس:

يا دكتور خلونا في صلب موضوعنا، لدي أي من الزملاء العديد من القضايا التي تدور في الليل والنهار، ليس بالضرورة ان تطرح الان.

هناك اقتراح من الاستاذ حاتم وهو :

وجود مدرسة ابتدائية مختلطة لكل تجمع

سكاني من (٢٠٠) نسمة فما فوق.

مطروح للمجلس الكريم؟ لم ينجح الاقتراح.

السيد المقرر

السيد المقرر:

تاسعاً : وزارة التنمية الادارية :

أ – وضع خطة شاملة لاعادة تأهيل الكوادر الادارية ووضع الهياكل التنظيمية للوزارات والوصف الوظيفي لكوادرها.

معالي رئيس المجلس:

الدكتور بسام العموش

الدكتور بسام العموش:

شكراً معالي الرئيس

انا اقترح على الزملاء الغاء وزارة التنمية الادارية، لاننا لا نرى لها أي اثر واظن ان معالي الوزير نفسه يعترف بانه ليس لديه صلاحيات فيما يتعلق بالعمل، اقترح الغاء هذه الوزارة.

معالي رئيس المجلس:

التوصية (أ) مطروحة للمجلس؟ موافقة

السيد المقرر:

ب – وضع أسس جديدة للتوظيف والتصنيف وتقديم الحوافز بحيث تتحقق العدالة وتفعل ادارة الدوائر.

معالي رئيس المجلس:

مطروحة للمجلس؟ موافقة.

السيد المقرر:

ج – الغاء نظام التوظيف في ديوان الخدمة المدنية واستبداله بنظام فحص للقبول بحيث شرف عليه جهات محايدة تحقق العدالة بين المواطنين مع مراعاة ظروف التعليم والتأهيل في مناطق المملكة المختلفة.

معالي رئيس المجلس:

الاستاذ العكور

السيد عبدالرحيم العكور:

شكراً معالي الرئيس

الحقيقة نحن مع وجود ديوان الخدمة المدنية، نعاني معاناة صعبة في تعيين الخريجين بشكل عام، مع ان ديوان الخدمة المدنية يجرى امتحانات في الترشيح، وامتحانات الترشيح بصراحة نشعر باستمرار انها لترضيه أصحاب النفوس، واذا اقررنا الغاء نظام التوظيف في ديوان الخدمة المدنية وجعله كله امتحانات، معنى ذلك ما عمره واحد فقير يتوظف، اللي يتوظفوا ابناء السادة وابناء القادة فقط، ولذلك هذه الملاحظة ارجو ان تلغى نهائياً وان يبقى نظام التوظيف بديوان الخدمة المدنية، اقترح رد التوصية.

معالي رئيس المجلس:

السيد المقرر:

السيد المقرر:

شكراً معالي الرئيس

يا سيدي هذه التوصية لاتتعلق بالغاء نظام الفحص القبول، بل انها تستبدل نظام التوظيف في ديوان الخدمة المدنية بنظام فحص للقبول

تشرف عليها جهات محايدة اخرى غير ديوان الخدمة المدنية.

معالي رئيس المجلس:

الدكتور همام سعيد

الدكتور همام سعيد:

معالي الرئيس انا اقترح الغاء التوصية لاننا نخشى اذا الغى ديوان الخدمة المدنية ان يصبح التعيين كيفياً كل يعين كما يحلو له، ارى شطب هذه التوصية لانها خطيرة وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

دولة رئيس الوزراء

دولة رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الدفاع:

معالي الرئيس فقط اردت ان انبه للمادة (١٢٠) من الدستور وهو ان تشكيلات دوائر الحكومة ودرجاتها واسماؤها ومنهاج ادارتها وكيفية تعيين الموظفين وعزلهم والاشراف عليهم وحدود صلاحياتهم واختصاصاتهم هي من صلاحيات السلطة التنفيذية لوحدها وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

شكراً، معالي ابوعصام

السيد عبدالرؤوف الروابده:

الحقيقة دولة الرئيس فتح لي باب الحكي، هذه توصيات بمعنى ان تأخذ بها الحكومة اولا تأخذ ليست توصيات ملزمه، لكنها تطبق وفق احكام الدستور والقانون يا سيدي :

ان الله يحب ان تؤتى رخصة كما تؤتى عزائمه. سيدي انا اريد ان اعرف من هي الجهة المحايدة في الاردن؛ نأتي بسويسريين والا المطلوب نمساويين والا من هيئة الامم المتحدة.

اذا كنا نتحدث عن السلطة التشريعية فنتحدث عنها اليس جانباً محايداً، والسلطة التنفيذية ليست جانباً محايداً.

من هي الذي يتحدث عن سلطة محايدة؟ لدينا القضاء ولكنه لا يتحدث الا عند حصول جريمة ما، اما ان يقال :

وانشاء جهة محايدة.

انا اعتقد انه تدخل في شؤون الادارة لا معنى له، واوكد لزملائي في الدول اللي ما فيها نظام مؤسسي فحص القبول هو فحص لتمرير من نريد قبوله وشكراً سيدي.

معالي رئيس المجلس:

الدكتور الكوفحي

الدكتور احمد الكوفحي:

شكراً معالي الرئيس

ابقاء نظام التوظيف في ديوان الخدمة المدنية على مبدأ الاقدمية فقط، الاقدمية تزيل كل الاشكاليات.

معالي رئيس المجلس:

السيدة توجان فيصل

السيدة توجان فيصل:

لاحقيقة هذا ايضاح قبل التصويت، هنا يجري الاعتقاد انه عندما تنسب ديوان الخدمة يعين فوراً، ديوان الخدمة تنسب حسب نظام الاولويات الذي وضع عندها، لكن الجهة التي تعين لها قرار تعين وترد على الديوان احيانا

وتقول لها هذا المرشح يفتقد لمواصفات محددة يلزم بهذا العمل وجرى عديداً، يعني لا تقيد يد الجهة المعنية نهائياً اذا كان في مواصفات محددة، اذن هنا الجهة المعينة لها هذا الحق، والفكرة العامة الان وكأن اذا بعث الديوان الوزارة راح تعينه، لا الوزارة تملك البراح هذا لا تزال فأنا مع الغاءه لان الغاءه لا يقيد يد الوزارة.

معالي رئيس المجلس:

الاقتراح اولاً بشطب التوصية نهائياً، من مع الغاء التوصية؟ برفع الايدي

السيد الامين العام:

(٤٣) من (٦٧).

معالي رئيس المجلس:

وتشطب التوصية، السيد المقرر

السيد المقرر:

د – دعم ديوان الرقابة والتفتيش الاداري وتأهيل كوادره وتنمية خبراته ومعرفته بحيث لا يزيد من البيروقراطية ويشجع اجراءات التنمية.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

الدكتور احمد الكوفحي.

الدكتور احمد الكوفحي:

ابقاء نظام التوظيف في الخدمة المدنية على اساس الاقدمية فقط.

معالي رئيس المجلس:

من مع هذا الاقتراح؟

السيد الامين العام:

(٢٣) من (٦٦)

معالي رئيس المجلس:

الدكتور نزيه عمارين

الدكتور نزيه عمارين:

شكراً معالي الرئيس

الاقتراح ينص على ما يلي :

سحب صلاحيات التوظيف من السادة الوزراء لجميع الفئات ونقل الى ديوان الخدمة المدنية.

معالي رئيس المجلس:

دكتور هل تضمن ان بعض هذه الصلاحيات ليست مقننة بقوانين انا لا استطيع ان اجيبك على هذا لكنها توصية ان تعارضت مع أي قانون او تعارضت مع الدستور فلا يؤخذ بها.

الدكتور نزيه عمارين:

يا سيدي كيف نضمن عدم اساءة هذه الصلاحيات، سيدي نحن الان نعيش فعلاً تجاوزات خطيرة من السادة الوزراء سواءً في هذه الحكومة او الحكومات السابقة.

من يضمن العدالة الاجتماعية سيدي؟

معالي رئيس المجلس:

سيدي هذا دور للرقابة، على أي حال ساطرح توصيتك. توصية الدكتور مطروحة على المجلس الكريم، من مع التوصية؟

لم تنجح التوصية.

السيدة توجان

السيدة توجان فيصل:

حقيقة اقتراحي يشطب الباب نفسه، انا اقول:

الغاء وزارة التنمية الادارية ككل، لان التنمية الادارية هي شأن من شؤون رئاسة الوزراء ككل، ولا تأتي وزارة وتفرض رؤياها في التنمية على وزارة اخرى، الا ان يصبح وزير التنمية الادارية هو وزير وزراء أي رئيس الوزراء، انا اعتقد ان هذه الاجراءات تضم لتبقى في حيز رئاسة الوزراء والغاء الوزارة كاملة.

معالي رئيس المجلس:

معالي وزير الشباب

معالي وزير الشباب:

شكراً معالي الرئيس

يعني الحقيقة لو اقرت هذه التوصية فكأنها تعني سحب ثقة من احد الوزراء وكأنها طرح ثقة.

معالي رئيس المجلس:

معالي وزير التنمية الادارية

معالي وزير التنمية الادارية:

شكراً معالي الرئيس

يعني الادارة تكتسب في كل دول العالم اهمية اكبر، يعني كنت اتمنى من الاخت توجان ان تقول :

ان تعطي هذه الوزارة صلاحية اكبر لتفعيل دورها، حتى الامم المتحدة عقدت في شهر نيسان اول مرة يمكن في تاريخها اجتماع مهم خصت الجمعية العامة للامم المتحدة عن دور الادارة في التنمية، وزارات التنمية الادارية في معظم دول العالم ضرورية لكن لها صلاحيات اكثر حداً، البعض يسميها وزارة الخدمةالمدنية والبعض يسميها الاصلاح الاداري بوزارة التطوير الاداري هي تقوم بعمل مهم سواء اعادة الهياكل او تطويرها او تحديث التشريعات او مراقبة الاسس وتعيين الوظائف وتطويرها، بحيث يحقق العدالة ويحقق الفعالية وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

دور وزارة التنمية الادارية واضح، لكن برغم ان دور وزارة التنمية الادارية مفهوم وواضح، لكن هناك توصية من الدكتور بسام بالغاء الوزارة، من مع التوصية؟

لم تحصل على اكثرية التوصية

الاستاذ هاني المصالحة

السيد هاني المصالحة:

شكراً معالي الرئيس

تقدمت باقتراح خطير وانا وسعادة النائب حاتم الغزاوي وهذا الاقتراح هو :-

وضع اسس جديدة للتوظيف في ديوان الخدمة المدنية، بحيث يكون التوظيف على مستوى اللواء.

ارجو التصويت على هذا الاقتراح.

معالي رئيس المجلس:

الدكتور طراد القاضي

الدكتور طراد القاضي:

عندي اقتراحين

الاقتراح الاول : الزام المؤسسات الحكومية والوطنية عدم توظيف غير الاردنيين الا في الضرورة القصوى وانهاء عمل من يعمل واحلال الاردنيين مكانهم فوراً.

الاقتراح الثاني : تحصين دائرة الرقابة والتفتيش وتفعيلها وعدم محاسبتها ولها الحق ان تحاسب الكبير والصغير.

معالي رئيس المجلس:

الاستاذ ابوعصام

السيد عبدالرؤوف الروابده:

جزءنا الوطن حتى تشظى مزاقة، ولم يعد بالأمكان الحديث عن الوحدة الوطنية ونحن نجزئها الى قرى كل (منتين) منها اصبحت التعيين على مستواها، انا اوصي ان يكون التعيين في الاردن على مستوى المملكة ككل، لاننا لا نريد لابنائنا ان يخدموا في قراهم يكونون جزءً من خلافاتها وصراعاتها، نريد وطناً للجميع، ابن الشمال يخدم في الجنوب وابن الجنوب يشتغل في الشمال، وهكذا نبني وطناً واحداً، اما تجزئة هذا الوطن الى وحدات صغيرة فالثمن الذي ندفعه ثمن من الاقليمية والجهوية التي نعرف اين تبدأ ولا نعرف اين تنتهي وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس:

شكراً، الاستاذ سليمان السعد

السيد سليمان السعد:

شكراً معالي الرئيس

انا اقترح اضافة فقرة جديدة، لغايات تفعيل ديوان الرقابة والتفتيش وهو اعطاء رئيس ديوان الرقابة والتفتيش الحصانة المعطاة لرئيس ديوان المحاسبة.

معالي رئيس المجلس:

الاستاذ حاتم

السيد حاتم الغزاوي:

سيدي الرئيس لم يكن المقصود من اقتراح سعادة الاخ هاني مصالحه وانا، التقليل من شأن الوحدة الوطنية او تفتيتها انما كان القصد ان تكون هناك فرصة حتى يتعين ابناء اللواء، لا ان يضيعوا في متاهة المحافظة او المملكة وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

شكراً، ساطرح الاقتراحات جميعها بمنتهى الهدوء والراي للمجلس هناك اقتراح بوضع اسس جديدة للتوظيف في ديوان الخدمة المدنية بحيث يكون التوظيف على مستوى الالوية.

من مع الاقتراح؟ لم يحقق الاغلبية.

هناك اقتراح بالزام المؤسسات الحكومية والوطنية بعدم التوظيف غير الاردنيين الا للضرورة القصوى.

من مع هذا الاقتراح؟ واضح اكثرية.

ثم هناك اقتراح بتفعيل دور دائرة الرقابة والتفتيش، وهذه موجودة.

الاستاذ سليمان السعد

السيد سليمان السعد:

اعطاء رئيس ديوان الرقابة والتفتيش

طبق الأصل

الحصانة المعطاة لرئيس ديوان المحاسبة.

معالي رئيس المجلس:

السيد المقرر

السيد المقرر:

عاشرا : وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة :-

أ - تعظيم دور الوزارة من خلال الاشراف الفني والاداري على البلديات ودعم الكوادر الفنية في الوزارة للقيام بخدمة البلديات لاسيما الصغيرة منها.

معالي رئيس المجلس:

الاستاذ العكور

السيد عبدالرحيم العكور:

معالي الرئيس البلديات جهات محلية شعبية منتخبة واللي يديروها ناس جاؤوا من الانتخاب والوزارة مؤسسة حكومية تنفيذية فأنا اعتقد ان هذا محاولة للتغول من الوزارة على البلديات، انا اقترح ما يلي :-

شطب الجزء الاول من العبارة (تعظيم الى على البلديات)

لان البلديات جهات منتخبة فلا يجوز حقيقة لجهة ان تبسط سيطرتها عليها ونفوذها وتبقى الثانية (دعم الكوادر الفنية على اساس مساعدة البلديات الضعيفة فقط.

معالي رئيس المجلس:

الاستاذ هاني مصالحه

السيد هاني المصالحة:

شكراً معالي الرئيس

في الواقع تعظيم الدور هذا شيء مخالف لقانون وزارة البلديات والمجالس المحلية انا اقتراحي ان يكون التعبير ادق وهو :

تفعيل دور الوزارة وليس تعظيم، التعظيم هنا بالنسبة لدور الوزارة وهو اعطاءها صلاحيات اكثر مما هو مقرر قانونا، اما التفعيل هو عمليا لتوضيح وتقييم دورها وتنشيط الدور ليس الا وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

السيد رئيس اللجنة

السيد رئيس اللجنة:

انا موافق على اقتراح الاخ هاني.

معالي رئيس المجلس:

السيدة توجان فيصل

السيدة توجان فيصل:

اذا قبلنا توصية الزميل مصالحة وكأننا نتهم ان وزارة البلديات لا تفعل دورها، وانا اربأ بهذا الاتهام عن وزير البلديات، اقول لا خليها عند دعم وشطب الجملة الاولى.

معالي رئيس المجلس:

الدكتور العموش

الدكتور بسام العموش:

شكراً معالي الرئيس

الحقيقة ان تعظيم دور الوزارة لا يعني انه اعتداء على ناس منتخبين لكن ثبت ان فيه ناس منتخبين ايضاً وبتلاعبوا من خلال البلديات.

معالي رئيس المجلس:

شكراً، الاستاذ نادر الظهيرات

السيد نادر الظهيرات:

سيدي الرئيس صلاحيات رؤساء البلديات والمجالس البلدية هي بموجب قوانين وانظمة موجودة وهذه تطبق من خلال قيام هؤلاء الرؤساء بدورهم ضمن صلاحياتهم المخولة اليهم بموجب انظمة وقوانين وشكراً سيدي.

معالي رئيس المجلس:

هناك اقتراح بشطب السطر الاول من التوصية (أ) وهو :

تعظيم دور الوزارة بالاشراف الفني والاداري على البلديات والابقاء على الجزء من التوصية.

من مع الاقتراح؟ لم يحظي بالاكثرية.

هناك تعديل ادخله الاستاذ هاني بأن تستبدل كلمة تعظيم بتفعيل. من مع هذا المقترح؟ برفع الايدي.

(٤٦) من (٦٧)

وينجح المقترح، التوصية بعد التعديل المقترح مطروحة على المجلس؟ موافقة.

السيد المقرر:

ب – دعم موازنات البلديات بزيادة حصص عوائد المحروقات وتخصيص نسبة من رسوم ترخيص المركبات وغرامات السير التي تقع ضمن حدود البلديات.

معالي رئيس المجلس:

الاستاذ عبدالرؤوف الروابده

السيد عبدالرؤوف الروابده:

سيدي الرئيس، اللهم اجعل كلامنا خفيفاً على اللجنة المالية، ارجو ان تدلني اللجنة المالية على تناقضها الواضح بين قرار صوتنا عليه قبل عشرة ايام عندما الغينا رسوم عوائد المحروقات، وضممناها الى رسوم الحكومة ودخلت الى الخزينة ثم خرجت بشكل تبرع، وهي تأتينا في هذه التوصية زيادة حصص عوائد المحروقات لقد التغيت لم يعد لعوائد المرحوقات وغيرها بقانون توحيد الرسوم والضرائب ادخلنا رسوم الجامعات والرسوم المفروضة الى البلديات الى الخزينة، واصبحت تخرج على شكل تبرع، ولسوء الحظ ان مجلس النواب قد وافق على ذلك، أما وقد وافق ان نقول:

زيادة تبرعات الحكومة من خزينتها لحساب البلديات وهو رجاء حولنا قانوناً مشروعاً يحدد رسوماً للبلديات الى رجاء توصية الى الحكومات، اريد ان اسجل هذا واعرف انه لم يمر وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس:

شكراً، معالي وزير البلديات

معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة:

المقصود من التوصية زيادة المبالغ المخصصة للبلديات من مجمل الضرائب التي تجبيها الحكومة.

معالي رئيس المجلس:

السيد رئيس اللجنة

السيد رئيس اللجنة:

شكراً معالي الرئيس

من قال ان التبرعات ليست عوائد، هي ايضاً ضمن تعريف العوائد لذلك ارجوالابقاء على التوصية كما كانت.

معالي رئيس المجلس:

نقطة نظام اخي ابوعصام

السيد عبدالرؤوف الروابده:

نقطة نظام ان نصحح كلمة عوائد ونص قانوني ليست تبرعات لقد وردت بنص قانوني بالضريبة الاضافية، اسمها عوائد المحروقات على لتر البنزين ولتر الكاز والسولار، اعني الكاز هذا الذي تتكلم عنه الان اصبح ملغياً بحكم القانون.

الاقتراح :

دعم موازنات البلديات من خزينة المملكة الاردنية الهاشمية.

معالي رئيس المجلس:

هناك اقتراح بزيادة دعم البلديات من خزينة الدولة، من مع هذا المقترح؟ واضح انه اكثرية.

السيد المقرر:

ج – تخصيص نسبة من عوائد الاسواق المركزية الزراعية في المدن للبلديات المحيطة بها.

معالي رئيس المجلس:

الاستاذ هاني المصالحة

السيد هاني المصالحة:

شكراً معالي الرئيس

في الواقع ان الفقرة (جـ) هذه مخالفة للقانون، مثلاً قانون امانة العاصمة الرسوم التي تستوفي من الاسواق المركزية ملكها لامانة العاصمة وبالتالي هذه الفقرة مخالفة للقانون وارجو شطبها من توصيات اللجنة المالية.

معالي رئيس المجلس:

معالي وزير البلديات

معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة:

معالي الرئيس الحقيقة حسب نص التوصية هي مخالفة قانونيا، لان هذه الرسوم للبلديات، والبلديات موازناتها مستقلة، واذا كانت هي توصية للبلديات او لامانة عمان ان تتبرع هي للبلديات الثانية فأنا مع هذه التوصية.

معالي رئيس المجلس:

الاستاذ عبدالرؤوف

السيد عبدالرؤوف الروابده:

دعم للبلديات المجاورة لعمان واربد والزرقاء، هل هذا هدفنا؟ ان نحمل من الزرقاء مشان نعطي الهاشمية، ونحمل عمان مشان مرج الحمام، ونحمل من اربد مشان الصريح، هذه رسوم على تجارة داخل البلدية، من اراد دعم البلديات المحيطة بالمدن لايحملها على ظهر المدن، لان اوضاع مدننا ليست مريحة، اوضاع قرانا احسن منها المدن استثني عمان، لذلك يا سيدي هذا تدخل بقانون هذه الرسوم محصلة بمقتضى قانون كيف يخصص جزء منها بقرار اداري وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

شكراً، رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة:

شكراً معالي الرئيس

نحن خصصنا النواتج الزراعية النواتج الزراعية لا تخص المدن الكبيرة فقط فهي موزعة في ضواحي المدن وموزعة في القرى الزراعية التي هي ايضاً تصب في البلديات الصغيرة المحيطة بالمدن الكبرى، فما دور هذه البلديات الكبرى ان تؤخذ عوائد كبيرة جداً من عوائد المزروعات التي هي تهم البلديات الاخرى، فمن جاء الموضوع يجب دعم البلديات من تلك النواتج التي تحيط بها.

معالي رئيس المجلس:

معالي وزير العدل

معالي وزير العدل:

شكراً معالي الرئيس

مع الاحترام لما ذكره رئيس اللجنة المالية، لكن هذه الرسوم تحصل من الاسواق المركزية لكل بلدية بموجب قانون لا يجوز لنا ان نقول يجب على بلدية عمان ان تدفع من هذه المبالغ نسبة الى بلدية مجاورة او محيطة او قريبة من هذا السوق، ما دام هذا السوق ضمن بلدية عمان او ضمن بلدية اربد او ضمن بلدية الكرك تدفع هذه الرسوم وهذه العوائد الى البلدية المختصة، لا يجوز بقرار اداري او بتوصية ان نخالف القانون معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس:

اطرح بداية اقتراح بشطب التوصية؟ واضح بالاكثرية.

السيد المقرر:

د – العمل على دمج البلديات الصغيرة والمجالس القروية في بلديات كبيرة واحدة لتعظيم دورها في خدمة المجتمع المحلي.

معالي رئيس المجلس:

الاساذ ابوعصام.

السيد عبدالرؤوف الروابده:

العمل على دمج البلديات الصغيرة والمجالس القروية المتجاورة، مشان ما يفكروا كل الاردن يعني، في بلدية كبيرة واحدة.

معالي رئيس المجلس:

الدكتور عبدالمجيد العزام

الدكتور عبدالمجيد العزام:

اقترح شطب التوصية حقيقة، لان هناك في مجالس قروية كبيرة واكبر من مجالس تم ترفيعها الى بلديات، ويمكن ان يؤدي ذلك الى اشكالات ادارية كثيرة، واجتماعية بين المجالس القروية الكبيرة وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

الاستاذ حاتم الغزاوي

السيد حاتم الغزاوي:

المجالس القروية المتجاورة الصغيرة، حتى لا نقع في المحظور التي اورده معالي الدكتور عبدالمجيد.

معالي رئيس المجلس:

يعني ان المجالس القروية بطبيعة الحال هي اعتقد صغيرة.

السيد حاتم الغزاوي:

فيه صغيرة وفيه كبيرة.

معالي رئيس المجلس:

هناك اقتراح بشطب التوصية، من مع شطبها؟

لم ينجح الاقتراح.

التوصية (د) مطروحة على المجلس؟ موافقة.

السيد المقرر:

هـ – الابقاء على مسؤولية وزارة الاشغال العامة بالنسبة للطرق النافذة في البلديات ماعدا أمانة عمان الكبرى لالتقاء جميع الطرق فيها.

معالي رئيس المجلس:

الاستاذ ابوعصام

السيد عبدالرؤوف الروابده:

رغم تطليقي لامانة عمان الكبرى، لكنني ارى تحيزاً من اللجنة المالية ضد امانة عمان، وكأننا كلما رأينا جميلة دارينا البشعة على حسابها، اذا كانت عمان عاصمتنا واجهتنا، واذا كانت عمان عاصمة الوطن وواجهته وهي التي تتحمل مسؤوليات كثيرة، العواصم لايعمل ضدها، والانسان لا يصادم نفسه ولا يحارب قلبه وفؤاده، لماذا تدعم كل البلديات الا امانة عمان الكبرى؟ هذا ظلم بين اتمنى على المجلس الكريم ان يشطبها عدا ماورد ما وراها.

معالي رئيس المجلس:

رئيس اللجنة تفضل

السيد رئيس اللجنة:

معالي الرئيس انني ارى ايضاً ان اللجة المالية ليست متحيزة ضد امانة عمان الكبرى، وان دفاع معالي عبدالرؤوف هو ايضاً تحيز مع امانة عمان الكبرى، وانما هناك تعليل لالتقاء الطرق كافة في عمان كل الطرق تلتقي مع عمان، فلذلك لايجوز ان نقول طريق نافذ من عمان، هذا هو موضوع التوصية، وعمان الكبرى هي فعلاً اكبر بلدية وأغنى بلدية عليها ان تأخذ دورها في الموضوع.

معالي رئيس المجلس:

هناك اقتراح بشطب ما عدا امانة عمان الكبرى لالتقاء جميع الطرق فيها.

من مع هذا الاقتراح؟ لم ينجح الاقتراح.

التوصية (هـ) مطروحة على المجلس الكريم؟ موافقة.

السيد المقرر:

و – معالجة مديونية البلديات بحيث لا تؤثر على أدائها لدورها في خدمة المجتمع المحلي.

معالي رئيس المجلس:

الاستاذ حاتم الغزاوي

السيد حاتم الغزاوي:

الفقرة (و) تنص على معالجة مديونية البلديات بحيث لا تؤثر على ادائها لدورها في خدمة المجتمع المحلي، انا اعتقد ان يستبدل تعبير بحيث لا تؤثر على ادائها وبحيث تصبح الفقرة كالتالي :

معالجة مديونية البلديات بالشكل الذي يمكنها من ادائها لدورها والى اخر الفقرة

معالي رئيس المجلس:

السيدة توجان فيصل

السيدة توجان فيصل:

النص الاصلي في التوصية افضل من النص المقترح، لان عندما تكون بشكل يؤدي الى اداء دورها، وكأنك تفترض انك ستسدد بينما معالجة المديونية قد تكون لها وسائل اخرى، أي ان هذه البلدية ملزمة اذا كان بالامكان ان تسدد مديونيتها، لكن بحيث لا تؤثر على دورها، والنص في التوصية ادق واسلم.

معالي رئيس المجلس:

من مع اقتراح الاستاذ حاتم؟ لم ينجح الاقتراح

النص الاصلي (و) مطروح على المجلس الكريم؟ موافقة؟

السيد المقرر:

ز - تفعيل دور المؤسسة العامة لحماية البيئة باعتبارها المرجع الاساسي للأمور التي تتعلق بالبيئة وتزويدها بالامكانات الفنية والكوادر المؤهلة لتمكينها من القيام بدورها الموكل اليها.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

حادي عشر : وزارة السياحة والاثار :

لما لهذه الوزارة من دور كبير في تعظيم مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني للمدخول السياحي والحفاظ على الاماكن الاثرية والتراث الحضاري فأن اللجنة توصي بما يلي:

أ - اعادة هيكلة الوزارة وجعلها قادرة على ادارة هذا القطاع فنياً وادارياً وجعل كافة الانشطة والامكنة السياحية موحدة تحت مظلتها.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

ب - تدعو اللجنة الحكومة الى التشدد في الحفاظ على الآثار وحمايتها من الاتجار بها وتهجيرها والعمل على اعادة المهجر منها.

معالي رئيس المجلس:

السيد عبدالرحيم العكور

السيد عبد الرحيم العكور:

معالي الرئيس تدعو اللجنة الحكومة الى التشدد في الحفاظ على الاثار (جيد) لكن قصة حمايتها، انا اقول ومعاقبة المتجرين بها او تهجيرها والعمل على اعادة المهجر منها، على اساس معاقبة ليس فقط مجرد حماية لابد من معاقبة من يتجر بالاثار.

معالي رئيس المجلس:

معالي وزير العدل

معالي وزير العدل:

يا سيدي انا ما بحب ان اختلف مع ابوعاصم، لكن العقوبة ليست الحكومة التي تعاقب ولا جريمة ولا عقوبة الا بنص، وهناك قانون الاثار

به عقوبات تطبق حسب الاسس الموجودة في ذلك القانون لذلك ان تقول :

تدعو اللجنة الحكومة الى التشدد في الحفاظ على الاثار ومعاقبة المتجرين بها.

شيء اعتقد انه مخالف لقانون الاثار ومخالف للقوانين، او التوصية كما وردت فهي افضل وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

يبدو لي ان الشيخ العكور اقتنع، التوصية (ب) مطروحة على المجلس.

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

ج - تخصيص جزء من عائد المرافق السياحية لصناديق المجالس المحلية التي تقع ضمن حدودها.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

الدكتور احمد الكوفحي.

الدكتور احمد الكوفحي:

شكراً معالي الرئيس

تكثيف دور الادلاء السياحيين في مراقبة السياح، لان اليهود يأتون ويقراون من التلمود والى اخره.

معالي رئيس المجلس:

الاستاذ ابراهيم زيد

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني:

اقترح تفعيل دور الادلاء السياحيين للحديث عن الاثار بما يخدم رسالة الاردن وحضارتها وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

الاستاذ انور الحديد

السيد انور الحديد:

اقترح :

بمنع الاستعانة بادلاء سياحيين من غير الاردنيين.

معالي رئيس المجلس:

معالي وزير السياحة

معالي وزير السياحة والاثار:

شكراً معالي الرئيس

الادلاء السياحيين يحكمهم نظام، هذا النظام يمنع لاية وفود قادمة جماعية الا ان يكون هناك دليل سياحي اردني، وهذا الموضوع محلول واعتقد انه موجود ضمن النظام وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

بعد توضيح معالي الوزير ليعطينا اضاءة على الاقتراحات لنتخذ قرارنا على ضوء ذلك.

هناك اقتراح بمنع الاستعانة بادلاء سياحيين غير اردنيين.

من مع المقترح؟ واضح اغلبية.

هناك اقتراح بتفعيل دور الادلاء السياحيين بما يخدم الاردن ورسالته الحضارية.

من مع الاقتراح؟ موافقة اكثرية.

السيد المقرر:

ثاني عشر : مؤسسة الضمان الاجتماعي :

توصي اللجنة الحكومة من ان تطلب من المؤسسة بأن تخصص جزءاً من عوائدها لرفع مستوى المعيشة للمشتركين فيها من خلال توفير التأمين الصحي لمنتسبيها ورفع الحد الادنى لراتب المتقاعدين أسوة بدوائر الدولة الاخرى. وكذلك اعطاء الاولوية في التوظيف بدوائر المؤسسة لأبناء المشتركين فيها من الفقراء والمعوزين.

معالي رئيس المجلس:

الاستاذ عبدالرؤوف

السيد عبدالرؤوف الروابده:

المشترك في المؤسسة هو عامل في جهاز من اجهزة الوطن، شركة او في حكومة فكيف اصبح من الفقراء والمعوزين وهو مشترك فيه تناقض واعطاء الاولوية في التوظيف بدوائر المؤسسة لابناء المشتركين فها من الفقراء والمعوزين.

كأنك تقول المشتركين فيها موظفوا الدولة والقطاع الخاص هؤلاء كلهم فقراء معوزين.

اعطاء الاولوية بدوائر المؤسسة لابناء المشتركين فيها.

وكأنك وقتها تقول كمان ابناء الاغنياء سيدخلون موظفين الافضل ان يشطب هذا الجزء وكذلك اعطاء الاولوية.

معالي رئيس المجلس:

معالي وزير العمل

معالي وزير العمل:

معالي الرئيس يعني هذه التوصية كما تعلمون ان قرار رفع العوائد او الراتب التقاعدي للمنتسبين يحكمها معادلة مالية معينة، اذا كنا نطالب بهذه المطالبة علينا ان نعظم الاشتراكات التي يدفعها المنتسب لهذه المؤسسة لان ذلك تحكمه المعادلة ضمن الحسابات للمؤسسة لايجوز ان يكون هذا بقرار بل بكيفية تحسين استثمارات هذه المؤسسة او تحسين ايرادات او زيادة الاقتطاع من المنتسبين لتلك المؤسسة، هذا بالنسبة للجزء الاول من التوصية.

اما بالنسبة للجزء الثاني وهو التأمين الصحي للمتقاعدين، حقيقة هو الضمان الاجتماعي يهدف الى ذلك باعتبار نحن الان نلبي جزئين من الضمان الاجتماعي بشكل عام، لكن ايضاً ذلك يتطلب موارد مالية جديدة.

قبل هذه التوصية اذا كان لدي المجلس الكريم التفكير بزيادة الاقتطاعات يجب ان يكون ذلك قبل التوصية، وفيه مرة سابقة عندما رفع الحد الادنى للراتب التقاعدي لـ (٦٥) دينار، رتب على المؤسسة التزامات جديدة مقدارها (٢٠) مليون دينار، لا نعرف لحد الان كيف سنغطي هذا الفارق الكبير وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس:

شكراً، الاستاذ هاني المصالحه

السيد هاني المصالحة:

شكراً معالي الرئيس

في الواقع ما اشار اليه الزميل عبدالرؤوف الروابده قال :

وكذلك اعطاء الاولوية في التوظيف بدوائر المؤسسة لابناء المشتركين فيها.

شطب من الفقراء والمعوزين كما اشار الزميل واؤيد هذا الاقتراح.

معالي رئيس المجلس:

السيدة توجان فيصل

السيدة توجان فيصل:

الحقيقة الاشتراك في الضمان الاجتماعي هو تعاقد، توصياتنا نحن تأتي اذا كان فيه توصية للحكومة ضمن مسؤولياتها التنفيذية نرى ان الاخذ بها يحسن الاداء، لكن بالنسبة للضمان الاجتماعي هو حالة تعاقد تحسب فيها الاقتطاعات والاستثمارات والعوائد ضمنها الالتزامات، واذا اردنا ورأينا فيها غبن للمشترك ان نغير او نعدل من هذا فهو مسؤوليتنا نحن كسلطة تشريعية، نعدل لقانون الضمان الاجتماعي، لكن الحكومة هنا لا تفرض على القانون الاجتماعي خارج هذا التعاقد، فأنا ارى ان تشطب كامل التوصية لانها في غير مكانها وموجهة لغير الجهة المعنية بها.

معالي رئيس المجلس:

هناك اقتراح بشطب التوصية؟ وينجح باغلبية

السيد المقرر:

ثالث عشر : وزارة العدل والسلك القضائي:

أ - توفير الوسائل المادية والمعنوية التي تحقق الكفاية وتكفل العيش الكريم بما يليق بمكانة السلك القضائي.

معالي رئيس المجلس:

التوصية (أ) مطروحة للمجلس الكريم؟ موافقة.

السيد المقرر:

ب - العمل على تطوير الأنظمة والأجهزة الادارية ورفع كفائتها بما في ذلك تبسيط اجراءات المحاكم وتحديث نظم تدوين وحفظ القضايا

معالي رئيس المجلس:

التوصية (ب) موافقة؟ موافقة.

هناك اقتراح وصلني مكتوب من الدكتور فرح الربضي ينص على :

اعفاء سيارات القضاة من الدرجات العليا من الرسوم الجمركية عندما يشترون سياراتهم من حسابهم الخاص.

الاستاذ عبدالرؤوف

السيد عبدالرؤوف الروابده:

سيدي من منا ليس مع القضاة، ومن منا ليس مع توفير اقصى مستوى مناسب من المعيشة لهم، اما ان يقال اعفاءات جمركية فهذا سيدخلنا في متاهة لوكلاء الوزراء ولؤمنائها العامين، كنت اتمنى على الزميل ان يقترح :

الغاء الاعفاءات الجمركية للنواب والاعيان.

بدلاً من ان يقول مساواة القضاة بالنواب والاعيان، نحن طلبنا من الحكومة في التوصية (ا) :

توفير الوسائل المادية والمعنوية التي تحقق الكفاية وتكفل العيش الكريم.

معالي رئيس المجلس:

يا سادة لم يرد في نص الاقتراح ذكر الاعيان والنواب اردت ان انوه الزميل يطلب اعفاء سيارات القضاة من الدرجات العليا من الرسوم الجمركية عندما يشترون سياراتهم من حسابهم الخاص.

السيد عبدالرؤوف الروابده:

لا ياسيدي لما تحكي عن موضوع بتقدر تكمل على أي نقطة اخرى.

معالي رئيس المجلس:

تكمل انت حر فقط لم يرد في الاقتراح الذي بين يدي.

السيد عبدالرؤوف الروابده:

انا لا اتكلم عن الاقتراح يا سيدي، هو قال في خطابه لما قدم الاقتراح اسوة بالنواب والاعيان، واذكره في خطابه المكتوب.

معالي رئيس المجلس:

السيدة توجان فيصل

السيدة توجان فيصل:

حقيقة هذا يتعلق في دخل الدولة، وانا ارى اننا لا نتوسع في خطأ قائم الاساس هو ان تلغى كافة الاعفاءات لكائن من كان في المملكة من الرسوم الجمركية؛ لانها تنقص من الخزينة، ومن يلزم ان يكون له سيارة يعطى بدل سيارة او بدل نقل ليتوازن مع موقعه، الذي يحصل ان الثري الذي سيركب في كل الحالات سيارة جمركها (٢٠٠) الف سيركبها اعفى ام لم يعفى، فالخسائر على الخزينة تأتي ممن ليسوا في حاجة لهذا الاعفاء، بينما اللي في حاجة للاعفاء يكفيهم بدل سيارة، يغطي قسط سيارتهم الصغيرة ويزيد، كلها تلغي للمملكة وكمجلس نواب، يجب ان نسعى في سبيل الغائها كافة دون استثناء على الاطلاق.

معالي رئيس المجلس:

الدكتور فرح الربضي

الدكتور فرح الربضي:

معالي الرئيس لقد اكفيتني بعض الرد على معالي الاستاذ ابوعصام لأنني لم اقصد ماذهب اليه اولاً.

ولكنني اريد ان اذكر هذا المجلس الكريم بتوقيع بطلب رسمي من الحكومة ومن المجلس بحوالي (٣٣) نائباً قبل عام، وازاء هذا القرار وازاء هذا المطلب تكرمت الحكومة ووافقت على ان تعطي من هم في سلك القضاة سيارات من حسابها الخاصة، اشترت الحكومة (١٥) سيارة ووزعتها على الدرجات العليا وهي في صدد شراء (١٥) سيارة اخرى لتشمل القضاة في محكمتي التمييز والعدل العليا، هذه السيارات في رأيي تكلف اكثر بكثير مما لو اشترى القاضي سيارة من جيبه الخاص عندما تشتري الحكومة هذه السيارة ستدفع ثمنها وسيذهب على الحكومة او على الخزينة الجمرك وستحتاج الوزارة لسائق وستحتاج هذه السيارة لصيانة، والى محروقات، وهذه تكلفة زائدة عمايمكن ان يتسبب في خسارة.

معالي رئيس المجلس:

اطرح اقتراحك يا دكتور

الدكتور فرح الربضي:

اذا سمحت لي انا اتكلم ولا تقاطعني.

معالي رئيس المجلس:

يا سيدي يحق لي ان اقاطعك.

الدكتور فرح الربضي:

وهناك التزام ادبي من جبهتين كبيرتين في هذا المجلس بهذا الخصوص، فاذا اراد احدهم او الاخرون ان ينسحبوا فلينسحبوا وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

اقتراح الزميل مطروح للتصويت، من مع الاقتراح؟ لم ينجح الاقتراح.

السيد المقرر:

رابع عشر : وزارة الشباب :

توصي اللجنة الحكومة بأن تعمل على توفير المبالغ الضرورية لانشاء النوادي بجميع اشكالها والمجمعات الرياضية والمراكز الشبابية ونشر المكتبات في جميع محافظات المملكة وذلك لرعاية الشباب واشغال اوقات الفراغ لديهم.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

القوات المسلحة

بدعمها وبذل المزيد من الرعاية لها لتفعيل امكاناتها.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

في صفحة (١١) من تقرير اللجنة، خامسا لمستوى العام للاسعار

توصي اللجنة الحكومة بضرورة تحسين اوضاع الموظفين بما يكفل معالجة التاكل في رواتبهم وبما يتناسب مع الارتفاع الحاد في الاسعار.

وكما توصي اللجنة بضرورة تشديد الرقابة على الاسعار من قبل وزارة التموين.

معالي رئيس المجلس:

التوصية مطروحة للمجلس؟ موافقة.

السيد المقرر:

في صفحة (١٢) تحت بند سادسا الفقر والبطالة

توصي اللجنة الحكومة لمعالجة مشكلتي البطالة والفقر، فان اللجنة توصي وزارتي العمل والتنمية الاجتماعية بما يلي :

١- قانون العمل والعمال وضرورة ضبط العمالة الوافدة وتنظيم سوق العمل واجراء مسح شامل لحاجات التنمية وفرص العمل.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٢- التوسع في التعليم المهني والتدريب العملي والتثقيف المهني ضمن حاجات سوق العمل.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٣- معالجة مشكلة العزوف عن العمل في كثير من المهن التي يشغلها الوافدون وذلك عن طريق الاعلام ونشر الوعي الاجتماعي لاحترام العامل في تلك المهن.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٤- وضع حد أدنى لسلم الأجور يتناسب ونوعية وصعوبة العمل في تلك المهن.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٥- زيادة نشاطات صندوق المعونة الوطنية وضرورة توسيع مظلة الصندوق بتعديل نظامه على ضوء التجربة وشمولية أهدافه.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٦- زيادة نشاطات صندوق التنمية والتشغيل ومعالجة العزوف عنه وذلك بتسهيل الاجراءات الادارية والمالية ومعاونة المستثمر وارشاده للوسائل الاستثمارية المجزية.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

في صفحة (١٣) سابعاً دعم المواد التموينية توصي اللجنة الاستمرار في تقديم الدعم وايصاله الى مستحقيه وحجبه عن المقتدرين وتوفيره للفقراء والمعوزين

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

الاستاذ حاتم الغزاوي

السيد حاتم الغزاوي:

الاقتراح يتعلق بوزارة التنمية الاجتماعية وهو عند معاليك الان، ونص الاقتراح كالتالي : ان يستمر صرف المعونة الوطنية للعجزة والمسنين بصرف النظر عمن يعيلهم.

معالي رئيس المجلس:

التوصية مطروحة على المجلس الكريم؟ موافقة.

وبذلك نكون قد انتهينا من توصيات اللجنة المالية ومن اقتراحاتكم حول هذه التوصيات اضافة او تعديلاً.

الان ندخل في عملية التصويت على الموازنة.

السيد المقرر:

جدول رقم (٢)

اجمالي الايرادات المقدرة للسنة المالية ١٩٩٧

الفصل رقمه	عنوانه	الايرادات المقدرة ١٩٩ *	ايضاحات
	الايرادات المحلية		
	أ) الايرادات الضريبية	٩١٦٥٠٠	
١	الضرائب على الدخل والارباح	١٥٥٠٠٠	

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٢	الضرائب على معاملات التجارة الخارجية	٤٩٢٠٠٠	

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٣	الضرائب على المعاملات المحلية	٢٦٩٥٠٠	

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

	ب) الايرادات غير الضريبية	٧١٤٥٠٠	
٤	الرخـــص	٧٠٣٠٠	

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٥	الرسوم	١٨٠٦٠٠

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٦	الايرادات من المؤسسات	٢٠٣٥٠٠

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٧	ايرادات بدل الخدمات الحكومية	٢٩٤٠٠

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٨	الايرادات المختلفة	٢٣٠٧٠٠
	مجموع الايرادات المحلية	١٦٣١٠٠٠

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٩	المنح المالية	١٥٢٠٠٠

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

١٠	اقساط القروض المستردة	٦٠٠٠٠

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

١١	منح فنية لتمويل مشاريع إنمائية	١٧٠٠٠
	مجموع الايرادات	١٨٦٠٠٠٠

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

البنود بمجملها فيما يتعلق بالايرادات مطروحة للمجلس الكريم؟ برفع الايدي.

واضح انها اكثرية.

السيد المقرر:

جدول رقم (٣)

إجمالي النفقات المقدرة للسنة المالية ١٩٩٧

الخدمات	الفصل		النفقات			مجموع الفصل	مجموع الخدمات
	رقمه	عنوانه	الجارية	الرأسمالية: خزينة	الرأسمالية: قروض ومنح		
الادارة العامة	١	للديوان الملكي الهاشمي	١١٥٠٠٠٠٠			١١٥٠٠٠٠٠	
	٢	مجلس الامة	٢٩٦٢٠٠٠			٢٩٦٢٠٠٠	

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٣	مجلس الوزراء وديوان الرئاسة	١٥٧٢٠٠٠			١٥٧٢٠٠٠	

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٤	ديوان المحاسبة	٢٠٣١٠٠٠	٣١٠٠٠		٢٠٦٢٠٠٠	

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٥	وزارة التنمية الادارية	١٧٥٠٠٠	٢٠٠٠٠		١٩٥٠٠٠	

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٦	ديوان الخدمة المدنية	٤٩٨٠٠٠	٤٥٠٠٠		٥٤٣٠٠٠	

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٧	ديوان الرقابة والتفتيش ألاداري	٤٦٩٠٠٠	٣٠٠٠٠		٤٩٩٠٠٠	٢٢٣٣٣٠٠٠

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

١١	الدفاع والامن والنظام الداخلي	وزارة الدفاع	٣٠١٠٠٠٠٠٠			٣٠١٠٠٠٠٠٠	

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

١٢	الخدمات الطبية الملكية	٣٩٠٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠٠		٤٧٠٠٠٠٠٠	

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

١٣	المركز الجغرافي الملكي	٩٩٢٠٠٠	٢٥٠٠٠٠		١٢٤٢٠٠٠	

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٢١	وزارة الداخلية	٢٩٩١٠٠٠	٦٤٥٠٠٠		٣٦٣٦٠٠٠	

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٢٢	وزارة الداخليـــة/دائـــرة الاحوال المدنية والجوازات	٣٣٨٥٠٠٠	٢٠٧٥٠٠٠		٥٤٦٠٠٠٠	

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٢٣	وزارة الداخلية/الامن العام	٩٥٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٨٠٠٠		١١٠٠٠٨٠٠٠	

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٢٤	وزارة الداخلية/ الدفاع المدني	٩٥٠٠٠٠٠	٥٢٥٠٠٠٠		١٤٧٥٠٠٠٠	

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٢٥	وزارة العدل	٧٣٨٢٠٠٠	١٥٦٦٠٠٠		٨٩٤٨٠٠٠	

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٢٦	دائرة قاضي القضاة	٢٢٢٠٠٠٠	٦٥٠٠٠		٢٢٨٥٠٠٠	

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٢٧	المعهد القضائي الاردني	٢٥٣٠٠٠	٧٠٠٠٠		٣٢٣٠٠٠	٤٩٤٦٥٢٠٠٠

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٣١	وزارة الخارجية/الشؤون الدولية	١٧٤١٠٠٠٠	٣٩٩٠٠٠٠		٢١٤٠٠٠٠٠	

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٣٢	دائرة الشؤون الفلسطينية	٤٩٨٠٠٠			٤٩٨٠٠٠	٢١٨٩٨٠٠٠

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٤١	وزارة المالية/الادارة المالية	٥٩٢٧١٣٠٠٠	٧٢٠٥٠٠٠٠		٦٦٤٧٦٣٠٠٠	

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٤٢	وزارة المالية/دائرة الموازنة العامة	٣٦٥٠٠٠			٣٦٥٠٠٠	

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٤٣	وزارة المالية/دائرة الجمارك	٦١٧٤٠٠٠			٦١٧٤٠٠٠	

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٤٤	وزارة المالية/دائرة ضريبة الدخل	٤٦٤٠٠٠٠	٨٥٠٠٠		٤٧٦٥٠٠٠	

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٤٥	وزارة المالية/الاراضي والمساحة	٤٣٥٩٠٠٠	٦٩١٠٠٠		٥٠٥٠٠٠٠	

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٤٦	وزارة المالية/دائرة اللوازم العامة	١١٠٠٠٠٠	١٠٢٠٠٠		١٢٠٢٠٠٠	٦٨٢٢٧٩٠٠٠

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٥٠	وزارة الصناعة والتجارة/خدمات التنمية الاقتصادية	١٥٠٨٠٠٠	١٠٥٠٠٠		١٦١٣٠٠٠	

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٥١	وزارة الصناعة والتجارة/ دائرة تشجيع الاستثمار	ولم يخصص لهذه الدائرة في الموازنة بسبب تحويلها الى مؤسسة مستقلة مالياً وادارياً

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٥٢	وزارة التخطيط/المجلس القومي للتخطيط	٨٨٨٠٠٠	٥١٨٠٠٠٠٠٠	٩٤٠٠٠٠٠٠	١٤٦٦٨٨٠٠٠

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٥٣	وزارة التخطيط/دائرة الاحصاءات العامة	١٠٤٠٠٠٠	١٠٢٧٠٠٠		٢٠٦٧٠٠٠	

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٥٤	وزارة السياحة والاثار/ السياحة	١٠٧٢٠٠٠	٣٩٠٠٠٠٠		٤٩٧٢٠٠٠	

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٥٥	وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة	٢٢٣٦٠٠٠	٥٩٢٠٠٠		٢٨٢٨٠٠٠	

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٥٦	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	٦٧٠٠٠٠	٥٢٩٠٠٠		١١٩٩٠٠٠	

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٥٧	وزارة الطاقة والثروة المعدنية/سلطة المصادر الطبيعية	١٨٥٣٠٠٠	٤٩٦٩٠٠٠		٦٨٢٢٠٠٠	

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٥٨	وزارة الاشغال العامة والاسكان	٥٥٨٩٠٠٠	٤٥٠٠٠٠٠٠		٥٠٥٨٩٠٠٠	

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٥٩	وزارة الاشغال العامة والاسكان/دائرة العطاءات المركزية	٢٠٤٠٠٠	٢٠٠٠٠		٢٢٤٠٠٠	

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٦١	وزارة الزراعة	٨٩٨٧٠٠٠	٦٩٤٣٠٠٠		١٥٩٣٠٠٠٠	

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٦٢	وزارة الزراعة/مؤسسة التسويق الزراعي	٤٧١٠٠٠			٤٧١٠٠٠	

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٦٣	وزارة المياه والري	٢١٥٠٠٠			٢١٥٠٠٠	

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٦٤	وزارة المياه والري/سلطة وادي الاردن	٥٧٢٥٠٠٠	٣٠١٥٠٠٠٠	١٧٨٥٠٠٠٠	٥٣٧٢٥٠٠٠	

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٦٥	وزارة التموين	١٧٠٢٠٠٠	١٦٢٠٠٠٠		٣٣٢٢٠٠٠	٢٩٠٦٦٥٠٠٠

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٧١	وزارة التربية والتعليم/الخدمات الاجتماعية	١٩٦٥٥٠٠٠	١٤٢٠٠٠٠		٢١٠٧٥٠٠٠	

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٧٢	وزارة التعليم العالي	٨٦٦٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠		١٠٢٦٠٠٠٠	

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٧٣	وزارة الصحة	٨٥٠٢٤٠٠٠	٢١٧٩٥٠٠٠		١٠٦٨١٩٠٠٠	

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٧٤	وزارة التنمية الاجتماعية	٤٤٤٢٠٠٠	٢٦٠٠٠٠٠		٧٠٤٢٠٠٠	

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٧٥	وزارة العمل	١١٦٨٠٠٠	١٣٥٠٠٠		١٣٠٣٠٠٠	٣٣٦١٧٤٠٠٠

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٨١	وزارة الاعلام/ الخدمات الثقافية والاعلامية	٧٣٣٠٠٠			٧٣٣٠٠٠	

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٨٢	وزارة الاعلام/مؤسسة الاذاعة والتلفزيون	١٤٩٥٧٠٠٠	١٣٢٠٠٠٠٠		٢٨١٥٧٠٠٠	

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٨٣	وزارة الاعلام/وكالة الانباء الاردنية	٨٤٠٠٠٠	٦٩٠٠٠		٩٠٩٠٠٠	

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٨٤	وزارة الاعلام/دائرة المطبوعات والنشر	٥٢٤٠٠٠	٤٥٠٠٠		٥٦٩٠٠٠	

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٨٥	وزارة الشباب	٣٩٨٠٠٠٠	٣٩٨٠٠٠٠		٧٩٦٠٠٠٠	

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٨٦	وزارة الثقافة	١٩١٧٠٠٠	٣٥٠٠٠٠		٢٢٦٧٠٠٠	

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٨٧	وزارة الثقافة/دائرة المكتبة الوطنية	٢٨٠٠٠٠	٤٠٠٠٠		٣٢٠٠٠٠	

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٨٨	وزارة السياحة والاثار/دائرة الاثار العامة	٩٥٠٠٠٠	١٨٥٠٠٠٠		٢٨٠٠٠٠٠	٤٣٧١٥٠٠٠

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٩١	وزارة النقل/خدمات الاتصالات والنقل	٣٤٦٠٠٠	٥٦٤٠٠٠		٨٦٠٠٠٠	

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٩٢	وزارة النقل/سلطة الطيران المدني	٧٥٧٠٠٠٠	٥١٢٩٠٠٠		١٢٦٩٩٠٠٠	

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٩٣	وزارة النقل/دائرة الارصاد الجوية	١٠٧٨٠٠٠	٣٥٠٠٠٠		١٤٢٨٠٠٠	

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٩٥	وزارة البريد والاتصالات	٨٦٣٢٠٠٠	٦٦٥٠٠٠		٩٢٩٧٠٠٠	

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٩٦	وزارة البريد والاتصالات/ مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية	ولم يخصص لها أي مبلغ بسبب تحويلها الى شركة مساهمة عامة				٢٤٢٨٤٠٠٠
	المجمـــــوع	١٤٨١٠٠٠٠٠٠	٣٢٣١٥٠٠٠٠	١١١٨٥٠٠٠٠	١٩١٦٠٠٠٠٠٠	١٩١٦٠٠٠٠٠٠

موافقة رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

فصول النفقات العامة بمجملها مطروحة للمجلس الكريم؟ اكثرية واضحة.

السيد المقرر:

مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٧

المادة كما وردت في المشروع	قرار اللجنة
المادة (١) : يسمى هذا القانون (قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٧) ويعمل به اعتبارا من ١٩٩٧/١/١.	المادة (١) : الموافقة كما وردت في المشروع.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة..

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٢) :

تقدر ايرادات ونفقات الحكومة للاثنى عشر شهراً المنتهية بتاريخ ١٩٩٧/١٢/٣١ بما يلي :-

أ - الايرادات (١٨٦٠٠٠٠٠٠٠) دينار.

ب- النفقات (١٩١٦٠٠٠٠٠٠) دينار.

ج- العجز (٥٦٠٠٠٠٠٠) دينار.

قرار اللجنة:

المادة (٢)

الموافقة كما وردت في المشروع.

معالي رئيس المجلس:

المادة مطروحة على المجلس الكريم؟ موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع	قرار اللجنة
المادة (٣) : تقدر مصادر التمويل في هذا القانون بمبلغ (٣١٤٤٩٢٠٠٠) دينار ويستخدم هذا المبلغ لتغطية عجز الموازنة ولتسديد أقساط القروض الداخلية والخارجية.	المادة (٣) : الموافقة كما وردت في المشروع.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع	قرار اللجنة
المادة (٤) : أ - تخصص المنح والمساعدات المالية والقروض الانمائية المتعاقد عليها لتمويل مشاريع محددة في هذا القانون، ويستثنى من ذلك اتفاقيات المنح الفنية التي خصصت اموالها لنشاطات اقتصادية محددة فتنفق حسب نصوص هذه الاتفاقيات. ب- يخصص بقرار من مجلس الوزراء جزء من المساعدات العربية لتغطية النفقات غير الجارية للقوات المسلحة الاردنية وتودع في الصندوق المؤسس لهذه الغاية. ج- اذا لم تتحقق المنح المنتظرة لدعم الخزينة يجوز الحصول على القروض الخارجية الميسرة بما يغطي الفرق بين المقدر من هذه المنح والمتحقق منها.	المادة (٤) : الموافقة كما وردت في المشروع.

معالي رئيس المجلس:

الفقرة (أ) موافقة؟ موافقة.

الفقرة (ب) موافقة؟ موافقة.

الفقرة (جـ) موافقة؟ موافقة.

الفقرة (د) موافقة؟ موافقة.

المادة ككل؟ موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع	قرار اللجنة
المادة (٥) : أ – يتم الانفاق من المخصصات المرصودة في هذا القانون بناء على أوامر مالية عامة او خاصة وبموجب حوالات مالية شهرية مصدقة من قبل مدير عام دائرة الموازنة العامة. ب– يجوز اصدار حوالات مالية بمخصصات اكثر من شهر واحد للنفقات الجارية او الرأسمالية اذا توفرت اسباب خاصة لتجاوز مخصصات الشهر الواحد. ج–اذا انيط تنفيذ أي عمل وردت مخصصاته في فصل وزارة او دائرة ما بوزارة او دائرة او جهة رسمية اخرى، يجوز نقل صلاحية الانفاق من المخصصات الواردة في الحوالة المالية المصدقة الى المسؤول عن الانفاق في الوزارة او الدائرة او الجهة الرسمية الاخرى بموافقة مدير عام دائرة الموازنة العامة. د – لايجوز استعمال المخصصات الواردة في الحوالات المالية لغير الاغراض المحددة لها، ولا يجوز تجاوز المخصصات الواردة في هذه الحوالات. هـ–لايجوز الالتزام بأي مبلغ يزيد على المخصصات الواردة في هذا القانون، كما لايجوز طرح عطاء، أي مشروع تزيد كلفته على المخصصات المرصودة له في هذا القانون الا بموافقة وزير المالية /الموازنة العامة بناءً على تنسيب مدير عام دائرة الموازنة العامة. و – لايجوز فتح حساب امانات من المخصصات المرصودة في هذا القانون الا بموافقة وزير المالية.	المادة (٥) : الموافقة كما وردت في المشروع.

ز – يجوز لرئيس الوزراء بناءً على تنسيب وزير المالية/الموازنة العامة في حالات الضرورة احداث مواد او بنود جديدة في أي فصل من فصول النفقات الرأسمالية وتأمين المخصصات اللازمة لها من مواد او بنود الفصل ذاته. ح – تتحمل المؤسسات والشركات العامة التي وردت مشاريعها ضمن المشاريع الممولة من القروض الخارجية الكلفة المحلية لهذه المشاريع من ايراداتها الذاتية، الا اذا رصدت المخصصات اللازمة لهذه الكلفة في هذا القانون.	

معالي رئيس المجلس:

الفقرة (أ) موافقة؟ موافقة.

الفقرة (ب) موافقة؟ موافقة.

الفقرة (جـ) موافقة؟ موافقة.

الفقرة (د) موافقة؟ موافقة.

الفقرة (هـ) موافقة؟ موافقة.

الفقرة (و) موافقة؟ موافقة.

الفقرة (ز) موافقة؟ موافقة.

الفقرة (ح) موافقة؟ موافقة.

المادة ككل برفع الايدي؟ اكثرية واضحة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع	قرار اللجنة
المادة (٦) : أ – يتم الانفاق من مخصصات اغاثة النازحين المرصودة في الفصل (١/٤١) برنامج (د) البند (١) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير الماليه / الموازنه العامه ووزير الخارجيه / دائرة الشؤون الفلسطينيه ب – يتم الانفاق من مخصصات النفقات الطارئه المرصوده في الفصل (١٤١ /١) برنامج (د) البند (٢) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير الماليه / الموازنه العامه ،	المادة (٦) : الموافقة كما وردت في المشروع.

معالي رئيس المجلس:

الفقرة (أ) موافقة؟ موافقة.

الفقره (ب) موافقه؟ موافقه.

الماده ككل ؟ موافقه.

السيد المقرر:

الماده كما وردت في المشروع	قرار اللجنه
المـاده (٧) لا يجـوز نقـل المخصصـات مـن فصـل الـى اخـر الا بقانون.	الموافقه كما وردت في المشروع.

معالي رئيس المجلس:

موافقه ؟موافقه

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع	قرا ر اللجنه
الماده (٨) أ – يجوز نقل المخصصات مـن مـواد النفقـات الجاريـه الـى مـواد النفقات الراسماليه في الفصل نفسه بقرار من مجلس الـوزراء بنـاء على تنسيب وزير الماليه/الموازنه العامه ولا يجوز النقل بالعكس. ب– لا يجوز نقل المخصصات من الرواتب والاجـور والعـلاوات الوارده في المجموعه (١٠٠) في النفقات الجاريه الى اية مجموعه اخرى او العكس. كما لايجوز نقل المخصصات الى الرواتب او الاجور الـوارده فـي النفقات الراسماليه من المواد الاخرى في هذه النفقات. ج– لا يجوز نقل المخصصات الى المـواد (١١٣) (١١٤) (١١٥) (١١٦) الوارده في المجموعه (١٠٠) في فصول النفقـات الجاريـه ويجوز النقل فيما بينها. د – مع مراعاة احكام الفقرات (أ، ب، ج) من هذه المـاده يجـوز نقل المخصصات من برنامج الى برنامج اخر او من ماده الى ماده اخرى او من بند الى بند اخر في الفصل نفسه بموافقـة مديـر عـام دائرة الموازنه العامه ويستثنى من هذه الموافقه وزارة الدفاع. هـ– يستثنى مجلس الامه من احكام الفقرات (أ ، ب ، ج ، د).	المادة (٨) : الموافقه كما وردت في المشروع.

معالي رئيس المجلس:

الفقره (١) موافقه ؟ موافقه.

الفقره (ب) موافقه؟ موافقة.

الفقره (ج) موافقة؟موافقه.

الفقره (د) موافقه؟ موافقة.

الفقره (هـ) موافقه؟ موافقة.

الماده ككل ؟ موافقه.

السيد المقرر:

الماده كما وردت في المشروع	قرار اللجنة
الماده (٩) بـالرغم ممـــا ورد فـــي هـذا القــانون او أي تشــريع اخــر يتولــى صلاحيات رئيـس الـوزراء ومجلـس الـوزراء ووزير الماليـه فيمـا يتعلق بالاحكام الماليه المتعلقه بالفصل (٢ / ١) مجلس الامــه كـل من – أ – رئيسي مجلس الاعيان والنواب اذا تعلق الامر بمجلس الامه. ب– رئيس مجلس الاعيان اذا تعلق الامر بمجلس الاعيان. ج– رئيس مجلس النواب اذا تعلق الامر بمجلس النواب.	المادة (٩): الموافقه كما وردت في المشروع.

معالي رئيس المجلس:

الاستاذ عبد الرؤوف الروابده

السيد عبد الرؤوف الروابده:

فقـط مشـان اللغـه حتـى لانكسـرها، (أ) تكــون رئيس مجلس الاعيان ورئيس مجلس النـواب اذا تعلق الامر بمجلس الامه.

رئيسي مجلسي لغه عربيه ركيكه، رئيس مجلس الاعيان ورئيس مجلس النواب اذا تعلق الامر بمجلس الامه.

معالي رئيس المجلس:

الماده ككل مع الاقتراح معالي عبد الرؤوف ؟

موافقه.

السيد المقرر:

الماده كما وردت في المشروع	قرار اللجنـة
الماده (١٠) أ – لا يجوز التعيين على الماده (١٠٤) اجور العمال في المجموعه (١٠٠) في فصول النفقات الجاريه ، ب – لا يجوز تعيين الموظفين الذين تشملهم احكام نظام الخدمه المدنيه المعمول به على حساب المخصصات المرصوده لتنفيذ المشاريع الرأسمالية الا بموافقة رئيس الوزراء الخطيه بناء على تنسيب وزير الماليه / الموازنه العامه ، ج – يتم تحديد الوظائف وعدد العمال على حساب النفقات الرأسماليه بموجب جداول تتضمن رواتبهم واجورهم على ان يتم الموافقه المسبقه على هذه الجداول من رئيس الورراء بناء على تنسيب وزير الماليه / الموازنه العامه ، د – تنتهي اعمال الموظفين والعمال الذين يعينون على حساب مخصصات المشاريع الرأسمالية بأنتهاء تلك المشاريع او نفاذ تلك المخصصات.	المادة (١٠): الموافقة كما وردت في المشروع

معالي رئيس المجلس:

المادة (١٠) مطروحة على المجلس الكريم؟

موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع	قرار اللجنـة
المادة (١١) : يتم تحديد تشكيلات الوظائف للوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية المرصودة مخصصاتها في المجموعة (١٠٠) في أي فصل من فصول النفقات الجارية في هذا القانون بنظام يحدد فيه عدد الوظائف ومسمياتها وفئاتها ودرجاتها او رواتبها وفق احكام نظام الخدمة المدنية باستثناء الوظائف للوزارات وللدوائر الحكومية ذات الانظمة الخاص.	المادة (١١) : الموافقة كما وردت في المشروع.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع	قرار اللجنـة
المادة (١٢) : تعتبر جداول الايرادات والنفقات الملحقة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه.	المادة (١٢) : الموافقة كما وردت في المشروع.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع	قرار اللجنـة
المادة (١٣) : رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون كما تتولى دائرة الموازنة العامة مراقبة تنفيذ البرامج والمشاريع الواردة في هذا القانون دون الاخلال بالصلاحيات المنوطة بالجهات الرسمية الاخرى.	المادة (١٣) : الموافقة كما وردت في المشروع.